قسم الدراسات الإسلامية

محاضرات

في

مصادر ومناهج المُحَدّثين

إعداد

أ.م.د/ خيري أحمد عبد العزيز

الفرقة الثالثة دراسات إسلامية

مادة مصادر ومناهج المحدثين

العام الجامعي2022- 2023

رؤية الكلية

تأمل كلية الآداب بقنا أن تصبح واحدة من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية المعتمدة والرائدة في مجالها وفي إقليمها، وأن تمد المجتمع بخريجين وباحثين متميزين قادرين على المنافسة في سوق العمل والمساهمة بفاعلية في تنمية المجتمع ومعالجة قضاياه والنهوض به، وأن تكون بمثابة بيت خبرة لكل ما يتصل بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

رسالة الكلية

نحن كلية الآداب إحدى مؤسسات التعليم العالي بجنوب الصعيد، نعمل على تقديم المعارف والمهارات وتطويرهما والخبرات المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لكافة أطراف المجتمع والراغبين فيها، ونسعى نحو التميز في تقديم أفضل الخدمات التعلمية والبحثية والمجتمعية وأكثرها جودة وفاعلية، في ظل الحفاظ على هويتنا الحضارية والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع والبيئة في جنوب الصعيد خاصة ومصر عامة

رسالة برنامج الدراسات الإسلامية

" تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية متميزة في مجال العلوم الشرعية؛ لإعداد خريج متميز ومتطور فى تخصصه فى نطاق إقليم جنوب الوادى خاصة ومصر عامة "

السمات المميزة لبرنامج الدراسات الإسلامية

1) يتميز بكونه برنامج الدراسات الإسلامية الوحيد في جامعة جنوب الوادي كما أنه يغطي أربع محافظات : (قنا – الأقصر – أسوان – البحر الأحمر) ؛ ميسرا بذلك الحصول على الخدمات التعليمية وتقديمها لمحافظات الإقليم .
2) يتميز البرنامج بتطوير محتواه العلمي بما يواكب متطلبات المجتمع.
3) يقدم البرنامج خدمات علمية ومجتمعية من خلال مركز الدراسات الإسلامية التابع له ويسعى لإنشاء دبلوم للدراسات الإسلامية ليخدم فئات متنوعة من الطلاب .
4) يتميز البرنامج بالسعي نحو تحقيق التبادل العلمي مع البرامج المناظرة في بعض الجامعات المصرية والعربية .

المحتويات

Contents

مقدمة.....10

تمهيد.....11

العناية الفائقة بنصوص الكتاب والسنة جمعا وتوثيقا:.....17

أنواع المصنفات في الحديث النبوي.....33

أولا: الكتب المصنفة على الأبواب:.....33

أ– الجوامع:.....34

ب– السنن:.....34

جـ– المصنفات:.....35

د– المستدركات:.....35

هـ– المستخرجات:.....36

ثانيا- الكتب المرتبة على أسماء الصحابة:.....38

أ– المسانيد:.....38

ب– الأطراف:.....40

رابعا: الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث:.....42

أ– كتب "مجامع": تجمع أحاديث كتب حديثية متعددة ...42

ب– كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.....43

خامسا: المصنفات الجامعة (المجامع):.....44

الطريقة الأولى: التصنيف على الأبواب، وأهم مراجعها: 44

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف المعجم، وأهم المراجع فيها:.....44
سادسا: مصنفات الزوائد:.....45
سابعا: كتب التخريج:.....46
ثامنا: الأجزاء الحديثية:.....47
تاسعا: المشيخات:.....48
عاشرا: العلل:.....48
الإمام البخاري ومنهجه في كتابه الصحيح.....49
ترجمة الإمام البخاري:.....49
التعريف بصحيح البخاري ومنهجه.....73
اسمه:.....73
السبب الباعث للإمام البخاري على تأليفه:.....73
مدى عنايته في تأليفه:.....74
موضوع الجامع الصحيح:.....74
تراجم البخاري:.....75
بيان تقطيعه للحديث وفائدة إعادته:.....76
شرط الإمام البخاري في صحيحه:.....77
حكم المعلقات في صحيح البخاري:.....78
تراجم صحيح البخاري:.....79

ثناء العلماء عليه وتلقيهم له ولصحيح مسلم بالقبول:.....80
وجوه ترجيح صحيحه على صحيح مسلم: 81
عدد شيوخ البخاري في الجامع الصحيح وطبقاتهم:.....82
ثناء العلماء على الرواة المخرج لهم في صحيح البخاري وانتقاد بعض الحفاظ لبعضهم والجواب على ذلك: 84
عناية العلماء بصحيح البخاري:.....87
ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:.....88
عدد أحاديث صحيح البخاري:.....90
الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح 91
ترجمته:.....91
مكانة الإمام مسلم.....94
وفاته:.....95
آثار مسلم فى علوم الحديث.....96
التعريف بصحيح مسلم.....100
مكانة صحيح مسلم 103
عناية العلماء بصحيح مسلم.....104
أبرز معالم منهج الإمام مسلم في صحيحه:.....107
حسن ترتيبه لأحاديث الكتاب.....107
مقاصد الإمام مسلم من تعداد الأسانيد.....116

شرط الإمام مسلم في صحيحه:.....118
آراء بعض العلماء في بيان شرط مسلم:.....124
أولا: معني قولهم صحيح على شرط مسلم:.....128
ثانيا: شرط مسلم في السند المعنعن:.....131
أبو داود السجستاني ومنهجه في السنن.....134
ترجمته:.....134
شيوخه والرواة عنه:.....135
صفاته وثناء الأئمة عليه:.....135
مكانته في الحديث ومنزلته في الرواية.....136
وفاته:.....137
مؤلفاته:.....138
سنن أبي داود وَصْفُهُ ودرجة أحاديثه.....139
منزلة كتاب السنن وثناء الأئمة عليه:.....142
عدد أحاديث سنن أبي داود:.....143
شروح سنن أبي داود ومختصراته:.....144
الأحاديث المنتقدة في سنن أبي داود:.....147
أبو عيسى الترمذي ومنهجه في جامعه.....150
ترجمته:.....150

حفظه وفقهه وثناء الأئمة عليه:..... 151
التعريف بجامع الترمذي..... 154
شروح الترمذي ومختصراته:..... 158
الأحاديث التي انتقد على الترمذي إيرادها في جامعه:..... 159
الإمام النسائي ومنهجه في السنن..... 162
ترجمته:..... 162
صفاته وثناء الأئمة عليه واتجاهه في الرواية:..... 164
منهج النسائي في السنن ودرجة أحاديثه وشرطه فيه:..... 167
شروح السنن الصغرى " المجتبي " :..... 169
الإمام ابن ماجه ومنهجه في السن..... 171
ترجمته:..... 171
سنن ابن ماجه ودرجة أحاديثه:..... 173
المشهورون برواية السنن عن ابن ماجه 173
انتقاد ابن الجوزي أحاديث ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها ثلاثون حديثاً..... 175
عدة الكتب والأبواب والأحاديث في سنن ابن ماجه:..... 177
شروح سنن ابن ماجه:..... 178
خاتمة في التعريف بالإمام مالك وكتابه الموطأ..... 180
ترجمة مالك بن أنس:..... 180

موطأ مالك:.....182
طريقة الإمام مالك في الموطأ:.....183
عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:.....184
مرتبة الموطأ:.....184
عناية العلماء بموطأ مالك:.....186

مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا {اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء1] {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} [آل عمران102] {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} [الأحزاب 71].

ثم أما بعد

فهذه محاضرات تناولت فيها أمهات كتب السنة مبينا مناهجها ومعرفا بأصحابها، ومهدت لذلك ببيان منزلة السنة من الدين ، ثم نبذة مختصرة عن حفظ السنة وتدوينها وما صاحب ذلك من رعاية وعناية بتمييز الصحيح عن غيره، وتكلمت بشيء من الإجمال عن أنواع المدونات الحديثية.

وتحدثت بشيء من التفصيل عن الكتب الستة المشهورة، وختمت ذلك بالحديث عن موطأ الإمام مالك رحمة الله عليه وعلى جميع الأئمة.

هذا، وأسأل الله العون والسداد، وأن يجعل تلك المحاضرات في ميزان الحسنات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

حديثنا عن مدونات الحديث النبوي يستدعي منا أن نتطرق أولا إلى تدوين السنة متى بدأ؟ ثم نبين الأطوار التي مر بها حتى وصل إلى طور الاكتمال.

فإن أدعياء العلم من أتباع المستشرقين في هذه الأزمنة يروجون أن السنة لم تدون إلا بعد مرور ما يزيد على قرن أو قرنين من الزمان، وغرضهم هو أن يلبسوا على الناس دينهم، فيفهمونهم أن السنة التي بين أيدينا مشكوك في اتصالها بقائلها صلى الله عليه وسلم ، وأن القول بأنها محفوظة متعذر، وبالتالي فلا مناص من هجرها والاكتفاء بالقرآن الكريم، وهم بذلك –زعموا– يضربون الدين في مقتل؛ ولتسنح لهم الفرصة لتأويل القرآن بحسب أغراضهم وأهوائهم ، فإذا فعلوا ذلك هدموا الدين كله.

وقبل أن نجيب على هذه المقولة ونبين ما فيها من تلبيس ، لابد لنا من وقفة نشير فيها إلى مكانة السنة ، فهل يستقيم الشرع بدونها؟ أو يسلم دين العبد مع مخالفتها والجهل بها؟

وبيان ذلك فيما يلي:

1. ذكر الله تعالى في كتابه مِنَّتَهُ على عباده المؤمنين بإرسال النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم ؛ فقال تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [آل عمران164] فبين الله تعالى أنه أنزل على نبيه الحكمة كما أنزل عليه القرآن، وامتن بذلك على المؤمنين.

والحكمة هي السنة كما قال غير واحد من السلف، قال ابن قيم الجوزية: وهو كما قالوا ؛ فإن الله تعالى قال: {وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا} [الأحزاب:34] فَنَوَّعَ المتلو إلى نوعين: آيات

وهي القرآن، وحكمة وهي السنة، قال الأوزاعي عن حسان بن عطية: كان جبرائيل ينزل بالقرآن والسنة ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن[1].

فحفظ السنة ونقلها واجب ديني، لأن في ضياعها ضياع لشطر التنزيل، وهو الحكمة المذكورة في الآية الكريمة، فيا تُرى هل فرط المسلمون في هذا الواجب!!

2. وقد أوجب الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم والتأسي بسنته، وقرن بين محبته واتباع نبيه، وحذر من مخالفته؛ ومن الأدلة على وجوب اتباع السنة النبوية:

قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} قال ابن القيم: فقرن بين طاعة الله والرسول وطاعة أولي الأمر، وسلط عليهما عاملا واحدا ، وقد كان ربما يسبق إلى الوهم أن الأمر يقتضي عكس هذا فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله ولكن الواقع هنا في الآية المناسب.

قال ابن القيم: وتحته سر لطيف وهو دلالته على أن ما يأمر به رسوله يجب طاعته فيه وإن لم يكن مأمورا به بعينه في القرآن طاعة الرسول مفردة ومقرونة. فلا يتوهم متوهم أن ما يأمر به الرسول إن لم يكن في القرآن وإلا فلا تجب طاعته فيه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يأتيه الأمر من أمري فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله تعالى، ما وجدنا فيه من شيء اتبعناه ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه".

أما أولو الأمر فلا تجب طاعة أحدهم إلا إذا اندرجت تحت طاعة الرسول، لا طاعة مفردة مستقلة، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " على

---

(1) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص535.

المرء السمع والطاعة فيما احب وكره ما لم يؤمر بمعصية الله تعالى فإذا أمر بمعصية الله تعالى فلا سمع ولا طاعة "[1].

وقال تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا } [النساء: 80]

قال أبو جعفر الطبري: وهذا إعذارٌ من الله إلى خلقه في نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، يقول الله تعالى ذكره لهم: من يطع منكم– أيها الناس– محمدًا فقد أطاعني بطاعته إياه، فاسمعوا قوله وأطيعوا أمْرَه، فإنه مهما يأمركم به من شيء فمن أمري يأمركم، وما نهاكم عنه من شيء فمن نهيي، فلا يقولنَّ أحدكم: إنما محمد بشر مثلنا يريد أن يتفضَّل علينا! ثم قال جل ثناؤه لنبيه: ومن تولى عن طاعتك، يا محمد، فأعرض عنك، فإنا لم نرسلك عليهم حفيظًا، يعني: حافظًا لما يعملون محاسبًا، بل إنما أرسلناك لتبين لهم ما نزل إليهم، وكفى بنا حافظين لأعمالهم ولهم عليها محاسبين[2].

وقال تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } [النور: 63] أي فليحذر الذين يخالفون عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، {أن تصيبهم فتنة} أي في قلوبهم من كفر أو نفاق أو بدعة، {أو يصيبهم عذاب أليم} أي: في الدنيا[3]. وقال الإمام أحمد: من ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفى هلكة[4].

وقال سبحانه: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الحشر: 7] أي: مهما أمركم به فافعلوه، ومهما نهاكم

---

(1)الرسالة التبوكية = زاد المهاجر إلى ربه ص40.
2) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (8/ 561)
(3)تفسير ابن كثير ت سلامة (6/ 89-90).
(4) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص613.

عنه فاجتنبوه، فإنه إنما يأمر بخير وإنما ينهى عن شر[1]. قال مسروق: جاءت امرأة إلى ابن مسعود فقالت: بلغني أنك تنهى عن الواشمة والواصلة، أشيء وجدته في كتاب الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: بلى، شيءٌ وجدته في كتاب الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: والله لقد تصفحت ما بين دفتي المصحف فما وجدت فيه الذي تقول! قال: فما وجدت فيه: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}؟ قالت: بلى. قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الواصلة والواشمة والنامصة. قالت: فلعله في بعض أهلك. قال: فادخلي فانظري. فدخلت فنظرت ثم خرجت، قالت: ما رأيت بأسا. فقال لها: أما حفظت وصية العبد الصالح: {وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه}.

وقد ثبت في الصحيحين أيضا عن أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه".

وقال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} [آل عمران: 31، 32]

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادَّعى محبة الله، وليس هو على الطريقة المحمدية فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر، حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأحواله، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد" ولهذا قال: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله} أي: يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبتكم إياه، وهو محبته إياكم، وهو أعظم من الأول، كما قال بعض الحكماء العلماء: ليس الشأن أن تحب، إنما

---

1 تفسير ابن كثير ت سلامة (8/ 67)

الشأن أن تحب ، وقال الحسن البصري وغيره من السلف: زعم قوم أنهم يحبون الله فابتلاهم الله بهذه الآية، فقال: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله} ثم قال: {ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم} أي: باتباعكم للرسول صلى الله عليه وسلم يحصل لكم هذا كله ببركة سفارته[1].

وقد وصى النبي صلى الله عليه وسلم أمته بالتمسك بكتاب الله وسنته وأنهم لن يضلوا ما تمسكوا بهما معا، ففي حديث العرباض ابن سارية رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ".

وفي وصيته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقوله:"تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي". فهذا يفيد بقاء السنة ما بقي الزمان، وقد صَدَّقَ الله نبيه فيما قال، وقيد لسنته العلماء الصالحين الحفاظ المتقنين فنقلوها وذبوا عنها الكذب.

فكيف يتحقق للمسلم هذا الاتباع والتأسي وهذه الفضيلة وقد ضاعت السنة أو نقلت بطريقة مشكوك فيها؟! والجواب: هذه فرية وغشاوة على القلوب والأبصار ستنجلي بذكر الحقائق.

3. أخبر الله سبحانه أن وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم هي الشرح والبيان للتنزيل الحكيم[2]، فقال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } [النحل: 44]. فما أجمل من القرآن الكريم بيّنته السنة؛ فمثلا فرض الله على الناس في القرآن الكريم عدة فرائض مجملة غير مبينة، لم تفصل في القرآن أحكامها، ولا كيفية أدائها، فقال تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} [النساء: 77]، وقال سبحانه: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} [البقرة: 183]، وقال:

---

1 تفسير ابن كثير ت سلامة (2/ 32)
2 تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (17/ 211)

{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ} [آل عمران: 97]. ولم يبين كيف تقام الصلاة وتؤتى الزكاة ويؤدَّى الصوم والحج. ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم بين هذا الإجمال بسنته القولية والعملية؛ لأن الله سبحانه وتعالى منحه سلطة هذا التبيين، فلو لم تكن هذه السنة البيانية حجة على المسلمين، وقانونًا واجبًا اتباعه، ما أمكن تنفيذ فرائض القرآن ولا اتباع أحكامه[1]. فما بالكم لو قيل إن السنة ضاعت؟

4. وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ليست فقط بيان وتفصيل للقرآن بل فيها من الشرع ما ليس في القرآن؛ قال صلى الله عليه وسلم: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه". قال الشافعي: "وفي هذا تثبيتُ الخبرِ عن رسول الله وإعلامُهم أنه لازمٌ لهم، وإن لم يجدوا له نصَّ حُكمٍ في كتابِ الله"[2]. فضياع السنة هو ضياع لجزء من الشرع!! وقد حفظ الله للأمة كتابه وسنة نبيه والحمد لله.

وبعد، فهذا هو موقع السنة من الدين، وهذه هي مكانتها في الأمة، وقد كان المسلمون الأوائل على وعي تام بذلك، فامتثلوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه فقال صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلَّغ أوعى من سامع". وقال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: "ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه".

---

1 انظر بحث (السنة النبوية ومكانتها): رقية نياز ص21 وما بعدها، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت1332هـ) ص273 دار الكتب العلمية، بيروت.

2 الرسالة للشافعي ص404.

العناية الفائقة بنصوص الكتاب والسنة جمعا وتوثيقا:

إن التعامل مع النص الشرعي الذي هو وحي السماء قد لقي حفاوة واهتماما من العلماء منذ نزوله ، فلم يلق كتاب على مر التاريخ ما لقيه كتاب الله تعالى من عناية ، فمنذ أن نزل على قلب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والحرص على تبليغه كما أنزل قائم في نفس المبلِّغ صلى الله عليه وسلم حتى إنه كان يلقى شدة ومعاناة في ذلك إلى أن نزل قوله تبارك وتعالى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} [القيامة:16–19] فكان بعد ذلك يستمع لقراءة الملك فإذا به قد وعى كل ما قرأ.

وقد كان بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه ويستمع لقراءتهم؛ قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقرأ عليَّ القرآن" قال: فقلتُ: يا رسول الله أقرأ عليك وعليك أُنزل؟ قال: "إني أشتهي أن أسمعه من غيري"، فقرأت النساء حتى إذا بلغت: {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا} [النساء: 41] رفعت رأسي، أو غمزني رجل إلى جنبي فرفعت رأسي فرأيت دموعه تسيل". وقال

صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري: "لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيتَ مزمارا من مزامير آل داود"[1].

وإن من مظاهر هذا الحرص على دقة التبليغ من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تزكيته لعدد من قراء الصحابة المتقنين وأمره بالأخذ عنهم ، فعن مسروق قال: ذكر عبدالله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو، فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه ؛ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود – فبدأ به – وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب". قال العلماء سببه أن هؤلاء أكثر ضبطا لألفاظه وأتقن لأدائه ، وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم؛ أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه صلى الله عليه وسلم مشافهةً وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض ؛ أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم ؛ أو أنه صلى الله عليه وسلم أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم من تقدم هؤلاء الأربعة وتمكنهم وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم[2].

ومن مظاهر هذا الحرص على ضبط الوحي أنه صلى الله عليه وسلم كان يعرض قراءته على أمين الوحي جبريل كل سنة في رمضان ؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة".

---

1 متفق عليه واللفظ لمسلم.
2 شرح النووي على مسلم (16/ 18)

وروت عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام قالت: "أسرَّ إليَّ النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي"[1].

وإن من مظاهر هذا الحرص من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أمره بكتابة القرآن ، وعدم خلطه بشئ من حديثه فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فَلْيَمْحُهُ، وحَدِّثوا عنِّي ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[2].

فأمر صلى الله عليه وسلم بضبط القرآن والسنة معا ، وزاد القرآن بميزة الكتابة ، ونهى صلى الله عليه وسلم عن كَتْبِ الحديث لكنه أمر بحفظه ونقله وحذر من الكذب عليه ؛ وقد صحَّ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "نضر الله امرأً سمع منَّا حديثا، فحفظه حتى يبلغه، فرُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه".

وكان النهي عن كتابة الحديث في بادئ الأمر ، فلما أمن صلى الله عليه وسلم من وقوع الالتباس رخص بالكتابة لبعض أصحابه ؛ ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه قال: كنت أكتب كلَّ شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كلَّ شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشرٌ، يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال: "اكتبْ، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حقٌّ"[3].

---

1 صحيح البخاري معلقا ورواه متصلا في مواضع
2 صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم ج4 ص2298 ح92- 3004.
3 مسند أحمد ج10 ص15

قال الحافظ ابن حجر: اعلم –علمني الله وإياك– أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة[1].

وليس المقام مقام استقصاء، وما أريد قوله هنا هو أن القرآن الكريم والسنة النبوية قد ضبطا حفظا في العصر النبوي، وجُمع القرآن كتابةً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وتوفي صلى الله عليه وسلم والقرآن محفوظ في الصدور والسطور، وأحصاه كاملا عدد كبير من الصحابة، أما سُنَّةُ النبي صلى الله عليه وسلم المتمثلة في أقواله وأفعاله وسيرته فلم يكن بمقدور فرد من أفراد الصحابة رضي الله عنهم أن يحصيها، فكلٌّ منهم نقل ما سمع أو رأى في حضرته صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من كان يكثر من ملازمته ومنهم من تحول تجارته وكسبه بينه وبين ذلك، قال قيس بن أبي حازم: أتينا أبا هريرة نسلم عليه، قال: قلنا: حَدِّثْنَا، فقال: صحبتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين، ما كنت سنوات قط أعقل مني فيهن، ولا أحب إلي أن أَعِيَ ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم منهن[2].

وثبت أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم يُؤذن له، وكأنه كان مشغولا، فرجع أبوموسى، ففرغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه فقال: "كنا نؤمر

---

1 مقدمة فتح الباري لابن حجر (1/ 6).
2 مسند أحمد ط الرسالة (16/ 135)

بذلك"، فقال: تأتيني على ذلك بالبينة، فانطلق إلى مجلس الأنصار، فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبوسعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أَخَفِيَ هذا عليَّ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألهاني الصفقُ بالأسواق يعني الخروج إلى التجارة[1].

لذلك وجدنا السنة مفرقة بين الصحابة فمنهم المكثر ومنهم المقل ، وتجد عند أحدهم ما ليس عند الآخر، وكذلك كان منهم من يكتب ، ومنهم من ليس كذلك ؛ ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدٌ أكثرَ حديثا عنه مِنِّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب".

ثم كانت الفتوحات الإسلامية فتفرق الصحابة في البلدان ، فانتدب للأخذ عنهم سادة التابعين، وقبلهم صغار الصحابة؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت لرجل من الأنصار يا فلان هلم فلنسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنهم اليوم كثير. فقال: واعجبا لك يا ابن عباس، أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من ترى؟ فترك ذلك، وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتيه، وهو قائلٌ، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفي الريحُ على وجهي التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث. قال: فبقي الرجل حتى رآني، وقد اجتمع الناس عليَّ، فقال: كان هذا الفتى أعقل مني[2].

---

1 صحيح البخاري كتاب البيوع باب الخروج في التجارة ح2062.
2 سنن الدارمي 1/ 467.

وقد كان تفرق الصحابة في الأمصار الإسلامية هو السبب في نشوء ما يسمى في التاريخ الإسلامي بالرحلة في طلب الحديث، ويكفي أن تنظر ما دَوَّنه الخطيب البغدادي بإسناده عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الرحلة في طلب الحديث لترى مدى الحرص على طلب الحديث والتثبت فيه ، فمن الصحابة من رحل شهرا في طلب حديث واحد ؛ منهم جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعه منه قال: فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي فسرت إليه شهرا حتى أتيت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري..."[1].

وكذلك كان التابعون؛ قال سعيد بن المسيب: إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد[2]. وقال أبوالعالية: كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة بالبصرة، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم[3]. وقال زر بن حبيش: وفدت في خلافة عثمان بن عفان، وإنما حملني على الوفادة لُقِيُّ أبيّ ابن كعب، وأصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم [4].

ولا أطيل هنا فالناظر في تراجم المحدثين عموما لا يكاد يجد محدثا إلا وقد رحل في طلب الحديث، وقد كان الواحد منهم كما يصف ابن قتيبة رحمه الله: "يرحل راجلا مُقْوِيًا فى طلب الخبر الواحد أو السُّنَّة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهةً ، ثم لم يزالوا فى التنقير عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها من سقيمها، وناسخها من منسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أنَّ كان عافيًا ، وبسق

---

1 الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي ص110.
2 الرحلة في طلب الحديث ص127.
3 الرحلة في طلب ص93.
4 الرحلة في طلب الحديث ص92.

بعد أنْ كان دارسًا، واجتمع بعد أنَّ كان متفرقًا ، وانقاد للسنن من كان عنها معرضا"[1].

ولم ينقض عصر التابعين حتى ظهرت المصنفات في آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أول من أمر بذلك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله، قال عبد الله بن دينار: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: «انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه واحفظوه؛ فإني أخاف دروس العلم، وذهاب العلماء»[2].

وكان من أول من جمع ذلك الربيع بن صُبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون كلَّ باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوَّنوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القويَّ من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج (ت150هـ) بمكة، وأبوعمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت156هـ) بالشام، وأبوعبدالله سفيان بن سعيد الثوري (ت161هـ) بالكوفة، وأبوسلمة حمَّاد بن سلمة بن دينار (ت176هـ) بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنف عُبيد الله بن موسى العبسي الكوفي (ت213هـ) مسندا، وصنف مُسَدد بن مُسْرهد البصري (228هـ) مُسْندا، وصنّف أسد بن موسى الأموي (ت212هـ) مسندا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي (228هـ) نزيل مصر مسندا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمامٌ من الحفاظ الا وصنف

---

1 تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة ص72, تحقيق محمد زهري النجار, دار الجيل, بيروت، سنة1393هـ. والمُقْوِي الذي لا زاد معه يقال أَقْوَى الرجل إِذا نَفِد زاده ، ويقال أيضا مقويا أى نازلا بالقفر من الأَرض. انظر لسان العرب ج15 ص206 مادة (قوا).

2 تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1/ 366).

حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) وإسحاق بن راهويه (ت238هـ) وعثمان بن أبي شيبة (ت239هـ) وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معا كأبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ).

ثم رأى الإمام البخاري اختلاط الصحيح بغيره من الضعيف في مصنفات سابقيه فانتدب لتصنيف كتابه الصحيح ، واقتدى به تلميذه مسلم في صحيحه[1].

حرص علماء الأمة على تنقية السنة من الدخيل:

إن التمييز بين صحيح الأحاديث النبوية وضعيفها بدأ مبكرا منذ عهد الصحابة وهم شهود العيان؛ فوجدناهم لمَّا سمعوا الوعيد الشديد على من كذب في أحاديث النبوة تحرجوا من رواية الأحاديث النبوية – وهم أهل الصدق والعدالة – وأقلَّوا منها ؛ خوفا من الغلط والنسيان ؛ روي عن سعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان وزيد بن أرقم وعبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن مسعود، وصهيب الرومي، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أنهم تحرجوا في التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروي عن بعضهم أنه كان يمر عليه سنة كاملة وما يحدث تحرزًا عن الوَهَم ، ومخافة أنْ يُتقولَ عليهم، وقد سمعوا التحذير الشديد من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، قال أنس رضي الله عنه: إنه يمنعنى أن أحدثكم حديثا كثيرا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من تعمد عليَّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار"[(2)].

---

1 مقدمة فتح الباري ج1 ص6.

2 صحيح البخاري: كتاب العلم , باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ح108، تحقيق مصطفى ديب البغا, دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت ، ط3 سنة1407هـ, صحيح مسلم: المقدمة, باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ح2-(2) ، اعتناء أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1 سنة 1427هـ.

وتوقف جماعة منهم عن قبول الأحاديث حتى يتسنى لهم التأكد من صحتها[1]؛ فكان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يحتاط فى قبول الأخبار؛ قال أبوسعيد الخدري رضي الله عنه: "كنت جالسا بالمدينة فى مجلس الأنصار فأتانا أبوموسى فزعا أو مذعورا ، قلنا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليّ أن آتيه ، فأتيت بابه فسلمت ثلاثا فلم يرد عَلَيَّ فرجعتُ ، فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إنى أتيت فسلمت على بابك ثلاثا فلم يردوا عليّ فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فَلْيَرْجِعْ" فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك، فقال أبى بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبوسعيد قلت: أنا أصغر القوم ، قال: فاذهب به"[2].

قال الذهبي: أحبَّ عمر رضي الله عنه أنْ يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر ؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ، ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد ، وقد كان عمر من وَجَلِهِ أنْ يُخطئ الصاحبُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرهم أنْ يُقلوا الرواية عن نبيهم[3].

وكذلك كان علىُّ بن أبي طالب رضي الله عنه يتحرى في الأخذ بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث[4]؛ كما في حديث أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع عليًّا رضي الله عنه يقول: "كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، ج1 ص80، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 سنة 1418هـ، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم: محمد لقمان السلفي، ص36, دار الداعي, الهند ط2, سنة1420هـ.

2 صحيح مسلم, كتاب الآداب, باب الاستئذان ح33- (2153).

3 تذكرة الحفاظ: الذهبي ج1 ص6، تحقيق زكريا عميرات, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1, سنة1419هـ.

4 تذكرة الحفاظ: ج1 ص10.

وسلم حديثا ينفعني الله بما شاء أنْ ينفعني به ، وكان إذا حدثني عنه غيرُه استحلفته ، فإذا حلف صَدَّقْتُه"[1].

وكانت عائشة رضي الله عنها تختبر حفظ الراوي ؛ فقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا ابن أختي، بلغني أنَّ عبدالله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج فَالْقَهُ، فَسَائِلْهُ ، فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علما كثيرا. قال: فلقيته، فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عروة: فكان فيما ذكر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ الله لا يَنْزِعُ العِلمَ من الناس انتزاعًا، ولكن يقبضُ العلماء، فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ ، وَيُبْقِي فِى النَّاسِ رُءُوسًا جُهَّالاً يُفتونهم بغير علم ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ" قال عروة: فلما حَدَّثْتُ عائشة بذلك أعظمتْ ذلك وأنكرته ، قالت: أحَدَّثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابلٌ قالت له: إنَّ ابن عمرو قدم فَالْقَه ثم فَاتِحْهُ حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيتُه فذكره لى نحو ما حدثني به في مَرَّتِهِ الأولى قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا صدق ؛ أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص[2].

وتعني عائشة رضي الله عنها أنه قد أتقن حفظ ما سمع من الحديث ، وفي رواية البخاري: "فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبتْ لي منه الذي

---

1 رواه ابن ماجه فى سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها , باب ما جاء في أن الصلاة كفارة ج1 ص446 ح1395، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار الفكر, بيروت, والحديث حسنه الألباني في صحيح ابن ماجه ج1 ص233 ح1144، ورواه ابن حبان فى صحيحه بترتيب ابن بلبان, ج2 ص389 ح623, تحقيق شعيب الأرنؤوط , مؤسسة الرسالة, بيروت ط2 سنة1414هـ, والنسائي فى السنن الكبرى، ج6 ص109 ح 10247، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي , دار الكتب العلمية، بيروت.

2صحيح مسلم, كتاب العلم , باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ح14- (2673).

حدثتني عنه، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو"[1].

وفي زمن صغار الصحابة رضوان الله عليهم استفحل أمر الفرق كالشيعة والرافضة والقدرية والخوارج ، وازدادت الفتن ، وظهر الكذب ؛ فاستلزم ذلك التوسع في نقد الأحاديث والتفتيش عن الأسانيد حتى تصان السنة[2].

روى مسلم في مقدمة صحيحه أنَّ بُشَير بن كعب العدوي جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حَدَّثه ، فقال: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له. فقال له: ما أدري أعرفتَ حديثي كله وأنكرتَ هذا؟ أم أنكرتَ حديثي كله وعرفتَ هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نُحَدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يُكْذَبُ عليه، فلما ركب الناسُ الصعبَ والذلول تركنا الحديث عنه[3].

وقال محمد بن سيرين رحمه الله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم ؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[4].

وابن سيرين كان أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم في زمن التابعين، وعرف بذلك أيضا جماعة من التابعين منهم طاوس بن كيسان، وسعد ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف وأيوب بن أبي تميمة السَّخْتَيانيّ وغيرهم؛ قال

---

1 صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ج9 ص100 ح7307.
2 اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ص 48.
3 مقدمة صحيح مسلم ص12، قال النووي: وأصل الصعب والذلول في الإبل فالصعب العسر المرغوب عنه ، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه ، فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص81، مكتبة أولاد الشيخ للتراث بإشراف محمد عبد المنعم رشاد ط1 سنة2005م.
4 مقدمة صحيح مسلم ص13.

سليمان بن موسى: لقيت طاوسًا فقلتُ: حدثني فلان كيت وكيت ، قال: إنْ كان صاحبك مَلِيًّا فخذ عنه، يعنى إن كان ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته فخذ عنه وإلا فلا. وقال سعد بن إبراهيم: لا يُحَدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات. يعنى لا يقبل الحديث إلا من أهل العدالة والحفظ والإتقان[1].

وسار على هذا النهج أتباع التابعين كمالك بن أنس وسفيان بن عينية وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وأبوإسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري وعبدالله بن المبارك[2].

كان سفيان الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيءٍ يقاتل. وقال الشافعي: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل يحمل حزمة الحطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري[3].

وقد أصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة الشروط والتقعيدات العامة للجرح والتعديل، كمثل قول مالك رحمه الله: لا تأخذ العلم عن أربعة ، وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإنْ كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّبَ ذلك عليه ، وإنْ كان لا يُتهم أنْ

---

1 راجع شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي ج1 ص52 ، تحقيق نور الدين عتر، دار العطاء، الرياض، ط4 سنة 1421هـ، مقدمة صحيح مسلم ص15 ، المنهاج: النووي ج1 ص87

2 المجروحين: ابن حبان ج1 ص52, تحقيق محمود إبراهيم زايد , دار الوعي , حلب.

3أدب الإملاء والاستملاء: السمعاني, ص8، تحقيق ماكس فايسفايلر , دار الكتب العلمية , بيروت, ط1 سنة 1401هـ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاوي, ج3 ص4 , دار الكتب العلمية , بيروت ، ط1 سنة 1403هـ.

يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يَعرف ما يُحدّث[1].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: قيل لشعبة متى يُترك حديثُ الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأَكْثَرَ ، وإذا كثر منه الغلط ، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثَ غلطٍ مجتمعٍ عليه فلم يتهم نفسه فيتركه ؛ طُرِحَ حديثه، ومن كان غير ذلك فارِوِ عنه[2].

ولقد أمعن هؤلاء الأئمة في البحث عن الثقات وترك الضعفاء ؛ حتى قال أبوبكر محمد بن خلاد الباهلي: قلتُ ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أنْ يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصمائك عند الله عز وجل؟ قال: أنْ يكون هؤلاء خصمائي أحبُّ إليّ من أنْ يكون النبي صلى الله عليه وسلم خصمي يقول لى: لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذب عن حديثي؟ وقال الشافعي: إذا علم الرجلُ من مُحَدِّثٍ الكذبَ لم يَسَعْهُ السكوتُ عليه ، ولا يكون ذلك غيبة، فإنَّ مَثَلَ العلماء كالنقاد ، فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها[3].

ثم جاء بعد هؤلاء دور المحدثين الأعلام الذين جمعوا جهود من سبقهم ، وزادوا عليها، أمثال يحيى بن معين وعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والنسائي وأبي حاتم الرازي والترمذي وابن حبان والدارقطني وغيرهم من أئمة النقاد الذين لا يتسع المقام لذكرهم وإيراد جهودهم

---

1 الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض ص60, دار التراث، المكتبة العتيقة , القاهرة ، تونس ط1 ، 1379هـ، وانظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث: محمد لقمان السلفي ص67.

2 المحدث الفاصل: الرامهرمزي، ص410، تحقيق محمد عجاج الخطيب, دار الفكر, بيروت ط3 ، 1404هـ.

3 الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق أبوعبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني, المكتبة العلمية, المدينة المنورة, ص44، تذكرة الحفاظ ج1 ص273.

ومصنفاتهم فى نقد الحديث وبيان علله والكلام على رجاله تاريخًا وجرحًا وتعديلا[1].

كل هذه الجهود التي بذلت في توثيق السنة إنما كان الباعث عليها هو حرص الأولين على نقل السنة للأمة كما صدرت من صاحبها صلى الله عليه وسلم لا تشوبها شائبة ؛ إذ هي المصدر الثاني للتشريع وهي المبينة للقرآن.

وهكذا كان الطريق معبدا أمام النقاد ليميزوا صحيح الروايات من ضعيفها في كل ما ينقل من أخبار من خلال البحث في إسناد الرواية ومدى ثقة رواتها ، وقد ظنّ بعض المستشرقين –وتبعهم بعض الباحثين[2] – أنّ نظر المحدثين لا يجاوز السند، وهو النقد الخارجي، وأنهم يهملون نقد المتن وهو النقد الداخلي هكذا زعموا ؛ وهذا خطأ شنيع ، فإنّ الدارس البادئ لعلم الحديث ليعلم أنّ الحكم بصحة الحديث لا يكفي فيه مجرد الثقة في رواة الحديث واتصال السند، بل هناك شرطان آخران يشملان السند والمتن، وهما: سلامة الحديث سندًا ومتنًا من الشذوذ ومن العلة، وبدون تحقق هذه الشروط مجتمعة لا يحق لأحد أنْ يحكم على الحديث بالصحة، فكيف يقال كما زعموا: إذا ثبت اتصال إسناد الحديث وثقة رواته ، وكان في متنه استحالة منطقية أو تاريخية لا يجرؤ أحد على التشكيك فيه؟! وهل الاستحالة المنطقية أو التاريخية إلا علّة من بين العلل التي يُعل بها الحديث عند المحدثين!!

كما أنّ نقد المتون كان أول علوم الحديث وجوداً حين كان الناس –أو الرواة– على عدالة ؛ وذلك في عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد كانوا يتوقفون

---

1 ولمزيد من التفصيل راجع: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص 95 - 115.

(2) مِثْل الدكتور أحمد أمين في كتابه [ضحى الإسلام] ، جـ2 ص 130 ، 131 ، ط[10] ، مكتبة النهضة المصرية ، والدكتور حسين عاصي في كتابه (اليعقوبي عصره سيرة حياته منهجه التاريخي) ص95-98 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 سنة 1413هـ.

عند الروايات التي يَرَوْنَ أنها تتعارض مع نصوص الدين وقواعده الثابتة؛ فمن ذلك ما ثبت عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه سمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سكنى ولا نفقة ، فقال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله عز وجل: "لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة "[1].

ويَرِدُ سؤالٌ هنا ، وهو: ما الذي دفع المحدثون عند بحثهم عن صحة الحديث أن يجعلوا الأولوية للإسناد قبل المتن؟

والجواب: هب أنّ البحث عن صحة الحديث قائم على المتن فقط ؟ إذن لدخل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال المستحسنة مما لا أصل له في سننه، ولقيل: إنّ الواجب على المسلمين أنْ يكتفوا بالقرآن ويتركوا السنة؛ لأنه لا يمكن تمييز ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم عمَّا نسب إليه .

ولذلك لمّا أدرك المسلمون ذلك، وأيقنوا بأنّ الحجة فيما ثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم جعل المحدثون منهم هدفهم الأول هو تنقية السنة من الدخيل، والتحذير مما وضعه الواضعون، ولا يمكن التوصل إلى هذا في الأعم الأغلب، إلاّ بطريق الإسناد ، فقد وجد النقاد أنّ الكثير من الأحاديث الدخيلة لا يمكن للعقل معرفتها بمجرد النظر في متونها، فقد تكون ذات محتوى حسن وعبارة جيدة.

---

(1) انظر صحيح مسلم: كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها جـ2 ص1118 ح1480 والآية المذكورة من سورة الطلاق آية (1) . والأمثلة على ذلك كثيرة يضيق المقام عن سردها هنا وقد جمع الزركشي –رحمه الله – كتاباً في استدراك السيدة عائشة فقط على الصحابة ذكر فيه الأحاديث التي ردتها لظنها أنها مخالفة لفهمها للقرآن وقواعد الدين ، وكذلك جمع السيوطي كتاباً في نفس الموضوع وهو [عين الإصابة في استدراك السيدة عائشة على الصحابة].

قال الإمام الشافعي رحمه الله : "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أنْ يُستدلَّ على الصدق والكذب فيه بأنْ يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ: ما لا يجوز أنْ يكون مثلُه، أو يخالفه ما هو أثبتُ وأكثر دلالاتٍ بالصدق منه"[1].

فَحَصْرُ المستشرقين لنقد المتن في أنْ يكون مضمون المتن يحتوي على استحالة عقلية أو تاريخية ناتج عن سوء نية أو جهل بمنهج المحدثين، إذ أقل القليل من الأحاديث هو الذي يكون محتواه مثل ذلك، ولا يكلف كشف زيفه علماء الحديث أقل معاناة، لكن الشأن في غير ذلك فيما يروج سنده ومتنه على الناس فيكشف زوره جهابذة النقاد.

---

(1) الرسالة للشافعي ص 399 ، ط سنة 1358هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة.

أنواع المصنفات في الحديث النبوي

وقد نوع المحدثون التصانيف، وتفننوا فيها، مما يجعل تصانيفهم بتنوعها هذا ملبية للمطالب التي يتطلع إليها العلماء والباحثون في المراجع. وأهم أنواع التصنيف الأنواع الآتية[1]:

أولا: الكتب المصنفة على الأبواب:

وطريقة هذا التصنيف: أن تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض، تحت عنوان عام يجمعها، مثل "كتاب الصلاة"، "كتاب الزكاة"، "كتاب البيوع" .. ثم توزع الأحاديث على الأبواب، يضم كل باب حديثا أو أحاديث في مسألة جزئية، ويوضع لهذا الباب عنوان يدل على الموضوع، مثل "باب مفتاح الصلاة الطهور"، ويسمي المحدثون العنوان "ترجمة".

وفائدة هذا النوع من الكتب سهولة الرجوع إليه، حيث إنه أول ما يتبادر لطالب العلم، والباحث عن الحديث أن يرجع إليه.

وذلك لأنه إن كان يريد الاطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب.

وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه مصادر السنة فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب.

لكن الإفادة والمنفعة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى ذوق علمي، يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث، وإلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم، فإنهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى.

---

(1) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص197-210 بتصرف، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق.

وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري، حتى عد من خصائص كتابه، واشتهر قولهم: "فقه البخاري في تراجمه".

وللتصنيف على الأبواب طرق متعددة نذكر منها ما يلي:

أ- الجوامع:

الجامع في اصطلاح المحدثين: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي:

العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب.

وكتب الجوامع كثيرة، أشهرها هذه الثلاثة:

- الجامع الصحيح للإمام البخاري.
- الجامع الصحيح للإمام مسلم.
- الجامع للإمام الترمذي، المشتهر بـ "سنن الترمذي"، سمي سننا لاعتنائه بأحاديث الأحكام.

ب- السنن:

كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه.

وأشهر كتب السنن:

- سنن أبي داود.
- سنن الترمذي وهو جامع الترمذي كما ذكرنا.
- سنن النسائي.
- سنن ابن ماجه.

ويطلق على هذه السنن: السنن الأربعة.

وإذا قالوا: الثلاثة فمرادهم هذه ما عدا ابن ماجه.

وإذا قالوا الخمسة: فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد.

وإذا قالوا الستة: فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة.

جـ- المصنفات:

وهي كتب مرتبة على الأبواب لكنها تشتمل على الحديث الموقوف والحديث المقطوع، بالإضافة إلى الحديث المرفوع.

ومن أشهر المصنفات:

- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ).
- مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ).

د- المستدركات:

الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث، هو جَمْعُ الأحاديث التي تكون على شرط أحد المُصنّفين، ولم يخرجها في كتابه. ومعلوم أن الشيخين لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزما ذلك، فهناك أحاديث على شرطهما، أو على شرط أحدهما لم يخرجاها في كتابيهما، وقد عني العلماء بالاستدارك عليهما، وألفوا في ذلك المصنفات، وأطلقوا عليها اسم المستدركات [1].

وأشهرها: المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف: بابن البيع -بوزن قَيِّم- صاحب التصانيف المتوفى بنيسابور سنة خمس وأربعمائة، وهو المعروف بـ(المستدرك على كتاب الصحيحين مما لم يذكراه وهو على شرطهما أو شرط أحدهما أو لا على شرط واحد منهما) وهو متساهل في التصحيح واتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحريا منه.

---

(1)الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو ص407.

وقد لخص مستدركه هذا الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الشافعي (ت748هـ) وتعقب كثيرا منه بالضعف والنكارة أو الوضع وقال في بعض كلامه: إن العلماء لا يعتدون بتصحيح الترمذي ولا الحاكم، وذكر له ابن الجوزي في موضوعاته ستين حديثا أو نحوها ولكن انتصر له الحفاظ في أكثرها.

وزعم أبو سعد الماليني أنه ليس فيه حديث على شرطهما. وردَّه الذهبي: بأنه غلو وإسراف؛ بل فيه جملة وافرة على شرطهما، وأخرى كبيرة على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده وإن كان فيه علة، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير وواهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات.

ويقال: إن السبب في التساهل الواقع فيه أنه صنفه أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه ويدلُّ له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل جدا بالنسبة لباقيه. وقد قال الحافظ: وجدت قريبا من نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده[1].

هـ- المستخرجات:

والمستخرج عند المحدثين: أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة

---

(1)الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ص21.

مهمة وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[1].

وأشهرها الكتب المخرجة على الصحيحين أو أحدهما، ومنها:

1. المستخرج على صحيح البخاري للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني إمام أهل جرجان الشافعي (ت371هـ) وقد قال الذهبي فيه: ابتهرت بحفظه وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة اهـ. وله تصانيف منها المعجم والمسند الكبير[2].
2. المستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفراييني. بفتح الهمزة وقيل: بكسرها. نسبة إلى أسفرايين بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان النيسابوري الأصل الشافعي أحد الحفاظ الجوالين والمحدثين المكثرين المتوفى: بأسفرايين سنة (316هـ) وله فيه زيادات عدة[3].
3. المستخرج على صحيحي البخاري ومسلم للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني نسبة إلى أصبهان مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها الصوفي الشافعي صاحب التصانيف المتوفى: بأصبهان سنة ثلاثين وأربعمائة[4].

---

(1)الرسالة المستطرفة ص31.
(2)الرسالة المستطرفة ص26.
(3)الرسالة المستطرفة ص27.
(4)الرسالة المستطرفة ص29.

ثانيا- الكتب المرتبة على أسماء الصحابة:

وهي كتب تجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في موضع خاص يحمل اسم راويها الصحابي. وهذه الطريقة مفيدة لمعرفة عدد مرويات الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وطبيعتها، وتسهيل اختبارها، فضلا عن كونها إحدى الطرق المفيدة في استخراج الحديث، بمعرفة الصحابي الذي يرويه، وما يتبع ذلك من سهولة درسه.

والكتب المرتبة على أسماء الصحابة نوعان:

أ- المسانيد:

جمع مسند وهي الكتب التي موضوعها جَعْلُ حديث كلِّ صحابي على حدة؛ صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولا، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر رضي الله عنه أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة أو طائفة مخصوصة جمعها وصفٌ واحد كمسند المقلين ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك [1].

والمسانيد كثيرة جدا أشهرها وأعلاها:

- المسند للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي المتوفى: سنة إحدى وأربعين ومائتين، وكان يحفظ ألف ألف حديث. وهو أعلاها، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قُيّد فيقال مسند فلان[2].

---

(1)الرسالة المستطرفة ص60.
(2)الرسالة المستطرفة ص61.

ومسنده هذا يشتمل على ثمانية عشر مسندا: أولها: مسند العشرة. وفيه من زيادات ولده عبد الله، وعدد يسيرٌ من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله، وقد اشتهر عند كثير من الناس أنه أربعون ألف حديث؛ قال أبو موسى المديني: لم أزل أسمع ذلك من الناس حتى قرأته على أبي منصور بن رزيق اهـ، وكذا صرح بذلك الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني في التذكرة فقال: عدة أحاديثه أربعون ألفا بالمكرر وقال ابن المنادي: أنه ثلاثون ألفا والاعتماد على قوله دون غيره[1].

وقد انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث، ولم يُدخل فيه إلا ما يحتج به عنده، وتفضيل ابن الصلاح كتب السنن عليه منتقدٌ، وبالغ بعضهم فأطلق عليه اسم الصحة، والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض حتى إن ابن الجوزي أدخل كثيرا منها في موضوعاته، ولكن تعقبه في بعضها الحافظ أبو الفضل العراقي، وفي سائرها الحافظ ابن حجر في (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد) والسيوطي في ذيله المسمى بـ(الذيل الممهد على القول المسدد) وحقق الأول منهما نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي عليهما. وقال غيره: ما ضعف من أحاديثه أحسن حالا مما يصححه كثير من المتأخرين.

وقد رتبه على الأبواب بعض الحفاظ الأصبهانيين وكذا الحافظ ناصر الدين ابن رزيق وكذا بعض من تأخر عنه، ورتبه على حروف المعجم في أسماء المقلين الحافظ أبو بكر ابن المحب.

---

(1) وهو بحسب ترقيم النسخة التي حققها الشيخ شعيب الأرنؤوط وطبعتها مؤسسة الرسالة ط1 سنة1421هـ بلغ العدد (27647) حديثا.

ولولده أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل البغدادي الحافظ (ت290هـ) كتاب في زوائد مسنده هذا، وهو نحو من ربعه في الحجم قيل: أنه مشتمل على عشر آلاف حديث، وللإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحافظ أبي محمد بن عبد الله المقدسي الحنبلي ترتيب مسند أحمد هذا كله على حروف المعجم[1].

- ثم مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي الحافظ المشهور الثقة المتوفى بالموصل سنة سبع وثلاثمائة، وقد زاد على المائة، وعُمِّرَ وتفرد ورحل الناس إليه، وله مسندان صغير وكبير، وفيه قال إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الحافظ: قرأت المسانيد كمسند العدني ومسند ابن منيع وهي كالأنهار ومسند أبي يعلى كالبحر فيكون مجمع الأنهار[2].

ب- الأطراف:

الأطراف جمع طرف، وطرف الحديث: الجزء الدال على الحديث، أو العبارة الدالة عليه، مثل حديث الأعمال بالنيات، وحديث سؤال جبريل.

وكتب الأطراف: كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه، ثم ذكر أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضهم يذكر الإسناد كاملا، وبعضهم يقتصر على جزء من الإسناد.

لكنها لا تذكر متن الحديث كاملا، كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور من نص الحديث حرفيا.

ولهذه الطريقة من الفوائد سوى ما ذكرناه:

---

(1)الرسالة المستطرفة ص18-19.
(2)الرسالة المستطرفة ص71.

1- تسهيل معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضع واحد.

2- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول، والباب الذي أخرجوه فيه، فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد.

ومن أشهر كتب الأطراف هذان الكتابان:

1- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ الإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى سنة 742 هـ.

جمع فيه أطراف الكتب الستة، وبعض ملحقاتها، وهذه الملحقات هي:

- مقدمة صحيح مسلم.
- المراسيل لأبي داود السجستاني.
- العلل الصغير للترمذي.
- الشمائل للترمذي.
- عمل اليوم والليلة للنسائي.

ورمز لكل من هذه الكتب، وكل كتاب من الكتب الستة برمز خاص، أوضحه في مقدمة كتابه تقارب الرموز السابقة مع زيادة رموز الملحقات. والكتاب يرتب تراجم أسماء الصحابة بحسب ترتيب الألف ياء، لذلك وقع في أوله مسند: أبيض بن حمال.

2- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة 1143هـ.

جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ، على طريقة ترتيب تحفة الأشراف وكأنه مختصر منه، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف حيث لاحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة، فقسم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبواب.

ثالثا: المعاجم:

المعجم في اصطلاح المحدثين: كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء[1].

وأشهر مصنفات هذا النوع: المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني "المتوفى سنة 360 هـ": وهي:

المعجم الصغير والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه.

والمعجم الكبير: وهو على مسانيد الصحابة، مرتبة على حروف المعجم.

والمعجم الكبير هذا مرجع حافل، هو أكبر المعاجم، حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم "المعجم"، أو أخرجه الطبراني كان المراد هو المعجم الكبير.

وللحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد ابن السمعاني معجم الشيوخ ومعجم البلدان والتحبير في المعجم الكبير.

رابعا: الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث:

وهي كتب مرتبة على حروف المعجم، بحسب أول كلمة من الحديث، تبدأ بالهمزة، ثم بالباء، وهكذا ....

وهذه الطريقة سهلة جدا للمراجعة، لكن لا بد لها من معرفة الكلمة الأولى من الحديث بلفظها، معرفة أكيدة، وإلا ذهب الجهد في البحث عن الحديث هنا دون جدوى.

وهذه المصنفات لها طريقتان:

أ- كتب "مجامع": تجمع أحاديث كتب حديثية متعددة مما نذكره في النوع التالي.

---

(1) الرسالة المستطرفة ص135.

ب- كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: أي الأحاديث التي تتداولها ألسنة العامة، وهي نوع من الحديث المشهور، عني العلماء بجمعها في كتب خاصة لبيان حالها، ونذكر من أشهر هذه الكتب وأهمها كتابين:

- "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة": للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي "المتوفى سنة (902) هـ".

وهو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مما ليس في غيره وتبلغ عدة أحاديثه /1356/ حديثا. عني فيه مؤلفه بفن الصناعة الحديثية فأتى فيه بفوائد ليست في غيره، مع الدقة والإتقان، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث، ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قوله في الحديث "لا أصل له" أي ليس له سند، وليس في كتاب من كتب الحديث، وقوله "لا أعرفه" فيما عرض له التوقف خشية أن يكون له أصل، لم يقف عليه. وهاتان العبارتان من المحدث الحافظ من علامات الوضع.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس: للعلامة المحدث: إسماعيل بن محمد العجلوني ت1162هـ.

جمع فيه أحاديث كتاب السخاوي مع تخليص كلامه، وزاد أحاديث كثيرة جدا حتى نيف عدد أحاديثه على /3250/ حديثا، كما زاد فوائد في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية، وبهذا أصبح أكبر كتاب في هذ الفن، وأكثره جمعا للأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ويلحق بهذا النوع من المصنفات: ما وضعه العصريون من مفاتيح لكتب حديثية، أو فهارس ألحقوها بكتاب من هذه الكتب على ترتيب حروف المعجم.

ومن هذه المفاتيح:

- مفتاح الصحيحين للتوقادي.
- ومن الفهارس: فهارس صحيح مسلم، وفهارس سنن ابن ماجه، التي وضعها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله وأجزل مثوبته.

خامسا: المصنفات الجامعة (المجامع):

وهي كتب تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث، وهي مرتبة على طريقتين:

الطريقة الأولى: التصنيف على الأبواب، وأهم مراجعها:

1- جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير المبارك ابن محمد الجزري (ت606هـ). جمع فيه أحاديث الصحيحين، والموطأ، والسنن الثلاثة، وجردها من الأسانيد، وأردفها بكلام موجز على غريب الألفاظ، لكنه أغفل بيان درجة أحاديث السنن، حتى أنه لم يذكر كلام الترمذي على أحاديثه، فأعوز القارئ البحث عن هذا الجانب، وقد ذيلت طبعة الكتاب بتخريج مفصل للأحاديث يعزو كل حديث إلى الكتب مع بيان الباب والجزء والصحيفة، فسهل بعض فائدته بذلك.

2- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للشيخ المحدث علي بن حسام المتقي الهندي (ت975هـ) وهو أجمع كتب هذا الفن، جمع أحاديث كتب كثيرة، بلغت ثلاثة وتسعين كتابا، فجاء كتابا حافلا لا مثيل له في الجمع، إلا أنه أغفل بيان حال الأحاديث، كما لحظنا عليه إعوازا في التخريج حتى إنه ربما عزى الحديث لمرجع من المراجع البعيدة عن التناول وعن الاعتماد، وهو موجود في الصحاح، بل في أصحها.

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف المعجم، وأهم المراجع فيها:

1- الجامع الكبير أو جمع الجوامع: للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت911 هـ) وهو أصل كتاب كنز العمال الذي عرفناك به.

2- الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير: للإمام السيوطي أيضا، اقتضبه من الجامع الكبير، وحذف منه التكرار وزاد فيه أحاديث فبلغ عدد أحاديثه "10031" عشرة آلاف وواحدا وثلاثين حديثا، وقد نال الحظوة عند العلماء وكثرت حوله الشروح.

ولكن بعض الرموز هنا تخالف الرموز في الجامع الكبير فالرمز "ق" في الجامع الصغير لما اتفق عليه الشيخان، وفي الجامع الكبير لما أخرجه البيهقي، فلتنتبه، وليكن أول اهتمام طالب الحديث دراسة مقدمة كل مصنف حديثي لمعرفة رموز الكتاب وطريقته وأهدافه.

سادسا: مصنفات الزوائد:

وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديث كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين.

وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد، ونذكر منها هذين الكتابين الجليلين:

1- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807 هـ) جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مراجع مهمة، وهي: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني.

وعني ببيان حال الأحاديث صحة وضعفا، واتصالا وانقطاعا وأفاد غاية الفائدة غير أن طبعته تحتاج إلى تحقيق وضبطا أكثر مما هي عليه بكثير.

2- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي شيخ الإسلام (ت852هـ).

جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد: "وهي مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند ابن أبي عمر، ومسند مسدد، ومسند أحمد بن منيع، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن أبي أسامة. وأضاف زيادات من مسند أبي يعلى، ومسند إسحاق بن راهويه، ليست في مجمع الزوائد.

سابعا: كتب التخريج:

وهي كتب تؤلف لتخريج أحاديث كتاب معين، ونعرف بأهمها فيما يلي:

1- نصب الراية لأحاديث الهداية: تأليف الإمام الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت762هـ) خرج فيه أحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي لمؤلفه علي بن أبي بكر المرغيناني، من كبار فقهاء الحنفية المتوفى سنة 593هـ.

وهو كتاب حافل بإيراد الروايات غزير في فوائده الحديثية، يتكلم على كل حديث من كتاب الهداية، ثم يتبعه بما يؤيده من الروايات والأحاديث الأخرى، ثم يعقد بحثا للأحاديث التي يستدل بها مخالفو الحنفية، ويتكلم على الجميع بغاية الإحاطة والإفادة، والانصاف والموضوعية، مما يدل على تبحر الزيلعي في علم الحديث وعمق نظره، حتى كان من بعده عالة عليه مقتديا به.

2- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: تأليف الحافظ الكبير الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ) وهو شيخ الحافظ ابن حجر ومخرجه، وواحد زمانه في علم الحديث.

خَرَّج في كتابه هذا أحاديث كتاب هام شائع بين المسلمين هو كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، وذلك بأن يذكر طرف الحديث من أحاديث الإحياء

ثم يبين من أخرجه، وصحابيه الذي رواه، ويتكلم عليه تصحيحا أو تحسينا أو تضعيفا.

وهو مطبوع مع كتاب الإحياء، وهذا الكتاب هو مختصر من تخريج كبير واسع صنفه على أحاديث الإحياء، لم يُعْثَرْ عليه، وقد ضَمَّنَ الزبيدي في شرحه للإحياء هذا التخريج الكبير.

3- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر. خرج فيه أحاديث الشرح الكبير للرافعي الذي شرح به كتاب الوجير في الفقه الشافعي للإمام الغزالي، ولخص في تخريجه هذا كتبا عدة صُنفت قبله في تخريج أحاديث الشرح الكبير، وأفاد كذلك من نصب الراية للزيلعي، فجاء كتابه حافلا جامعا لما تفرق في غيره من الفوائد، وطريقته فيه أن يورد طرفا من الحديث الوارد في الشرح الكبير ثم يخرجه من المصادر ويذكر طرقه ورواياته ويتكلم عليه تفصيلا جرحا وتعديلا، وصحة وضعفا، ثم يذكر ما ورد من أحاديث في معنى الحديث باستيفاء، وهكذا حتى صار مرجعا في أحاديث الأحكام لا يستغنى عنه.

ثامنا: الأجزاء الحديثية:

الجزء: في اصطلاح المحدثين: هو تأليفٌ يجمع الأحاديث المروية عن رجلٍ واحدٍ سواء كان ذلك الرجل من طبقة الصحابة أو من بعدهم: كجزء حديث أبي بكر ، وجزء حديث مالك وهكذا.

كما يطلق الجزء على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد ويتكلم عليه، مثل:

- اختيار الأَوْلَى في حديث اختصام الملأ الأعلى: للحافظ ابن رجب.

كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية مثل:

- جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

- والرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي.

وقد يجمع في الجزء أحاديث انتخبها المؤلف لما وقع لها في نفسه كالعشاريات، والعشرينات، والأربعينات، والخمسينات، والثمانينات.

ويتفاوت حجم الأجزاء من بضع أوراق إلى العشرات، والغالب أن تكون صغيرة، وتمتاز بأنها تبرز علم الأئمة، كما إن إفراد الموضوع الجزئي بالبحث يتطلب استقصاءا وعمقا.

تاسعا: المشيخات:

وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما تلقوه عليهم من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها. ولهم فيها مسالك عديدة في ترتيبها، ومنها ما يسمى فهرسا أو ثبتا، ومن أشهرها:

- برنامج الرعيني المسمى "الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والإسناد".
- و"فهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير"، وكلاهما نفيس، مطبوع.

عاشرا: العلل:

وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المُعَلَّة مع بيان عللها، والتصنيف على العلل يأتي في الذروة من أعمال المحدثين، لما يحتاج إليه من الجهد الحثيث والصبر الطويل في تتبع الأسانيد، وإمعان النظر، وتكراره فيها لاستنباط خفيّ أمرها الذي يستره الطلاء الظاهري الموهم للصحة. وسنقف في الفصول القادمة على مناهج مشاهير المحدثين مع التعريف بهم وبيان منزلتهم ومكانة مصنفاتهم.

الفصل الأول

الإمام البخاري ومنهجه في كتابه الصحيح

ترجمة الإمام البخاري[1]:

البخاري شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي مولاهم صاحب الصحيح والتصانيف:

مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة.

نشأ البخاري يتيما ، وتعرض لفقد بصره ومنَّ الله عليه فرد عليه بصره ببركة دعاء أمه، قال محمد بن أحمد بن الفضل البلخي، سمعت أبي يقول: ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل – عليه السلام – فقال لها: يا هذه، قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو كثرة دعائك – شك البلخي – فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره.

طلبه للحديث:

قال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب.

فقلت: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوما فيما كان يقرأ للناس: "سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم"، فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟

---

(1)تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (2/ 104)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 393).

قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، وقال: صدقت.

فقيل للبخاري: ابن كم كنت حين رددت عليه؟

قال: ابن إحدى عشرة سنة، فلما طعنت في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها! وتخلفت في طلب الحديث.

ذكر تسمية شيوخه وأصحابه[1]:

سمع أبو عبد الله الحديث ببخارى قبل أن يرتحل من مولاه من فوق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة، ليسوا من كبار شيوخه.

ثم سمع ببلخ من: مكي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه.

وسمع بمرو من: عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل، وجماعة.

وبنيسابور من: يحيى بن يحيى، وجماعة.

وبالري: إبراهيم بن موسى.

وببغداد إذ قدم العراق في آخر سنة عشر ومائتين من: محمد بن عيسى بن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان.

وبالبصرة من: أبي عاصم النبيل، والأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي صاحب ابن عون، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة.

---

(1)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 394).

وبالكوفة من: عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وخالد بن يزيد المقرئ ممن قرأ على حمزة.

وبمكة من: أبي عبد الرحمن المقرئ، وخلاد بن يحيى، وحسان بن حسان البصري، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرقي، والحميدي.

وبالمدينة من: عبد العزيز الأويسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل ابن أبي أويس.

وبمصر: سعيد بن أبي مريم، وأحمد بن إشكاب، وعبد الله بن يوسف، وأصبغ، وعدة.

وبالشام: أبا اليمان، وآدم بن أبي إياس، وعلي بن عياش، وبشر بن شعيب.

وقد سمع من: أبي المغيرة عبد القدوس، وأحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبي مسهر، وأمم سواهم.

وقد قال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعته يقول: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم.

قال: وسمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

قال الذهبي: فأعلى شيوخه الذين حدثوه عن التابعين، وهم: أبو عاصم، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو المغيرة، ونحوهم.

وأوساط شيوخه الذين رووا له عن الأوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعبة، وشعيب بن أبي حمزة، والثوري.

ثم طبقة أخرى دونهم كأصحاب مالك، والليث، وحماد بن زيد، وأبي عوانة.

والطبقة الرابعة من شيوخه مثل أصحاب ابن المبارك، وابن عيينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم.

ثم الطبقة الخامسة، وهو محمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه.

وقد سمع من أبي مسهر، وشك في سماعه، فقال: في غير (الصحيح) : حدثنا أبو مسهر، أو حدثنا رجل عنه.

روى عنه خلق كثير، منهم: أبوعيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد بن عبد الله الحضرمي مطين، وإبراهيم بن معقل النسفي، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمر بن محمد بن بجير، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفربري راوي (الصحيح) ، ومنصور بن محمد مزبزدة، وأبو بكر بن أبي داود، والحسين والقاسم ابنا المحاملي، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمود بن عنبر النسفي، وأمم لا يحصون.

وروى عنه: مسلم في غير (صحيحه) .

وقيل: إن النسائي روى عنه في الصيام من (سننه) ، ولم يصح، لكن قد حكى النسائي في كتاب (الكنى) له أشياء عن عبد الله بن أحمد الخفاف، عن البخاري.

ذكر رحلته وطلبه وتصانيفه[1]:

قال محمد بن أبي حاتم البخاري: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: حججت، ورجع أخي بأمي، وتخلفت في طلب الحديث فلما طعنت في

---

(1)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 400).

ثمان عشرة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى.

وصنفت كتاب (التاريخ) إذ ذاك عند قبر رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في الليالي المقمرة، وقل اسم في التاريخ إلا وله قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب.

وكنت أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي، فإذا جئت أستحي أن أسلم عليهم، فقال لي مؤدب من أهلها: كم كتبت اليوم؟

فقلت: اثنين، وأردت بذلك حديثين، فضحك من حضر المجلس.

فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعله يضحك منكم يوما!!

وسمعته يقول: دخلت على الحميدي وأنا ابن ثمان عشرة سنة، وبينه وبين آخر اختلاف في حديث، فلما بصر بي الحميدي قال: قد جاء من يفصل بيننا، فعرضا عليّ، فقضيت للحميدي على من يخالفه، ولو أن مخالفه أصرَّ على خلافه، ثم مات على دعواه، لمات كافرا.

قال أحمد بن منهال العابد، حدثنا أبو بكر الأعين قال: كتبنا عن البخاري على باب محمد بن يوسف الفريابي، وما في وجهه شعرة.

فقلنا: ابن كم أنت؟

قال: ابن سبع عشرة سنة.

وقال خلف الخيام: سمعت إسحاق بن أحمد بن خلف يقول: دخل محمد بن إسماعيل إلى العراق في آخر سنة عشر ومائتين.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول: دخلت بغداد آخر ثمان مرات، في كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، تدع العلم والناس، وتصير إلى خراسان؟! قال: فأنا الآن أذكر قوله.

وقال أبو عبد الحاكم: أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام.

قال محمد بن يوسف البخاري: كنت مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلةٍ ثمان عشرة مرة.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: كان أبو عبد الله، إذا كنت معه في سفر، يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة، فيوري نارا، ويسرج، ثم يخرج أحاديث، فيعلم عليها.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت هانئ بن النضر يقول: كنا عند محمد بن يوسف الفريابي بالشام وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفِرْصَاد وهو التوت الأحمر ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكب على العلم.

وقال محمد: سمعت النجم بن الفضيل يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم، كأنه يمشي، ومحمد بن إسماعيل يمشي خلفه، فكلما رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه، وضع محمد بن إسماعيل قدمه في المكان الذي رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه.

وقال: بلغني أن أبا عبد الله شرب دواء الحفظ يقال له: بلاذر، فقلت له يوما خلوة: هل من دواء يشربه الرجل، فينتفع به للحفظ؟

فقال: لا أعلم، ثم أقبل عليَّ، وقال: لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نَهْمَة الرجل، ومداومة النظر.

وقال: سمعته يقول: لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء؛ كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث، إن كان الرجل فهما. فإن لم يكن سألته أن يخرج إليَّ أصله ونسخته.

فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون.

وقال: سمعت العباس الدوري يقول: ما رأيت أحدا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يدع أصلا ولا فرعا إلا قلعه.

ثم قال لنا: لا تدعوا من كلامه شيئا إلا كتبتموه.

وقال: سمعت إبراهيم الخواص، مستملي صدقة، يقول: رأيت أبا زرعة كالصبي جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث.

ذكر حفظه وسعة علمه وذكائه[1]:

قال محمد بن أحمد غنجار في (تاريخ بخارى) : سمعت أبا عمرو أحمد بن محمد المقرئ، سمعت مهيب بن سليم، سمعت جعفر بن محمد القطان إمام كرمينية يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟

فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما: إنكما قد أكثرتما علي وألححتما، فاعرضا علي ما كتبتما.

فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه.

ثم قال: أترون أني أختلف هدرا، وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

---

(1)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 407).

قال: وسمعتهما يقولان: كان أهل المعرفة من البصريين يعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه.

وقال أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا، وإسناد هذا المتن هذا، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخاري في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديث من عشرته، فقال: لا أعرفه.

وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه.

وكذلك حتى فرغ من عشرته.

فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم.

ومن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر، ففعل كما فعل الأول.

والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم الثالث وإلى تمام العشرة أنفس، وهو لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلما علم أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فكذا، والثاني كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فرد كل متن إلى إسناده.

وفعل بالآخرين مثل ذلك.

فأقر له الناس بالحفظ.

فكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النطاح.

وقال غنجار: حدثنا منصور بن إسحاق الأسدي، سمعت عبد الله بن محمد بن إبراهيم الزاغوني، سمعت يوسف بن موسى المرورروذي يقول: كنت بالبصرة في جامعها، إذ سمعت مناديا ينادي: يا أهل العلم، قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري، فقاموا في طلبه، وكنت معهم، فرأينا رجلا شابا، يصلي خلف الأسطوانة.

فلما فرغ من الصلاة، أحدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم.

فلما كان الغد اجتمع قريب من كذا كذا ألف فجلس للإملاء وقال: يا أهل البصرة، أنا شاب وقد سألتموني أن أحدثكم، وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون الكل.

ثم قال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد بلديكم، قال: حدثنا أبي، عن شعبة، عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس، أن أعرابيا جاء إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– فقال: يا رسول الله، الرجل يحب القوم، وذكر الحديث.

ثم قال: ليس هذا عندكم، إن ما عندكم عن غير منصور، عن سالم.

وأملى مجلسا على هذا النسق يقول في كل حديث: روى شعبة هذا الحديث عندكم كذا، فأما من رواية فلان، فليس عندكم، أو كلاما هذا معناه.

قال يوسف: وكان دخولي البصرة أيام محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: قرأ علينا أبو عبد الله كتاب (الهبة)، فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة.

وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوه. وفي كتابي هذا خمس مائة حديث أو أكثر.

وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: تفكرت أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاث مائة.

قال: وسمعته يقول: ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

قال: وسمعت سليم بن مجاهد، سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربع مائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد، ولا في المتن.

وقال الفربري: سمعت أبا عبد الله يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أغرب عليه.

وقال أَحْيَد بن أبي جعفر والي بخارى: قال محمد بن إسماعيل يوما: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر.

فقلت له: يا أبا عبد الله بكماله؟ قال: فسكت

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت مصنفاتي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف حديث مسندة.

وسمعته يقول: ما كتبتُ حكايةً قط ، كنتُ أَتَحَفَّظُها.

وسمعته يقول: صنفت كتاب (الاعتصام) في ليلة.

وسمعته يقول: لا أعلم شيئا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة.

فقلت له: يمكن معرفة ذلك كله. قال: نعم.

فقال له بعضهم: بلغني أنه قال لك: لا تحسن تصلي، فكيف تجلس؟

فقال: لو قيل لي شيء من هذا ماكنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث، في الصلاة خاصة.

قال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: دخلت بلخ، فسألني أصحاب الحديث أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا.

فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم.

وقال محمد: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه، نسخ تلك الأحاديث، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد ابن إسماعيل من حديثي.

وقال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القومسي، سمعت محمد بن خميرويه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

قال: وسمعت أبا بكر الكلواذاني يقول: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلماء، فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث بمرة.

قال محمد بن يوسف الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم، وحتى نظرت في عامة كتب الرأي، وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها، فما تركت بها حديثا صحيحا إلا كتبته، إلا ما لم يظهر لي.

وقال غنجار في (تاريخه) : حدثنا أبو عمرو أحمد بن محمد المقرئ، حدثنا أبو بكر محمد بن يعقوب بن يوسف البيكندي، سمعت علي بن الحسين بن عاصم البيكندي يقول: قدم علينا محمد بن إسماعيل، قال: فاجتمعنا عنده. فقال بعضنا: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي. فقال محمد بن إسماعيل: أو تعجب من هذا؟! لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف حديث من كتابه. وإنما عنى به نفسه.

ذكر ثناء الأئمة عليه[1]:

قال أبوجعفر محمد بن أبي حاتم: سمعت بعض أصحابي يقول: كنت عند محمد بن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل، فلما خرج قال محمد بن سلام: كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت، وألبس علي أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفا ما لم يخرج.

قال أبو جعفر: سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث.

قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته.

قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟

قال: نعم، وأكثر، ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو جعفر: سمعت يحيى بن جعفر يقول: لو قدرت أن أزيد في عُمْرِ محمد بن إسماعيل من عُمْري لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم.

قال: وسمعت يحيى بن جعفر – وهو البيكندي – يقول لمحمد بن إسماعيل: لولا أنت ما استطبت العيش ببخارى.

وقال: سمعت محمد بن يوسف يقول: كنا عند أبي رجاء، هو قتيبة، فسئل عن طلاق السكران، فقال: هذا أحمد بن حنبل وابن المديني وابن راهويه قد ساقهم الله إليك، وأشار إلى محمد بن إسماعيل.

---

(1)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 417).

وكان مذهب محمد أنه إذا كان مغلوب العقل حتى لا يذكر ما يحدث في سكره، أنه لا يجوز عليه من أمره شيء.

قال محمد: وسمعت عبد الله بن سعيد بن جعفر يقول: لما مات أحمد بن حرب النيسابوري ركب محمد وإسحاق يشيعان جنازته.

فكنت أسمع أهل المعرفة بنيسابور ينظرون، ويقولون: محمد أفقه من إسحاق.

وقال: سمعت عمر بن حفص الأشقر، سمعت عبدان يقول: ما رأيت بعيني شابا أبصر من هذا، وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل.

وقال: سمعت صالح بن مسمار المروزي يقول: سمعت نعيم بن حماد يقول: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

وقال: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: قال مسدد: لا تختاروا على محمد بن إسماعيل، يا أهل خراسان.

وقال: سمعت موسى بن قريش يقول: قال عبد الله بن يوسف للبخاري: يا أبا عبد الله، انظر في كتبي، وأخبرني بما فيه من السقط. قال: نعم.

وقال محمد: حدثني محمد بن إسماعيل، قال: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة.

قال: وسمعته يقول: اجتمع أصحاب الحديث، فسألوني أن أكلم إسماعيل بن أبي أويس ليزيدهم في القراءة، ففعلت، فدعا إسماعيل الجارية، وأمرها أن تخرج صرة دنانير، وقال: يا أبا عبد الله، فرقها عليهم.

قلت: إنما أرادوا الحديث.

قال: قد أجبتك إلى ما طلبت من الزيادة، غير أني أحب أن يضم هذا إلى ذاك ليظهر أثرك فيهم.

وقال: حدثني حاشد بن إسماعيل قال: لما قدم محمد بن إسماعيل على سليمان بن حرب نظر إليه سليمان، فقال: هذا يكون له يوما صوت.

وقال خلف الخيام: حدثنا إسحاق بن أحمد بن خلف، سمعت أحمد بن عبد السلام: قال: ذكرنا قول البخاري لعلي بن المديني –يعني: ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي بن المديني– فقال علي: دعوا هذا، فإن محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسروا بذلك، وصاروا إلى عمرو، فأخبروه.

فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن عبد الله يقول: قال لي أبو مصعب الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل.

فقيل له: جاوزت الحد.

فقال للرجل: لو أدركت مالكا، ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحد في الفقه والحديث.

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل يقول: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: اكتبوا عن هذا الشاب –يعني: البخاري– فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه.

قال: وسمعت علي بن حجر يقول: أخرجت خراسان ثلاثة: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم.

قال: وأوردت على عليّ بن حُجر كتاب أبي عبد الله، فلما قرأه قال: كيف خلفت ذلك الكبش؟

فقلت: بخير.

فقال: لا أعلم مثله.

وقال أحمد بن الضوء: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير يقولان: ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل.

وعن عبد الله بن أحمد بن حنيل: سمعت أبي يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: سمعت بندارا محمد بن بشار سنة ثمان وعشرين ومائتين يقول: ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل.

وقال حاشد بن إسماعيل: كنت بالبصرة، فسمعت قدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدم قال بندار: اليوم دخل سيد الفقهاء.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقال محمد: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها، كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

وقال: سمعت محمد بن يوسف يقول: لما دخلت البصرة صرت إلى بندار، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من خراسان.

قال: من أيها؟

قلت: من بخارى.

قال: تعرف محمد بن إسماعيل؟

قلت: أنا من قرابته.

فكان بعد ذلك يرفعني فوق الناس.

قال محمد: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: لما دخلت البصرة صرت إلى مجلس بندار، فلما وقع بصره علي، قال: من أين الفتى؟

قلت: من أهل بخارى.

فقال لي: كيف تركت أبا عبد الله؟

فأمسكت، فقالوا له: يرحمك الله هو أبو عبد الله، فقام، وأخذ بيدي، وعانقني، وقال: مرحبا بمن أفتخر به منذ سنين.

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل، سمعت محمد بن بشار يقول: لم يدخل البصرة رجل أعلم بالحديث من أخينا أبي عبد الله.

قال: فلما أراد الخروج ودعه محمد بن بشار، وقال: يا أبا عبد الله موعدنا الحشر أن لا نلتقي بعد.

وقال أبو قريش محمد بن جمعة الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، والدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى، ومسلم بنيسابور.

وقال محمد بن عمر بن الأشعث البيكندي: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل، سمعت أبي يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت جعفرا الفربري يقول: سمعت عبد الله بن منير يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو معلمي ورأيته يكتب عن محمد.

وقال محمد: حدثنا حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد، سمعت يعقوب بن إبراهيم الدورقي يقول: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

عن أبي جعفر المسندي قال: حفاظ زماننا ثلاثة: محمد بن إسماعيل، وحاشد بن إسماعيل، ويحيى بن سهل.

وقال محمد: حدثني جعفر بن محمد الفربري قال: خرج رجل من أصحاب عبد الله بن منير –رحمه الله– إلى بخارى في حاجة له.

فلما رجع قال له ابن منير: لقيت أبا عبد الله؟

قال: لا.

فطرده، وقال: ما فيك بعد هذا خير، إذ قدمت بخارى ولم تصر إلى أبي عبد الله محمد بن إسماعيل.

وقال محمد: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: حضرت أبا بكر بن أبي شيبة، فرأيت رجلا يقول في مجلسه: ناظر أبو بكر أبا عبد الله في أحاديث سفيان، فعرف كلها، ثم أقبل محمد عليه، فأغرب عليه مائتي حديث.

فكان أبو بكر بعد ذلك يقول: ذاك الفتى البازل– والبازل الجمل المسن– إلا أنه يريد ها هنا البصير بالعلم، الشجاع.

وسمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: إن الرتوت من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعدني، والحسن الخلال بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء –كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر.

وقال محمد: حدثني حاتم بن مالك الوراق؟ قال: سمعت علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان.

وقال محمد: سمعت أبي –رحمه الله– يقول: كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعت أباحفص يقول:

هذا شاب كيس، أرجو أن يكون له صيت وذكر.

وقال محمد: سمعت أبا سهل محمودا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر، يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في (تاريخ) محمد بن إسماعيل.

وقال محمد: حدثني صالح بن يونس، قال: سئل عبد الله بن عبد الرحمن – يعني: الدارمي– عن حديث سالم بن أبي حفصة، فقال: كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف.

فقيل له: ما تقول أنت؟

قال: محمد أبصر مني.

قال: وسئل عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث محمد بن كعب: (لا يكذب الكاذب إلا من مهانة نفسه عليه.

وقيل له: محمد يزعم أن هذا صحيح، فقال: محمد أبصر مني، لأن همه النظر في الحديث، وأنا مشغول مريض، ثم قال: محمد أكيس خلق الله، إنه عقل عن الله ما أمره به، ونهى عنه في كتابه، وعلى لسان نبيه، إذا قرأ محمد القرآن، شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكر في أمثاله، وعرف حلاله وحرامه.

وقال: كتب إلي سليمان بن مجالد: إني سألت عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي عن محمد، فقال: محمد بن إسماعيل أعلمنا وأفقهنا وأغوصنا، وأكثرنا طلبا.

وقال: سمعت أبا سعيد المؤدب يقول: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلبنا، كان إذا نظر في حديث رجل أنزفه.

قال: وسمعت محمد بن يوسف يقول: سأل أبو عبد الله أبا رجاء البغلاني – يعني: قتيبة– إخراج أحاديث ابن عيينة، فقال: منذ كتبتُها ما عرضتها على أحد، فإنْ احتسبتَ ونظرتَ فيها، وعلَّمتَ على الخطأ منها فعلتُ، وإلا لم

أحدث بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ، وذلك أن الزحام كان كثيرا، وكان الناس يعارضون كتبهم، فيصحح بعضهم من بعض، وتركتُ كتابي كما هو، فَسُرَّ البخاري بذلك، وقال: وُفّقْتَ.

ثم أخذ يختلف إليه كل يوم صلاة الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويعلم على الخطأ منه.

فسمعت البخاري رد على أبي رجاء يوما حديثا.

فقال: يا أبا عبد الله، هذا مما كتب عني أهل بغداد، وعليه علامة يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فلا أقدر أغيره.

فقال له أبو عبد الله: إنما كتب أولئك عنك لأنك كنت مجتازا، وأنا قد كتبت هذا عن عدة على ما أقول لك، كتبته عن يحيى بن بكير، وابن أبي مريم، وكاتب الليث عن الليث، فرجع أبو رجاء، وفهم قوله، وخضع له.

قال: وسمعت محمد بن يوسف يقول: كان زكريا اللؤلؤي والحسن بن شجاع ببلخ يمشيان مع أبي عبد الله إلى المشايخ إجلالا له وإكراما.

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل يقول: رأيت إسحاق بن راهويه جالسا على السرير ومحمد بن إسماعيل معه، وإسحاق يقول: حدثنا عبد الرزاق حتى مر على حديث، فأنكر عليه محمد، فرجع إلى قول محمد.

ثم رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل يسألانه عن علل الحديث، فلما قاما قالا لمن حضر: لا تخدعوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر.

قال: وسمعت حاشد بن عبد الله يقول: كنا عند إسحاق وعمرو بن زرارة ثم، وهو يستملي على البخاري، وأصحاب الحديث يكتبون عنه، وإسحاق يقول: هو أبصر مني.

وكان محمد يومئذ شابا.

وقال: حدثني محمد بن يوسف قال: كنا مع أبي عبد الله عند محمد بن بشار، فسأله محمد بن بشار عن حديث، فأجابه، فقال: هذا أفقه خلق الله في زماننا. وأشار إلى محمد بن إسماعيل.

قال: وسمعت سليم بن مجاهد يقول: لو أن وكيعا وابن عيينة وابن المبارك كانوا في الأحياء لاحتاجوا إلى محمد بن إسماعيل.

قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: قال لي إسماعيل بن أبي أويس: انظر في كتبي وما أملكه لك، وأنا شاكر لك ما دمت حيا.

وقال: قال لي أبو عمرو الكرماني: سمعت عمرو بن علي الصيرفي يقول: أبوعبدالله صديقي، ليس بخراسان مثله.

فحكيت لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد أنه قال: رحل إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رحل إلي مثل محمد بن إسماعيل، فقال مهيار: صدق.

أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت يحيى ينقاد له في المعرفة.

وقال: سمعت أبا سعيد الأشج، وخرج إلينا في غداة باردة، وهو يرتعد من البرد، فقال: أيكون عندكم مثل ذا البرد؟

فقلت: مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نمسي والنهر جار، فنصبح ونحتاج إلى الفأس في نقب الجمد.

فقال لي: من أي خراسان أنت؟

قلت: من بخارى.

فقال له ابنه: هو من وطن محمد بن إسماعيل، فقال له: إذا قدم عليك من يتوسل به فاعرف له حقه، فإنه إمام.

وقال: سمعت أحمد بن عبد الله بن ثابت الشاشي، سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ما أخذ عني أحد ما أخذ عني محمد، نظر إلى كتبي، فرآها دارسة، فقال لي: أتأذن لي أن أجددها؟

فقلت: نعم.

فاستخرج عامة حديثي بهذه العلة.

وقال: سمعت أبا إسحاق المروزي يقول: دخلت على علي بن حجر ساعةَ ودعه عبد الله بن عبدالرحمن، فسمعته يقول: قُلْ في أدب عبد الله بن عبد الرحمن ما شئت، وقل في علم محمد ما شئت.

وقال: سمعت محمد بن الليث يقول: وذكر عنده عبد الله ومحمد، فسمع بعض الجماعة يفضل عبدالله على محمد، فقال: إذا قدمتوه فقدموه في الشعر والعربية، ولا تقدموه عليه في العلم.

وعن قتيبة قال: لو كان محمد في الصحابة لكان آية.

وقال محمد بن يوسف الهمذاني: كنا عند قتيبة بن سعيد، فجاء رجل شعراني يقال له: أبو يعقوب، فسأله عن محمد بن إسماعيل، فنكس رأسه، ثم رفعه إلى السماء، فقال: يا هؤلاء، نظرت في الحديث، ونظرت في الرأي، وجالست الفقهاء والزهاد والعباد، ما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل.

وقال حاشد بن إسماعيل: سمعت قتيبة يقول: مثل محمد بن إسماعيل عند الصحابة في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة.

وقال حاشد بن إسماعيل: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وروينا عن أبي حاتم الرازي قال: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق.

وقال أبو عبد الله الحاكم: محمد بن إسماعيل البخاري إمام أهل الحديث، سمع ببخارى هارون بن الأشعث، ومحمد بن سلام، وسمى خلقا من شيوخه.

ثم قال: سمعت أبا الطيب محمد بن أحمد المذكر، سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأحفظ له من محمد بن إسماعيل.

ثم قال الحاكم: سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي.

ثم قال: سمعت الحسن بن أحمد الشيباني المعدل، سمعت أحمد بن حمدون يقول: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم، كأنه يقرأ: {قل هو الله أحد} [الإخلاص:1].

أخبرنا محمد بن خالد المطوعي ببخارى، حدثنا مسبح بن سعيد البخاري، سمعت عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي يقول: قد رأيت العلماء بالحجاز والعراقين، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل.

وقال محمد بن حمدون بن رستم: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري فقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

وقال أبو عيسى الترمذي: كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير، فلما قام من عنده قال له: يا أبا عبد الله، جعلك الله زين هذه الأمة.

قال الترمذي: استجيب له فيه.

وقال أبوعلي صالح بن محمد جزرة: كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا.

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن الدارمي ومحمد بن إسماعيل وأبي زرعة، فقال: أعلمهم بالحديث محمد، وأحفظهم أبو زرعة.

قال الخطيب: وسئل العباس بن الفضل الرازي الصائغ: أيهما أفضل، أبو زرعة أو محمد بن إسماعيل؟

فقال: التقيت مع محمد بن إسماعيل بين حلوان وبغداد، فرجعت معه مرحلة، وجهدت أن أجيء بحديث لا يعرفه، فما أمكنني، وأنا أغرب على أبي زرعة عدد شعره.

وقال أحمد بن سيار في (تاريخه): محمد بن إسماعيل الجعفي طلب العلم، وجالس الناس، ورحل في الحديث، ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة، والحفظ، وكان يتفقه.

وقال خلف بن محمد: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر الخفاف يقول: محمد بن إسماعيل أعلم بالحديث من إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما بعشرين درجة؛ ومن قال فيه شيئا، فمنّي عليه ألف لعنة.

ثم قال: حدثنا محمد بن إسماعيل التقي النقي العالم الذي لم أر مثله.

وروي عن الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل، قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، ولم يكن مسلم بن الحجاج يبلغ محمد بن إسماعيل.

ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إلى محمد أي شيء يقول، يجلسون إلى جنبه، فذكر لعبيد العجل قصة محمد بن يحيى، فقال: ما له ولمحمد بن إسماعيل؟ كان محمد بن إسماعيل أمة من الأمم، وكان أعلم من محمد بن يحيى بكذا وكذا، وكان دينا فاضلا يحسن كل شيء.

وقال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك.

ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– في كفارة المجلس ، فما علته؟

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم: سمعت أصحابنا يقولون: لما قدم البخاري نيسابور استقبله أربعة آلاف رجل ركبانا على الخيل، سوى من ركب بغلا أو حمارا وسوى الرجالة. وقال عبد الله بن حماد الآملي: وددت أني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل.

وفاته:

توفي رحمه الله في خرتنك قرية من قرى سمرقند ليلة السبت بعد صلاة العشاء, وكانت ليلة عيد الفطر, ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين. ومدة عمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما رحمه الله تعالى, قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في كتابه البداية والنهاية: "وقد ترك رحمه الله بعده علمًا نافعًا لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة". وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: علم ينتفع به" الحديث, رواه مسلم[1].

---

(1)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 417).

التعريف بصحيح البخاري ومنهجه

اسمه[1]:

اشتهر بين الناس قديما وحديثا تسمية الكتاب الذي ألفه الإمام البخاري رحمه الله في الحديث النبوي بصحيح البخاري، أما اسمه عند البخاري رحمه الله فالجامع الصحيح كما ذكر ذلك في الباعث له على تأليفه، وقد سماه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري وذكر ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث أنه سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

السبب الباعث للإمام البخاري على تأليفه:

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري أسبابا ثلاثة دعت الإمام البخاري رحمه إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح:

أحدها: أنه وجد الكتب التي ألفت قبله بحسب الوضع جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف, فحرك ذلك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته.

الثاني: قال وقوّى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وساق بسنده إليه أنه قال: "كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم", قال: "فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح".

---

(1)الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الرابع السنة الثانية - سنة1390هـ.

الثالث: قال: وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه, فسألت بعض المعبرين فقال لي: "أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح".

مدى عنايته في تأليفه:

لم يأل البخاري رحمه الله جهدا في هذا المؤلف العظيم ، نقل الفربري عنه أنه قال: "ما وضعت في كتابي الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"، ونقل عمر بن محمد البحيري عنه أنه قال: "ما أدخلت فيه (يعني الجامع الصحيح) حديثا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته". ونقل عنه عبد الرحمن بن رساين البخاري أنه قال: "صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى".

موضوع الجامع الصحيح:

موضوع كتاب الجامع الصحيح هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي التي وجه البخاري عنايته إليها وجعل كتابه مشتملا عليها، ويدل لذلك أمور منها:

1. تسميته لكتابه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. قال الحافظ: "تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح".

2. تصريحه بذلك في نصوص كثيرة نقلت عنه تقدم ذكر بعضها في السبب الباعث له على تأليفه وفي التنويه بمدى عنايته في تأليفه ومن ذلك غير ما تقدم ما نقله الإسماعيلي عنه أنه قال: "لم أخرج هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت

من الصحيح أكثر". وروى إبراهيم بن معقل عنه أنه قال: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول".

تراجم البخاري:

وصحيح البخاري كما أنه يشتمل على الأحاديث الصحيحة التي هي موضوع الكتاب فهو يشتمل أيضا على تراجم الأبواب من التعليقات والاستنباط وذكر أقوال السلف وغير ذلك مما ليس داخلا في موضوع كتابه, قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري بعد الإشارة إلى موضوع الكتاب:

قال الحافظ: "ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة".

وقال محيي الدين النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها".

قال أبو أحمد ابن عدي: عن عبد القدوس بن همام قال: "شهدت عدة مشايخ يقولون: حوَّل البخاري تراجم جامعه – أي بيَّضها – بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين".

قال الحافظ: ولنذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة: فهي أن تكون الترجمة دالَّة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أوبمعناه، وهذا في الغالب.

وأما الخفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق وهذا الموضع هو معظم ما يُشْكِل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه، وأكثر ما

يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان. وكثيرا ما يفعل هذا حيث يذكر الحديث المفسِّر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخرا.

وبذلك جمع الإمام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع الصحيح بين الرواية والدراية، بين حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين فهمها.

بيان تقطيعه للحديث وفائدة إعادته:

قال ابن حجر: "قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي – في جزء له سماه "جواب المتعنت" –: اعلم أن البخاري – رحمه الله – كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسنادٍ آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ نذكرها، والله أعلم بمراده منها ثم سرد ثمانية معانٍ لا يتسع المقام لذكرها هنا".

ثم قال: "وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كأن يورده عن شيخ سوى الذي أخرجه عنه قبل ذلك، أو يورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جملٍ متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه".

شرط الإمام البخاري في صحيحه:

قال الحافظ ابن طاهر: "اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم – أهل السنن – لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".

ثم قال: "فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، ... إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبى الزبير المكي، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم".

وقال الحازمي: "ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات" ثم ضرب لذلك مثلاً بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه.

المعلقات في صحيح البخاري:

التعليق هو حذف راو أو أكثر من أول السند ولو إلى آخر الإسناد.

وهو كثير في صحيح البخاري بخلاف صحيح مسلم فإنه قليل جدا، وقد ألف الحافظ ابن حجر في وصل تعليقات البخاري كتابا سماه (تعليق التعليق) واختصر هذا الكتاب في مقدمة الفتح في فصل طويل ذكر فيه تعاليقه المرفوعة والإشارة إلى من وصلها وكذا المتابعات لالتحاقها بها في الحكم في أوائل الفصل، قال: "وقد بسطت ذلك جميعه في تصنيف كبير سميته تعليق التعليق

ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة وذكرت من وصلها بأسانيدي إلى المكان المعلق فجاء كتابا حافلا وجامعا كاملا".

وقال في نهاية الفصل: "وقد بينت ما وصله منها في مكان آخر من كتابه ووصله في مكان من كتبه التي هي خارج الصحيح بينته أيضا وما لم نقف عليه من طريقه بينت من وصله إلى من علق عنه من الأئمة في تصانيفهم".

حكم المعلقات في صحيح البخاري:

وحاصل الحكم على التعليقات أن ما كان منها بصيغة الجزم كقال وروى وجاء ونحو ذلك مما بُني الفعل فيه للمعلوم فهو صحيح إلى من علقه عنه, ثم النظر فيما بعد ذلك ممن فوقه في الإسناد.

وما كان منها بصيغة التمريض كقِيل ورُوي ويُروى ويُذكر ونحو ذلك مما بُني الفعل فيه للمجهول فلا يستفاد منها صحة ولا ينافيها، ذكر معنى ذلك الحافظ ابن كثير في اختصاره لمقدمة ابن الصلاح، وقال: "لأنه قد وقع من ذلك كذلك وهو صحيح وربما رواه مسلم"، وقال الحافظ في مقدمة الفتح بعد ذكر الصيغة الأولى: "الصيغة الثانية وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح".

السر في إعادة البخاري للحديث الواحد في موضع أو مواضع من صحيحه:

معلوم أن البخاري رحمه الله لم يرد الاقتصار في صحيحه على سرد الأحاديث وإنما أراد مع جمع الحديث الصحيح استنباط ما اشتمل عليه من حكم وأحكام؛ ولذلك يستنبط من الحديث الحكم ويجعله ترجمة ثم يورد الحديث تحتها للاستدلال به عليها ويستنبط منه حكما آخر يترجم به ويورد الحديث مرة أخرى للاستدلال به أيضا فيكون التكرار لغرض الاستدلال على أنه إذا أعاد الحديث مستدلا به لا يخلي المقام من فائدة جديدة وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه من قبل وذلك يفيد تعدد الطرق لذلك

الحديث ولهذا قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي فيما نقل عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح:

"وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد"، وذكر الحافظ ابن حجر أن الذي وقع له من ذلك قليل جدا، وقال صاحب كشف الظنون: "والتي ذكرها سندا ومتنا معادا ثلاثة وعشرون حديثا"، وللبخاري أغراض أخرى في إعادة الحديث في موضع أو مواضع ذكر كثيرا منها الحافظ في مقدمة الفتح.

تراجم صحيح البخاري:

وصف الحافظ ابن حجر تراجم صحيح البخاري بكونها حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار, وبكونها بعيدة المنال منيعة المثال انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه وقد فصّل القول فيها في مقدمة الفتح وذكر أن منها ما يكون دالا بالمطابقة لما يورده تحتها وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو معناه.

وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام حيث لا يجزم بأحد الاحتمالين وكثيرا ما يترجم بأمر لا يتضح المقصود منه إلا بالتأمل كقوله: "باب قول الرجل ما صلينا" فإن غرضه الرد على من كره ذلك.

وكثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معه أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطه، لهذه الأمور وغيرها اشتهر عن جمع من الفضلاء قولهم: "فقه البخاري في تراجمه".

ثناء العلماء عليه وتلقيهم له ولصحيح مسلم بالقبول:

قال الحافظ في مطلع مقدمة الفتح: "وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح قد تصدى للاقتباس من أنوارهما البهية – يعني الكتاب والسنة – تقريرا واستنباطا، وكرع من مناهلهما الروية انتزاعا وانتشاطا، ورزق بحسن نيةٍ السعادة فيما جمع حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق..."

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية: "وأجمع العلماء على قبوله – يعني صحيح البخاري – وصحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام...".

وقال ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: "وأما كتابه الجامع الصحيح فأجل كتب الإسلام بعد كتاب الله".

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث بعد ذكره أن أول من صنف في الصحيح البخاري ثم مسلم: "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز" ثم قال: "ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد".

وقال النووي في مقدمة شرحه لمسلم: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث".

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه الكمال – فيما نقله ابن العماد في شذرات الذهب: "الإمام أبو عبد الله الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه والمُعَوَّلُ على كتابه بين أهل الإسلام".

وقال الإمام الشوكاني في مطلع كتابه قطر الولي على حديث الولي – وهو حديث من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب– قال: "ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه المتلقى بالقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة ويزول كل تشكيك، وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما وردوه أبلغ رد وبينوا صحته أكمل بيان فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يعتد بها فكل رواته قد جازوا القنطرة وارتفع عنهم القيل والقال وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن".

وجوه ترجيح صحيحه على صحيح مسلم:

تقدم ذكر بعض أقوال الأئمة الدالة على تقديم الصحيحين صحيح البخاري وصحيح مسلم على غيرهما وتلقي الأمة لهما بالقبول وفي بعضها النص على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم وهو أمر مشهور عند أهل العلم وذلك لأمور:

الأول: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلا, المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا, ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا.

الثاني والثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وأن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف من أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها بخلاف مسلم في الأمرين.

الرابع: أن البخاري اشترط ثبوت التلاقي بين الراوي ومن روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمجرد المعاصرة وذلك واضح الدلالة على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم لما فيه من شدة الاحتياط وزيادة التثبت.

الخامس: أن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم، ولا شك أن ما قلَّ الانتقاد فيه أرجح مما كثر.

وهذه الوجوه بالإضافة إلى اتفاق العلماء على أن البخاري أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلما تلميذه وخريجه وكان يشهد له بالتقدم في هذا الفن والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره. وقد أوضح هذه الوجوه وغيرها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح وفي شرحه لنخبة الفكر.

وهذا الترجيح لصحيح البخاري على صحيح مسلم المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد من أحاديث الآخر كما أشار إلى ذلك السيوطي في ألفيته بقوله:

وربما يعرض للمفوق ما ... يجعله مساويا أو قدما

ومن أمثلة ذلك كما في شرح النخبة للحافظ ابن حجر أن يكون الحديث عند مسلم وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فردا مطلقا.

أما ما نقل عن بعض العلماء من تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري فهو راجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب لا إلى الأصحية كما قرر ذلك أهل هذا الشأن.

عدد شيوخ البخاري في الجامع الصحيح وطبقاتهم:

ذكر صاحب كشف الظنون أن عدد مشائخ البخاري الذين خرج عنهم في الجامع الصحيح مائتان وتسعة وثمانون، وعدد الذين تفرد بالرواية عنهم دون

مسلم مائة وأربعة وثلاثون وذكر الحافظ في مقدمة الفتح أن مشائخه منحصرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد، ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، ومثل عبيد الله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان، ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن حريز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم ابن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشائخه وهم من لم يلق التابعين بل كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر وجماعة من نظرائهم وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته من مشايخه أو ما لم يجد عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم. وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: "لا يكون الرجل عالما حتى يحدث

عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه"، وعن البخاري أنه قال: "لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه".

ثناء العلماء على الرواة المخرج لهم في صحيح البخاري وانتقاد بعض الحفاظ لبعضهم والجواب على ذلك:

تقدم في كلام الشوكاني على صحة حديث من عادى لي وليا قوله: "فكل رواته قد جاوزوا القنطرة وارتفع عنهم القيل والقال وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن".

وقال الحافظ في مقدمة الفتح: "وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي خرّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل ما فيه".

وقال الحافظ في شرح نخبة الفكر: "ورواتهما (يعني الصحيحين) قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم, فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل".

وقد كان من دأب العلماء أحيانا عند إرادة التعريف ببعض الرواة: الاكتفاء بالقول بأنه من رجال الصحيحين أو أحدهما.

هذا وقد انتقد بعض الحفاظ نحو الثمانين من رجال صحيح البخاري كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند ذكر وجوه ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وعقد الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فصلا ذكرهم فيه واحدا واحدا وأجاب عما وُجه إليهم من انتقادات، وقال في معرض تعداد الفصول العشرة التي اشتملت عليها المقدمة:

"التاسع في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتذار عن المصنف في

التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدح فيه إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه وإما لغير ذلك من الأسباب".

وقال في مطلع الفصل المشار إليه: "وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل بغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما, هذا إذا خرج له في الأصول فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي أو في ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة على الجرح متفاوتة؛ منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح".

ثم ذكر الحافظ الأسباب الخمسة التي عليها مدار الجرح وهي البدعة والمخالفة والغلط وجهالة الحال ودعوى الانقطاع في السند، وتكلم على كل منها بالنسبة لرجال الصحيح إجمالا ثم نبه على أمور قدح بها بعض العلماء وهي غير قادحة. وقال الخطيب البغدادي كما في قواعد التحديث للقاسمي: "ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب".

وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: "وقد كتبت في مصنفي الميزان عددا كثيرا من الثقات الذي احتج البخاري ومسلم وغيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات

الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به" إلى آخر كلامه رحمه الله.

انتقاد بعض الحفاظ لبعض الأحاديث في صحيح البخاري والجواب عن ذلك:

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث اشتركا في اثنين وثلاثين حديثا وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثا وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث وقد عقد فصلا خاصا للكلام على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أورد فيه الأحاديث على ترتيب صحيح البخاري وأجاب على الانتقادات فيها تفصيلا وقد أجاب عنها في أول الفصل إجمالا حيث قال: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل" ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال:

"فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا إنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساما:

الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن.

وفي ضمن ذكره لهذه الأقسام ذكر الجواب عن ذلك في الجملة وأشار إلى بعض الأحاديث المنتقدة التي فصل القول فيها بما يوضح الجواب الإجمالي. ثم قال: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر". وقال في نهاية الفصل: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق"، إلى أن قال: "فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار المصنف في نفسه وجلَّ تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم".

عناية العلماء بصحيح البخاري:

وقصارى القول أن صحيح البخاري أول مصنف في الصحيح المجرد وهو أصح كتاب بعد كتاب الله العزيز ورجاله مقدمون في الرتبة على غيرهم وأحاديثه على كثرتها لم ينتقد الجهابذة المبرزون في هذا الفن منها إلا القليل مع عدم سلامة هذا النقد ومع هذا كله جمع فيه مؤلفه رحمه الله بين الرواية والدراية وهذه الميزات وغيرها توضح السر في إقبال العلماء عليه واشتغالهم فيه وعنايتهم التامة به فلقد بذل العلماء قديما وحديثا فيه الجهود العظيمة وصرفوا في خدمته الأوقات الثمينة وأولوه ما هو جدير به من اهتمامهم.

"وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بـ "صحيح البخارى" من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، ولا غرابة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الله.

قال الحافظ: "ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفًا"، وقال: "ومن رواة الجامع أيضاً: أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وابراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الفسوي. والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري".

هذا بالنسبة لروايته وسماعه، وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء – قديماً وحديثاً – حق القيام بحيث لم يدعوا أمراً يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مُشْكِلاً من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بيَّنوه وأذهبوا الشُبَهَ عنه.

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحاً حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق – رحمه الله تعالى – وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع[1].

ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:

1– أعلام السنن للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت 388 هـ)

2– الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت 786 هـ) .

3– فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت 852 هـ)، وهو أهم شروحه وأجودها، فقد أودع فيه الحافظ ما فيه العجب فكما أن مؤلفه رحمه الله أحسن في انتقائه وجمعه غاية الإحسان فقد أحسن الحافظ ابن حجر في خدمته والعناية به تمام الإحسان وإن نسبته إلى غيره من الشيوخ كنسبة صحيح البخاري إلى غيره من

---

(1)تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري ص121.

المصنفات فرحم الله الجميع برحمته الواسعة وجزاهم خير الجزاء. وصدق فيه قول الشيخ الشوكانى: "لا هجرة بعد الفتح".

4- عمدة القاري: للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت 855 هـ) .

5- إرشاد الساري: لشهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالقسطلانى (ت923 هـ) .

6- فيض الباري للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت 1352 هـ) .

7- لامع الدراري للحاج رشيد أحمد الكنكوهي، وغير ذلك من الشروح.

أما العناية برجاله:

فقد بدأ ذلك مبكراً، حيث ألف الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت 365 هـ) كتاباً سماه "من روى عنه البخاري"، ثم تتابع التأليف في ذلك، ومن أهم تلك الكتب ما يلى:

1- الهداية والإرشاد لأبى نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت 398 هـ) .

2- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474 هـ) .

3- الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507 هـ) .

ثم ظهرت بعد ذلك الكتب التي تعنى برجال الأئمة الستة جميعاً ومنها:

1- الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.

2- تهذيب الكمال للحافظ المزي (ت 742 هـ) ثم ما تفرع منه.

عدد أحاديث صحيح البخاري:

قد حرّر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة وأوضح ذلك في مقدمة الفتح إجمالا وتفصيلا وإليك خلاصة ما انتهى إليه في ذلك على سبيل الإجمال: –

1 – عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة 7397 حديثا

2 – عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341 حديثا

3 – عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 344 حديثا

4 – عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082 حديثا

5 – عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602 حديثا

6 – عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159 حديثا

7 – عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761 حديثا

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم، وبعد ذكر الحافظ ابن حجر لجملة الأحاديث بدون تكرار قال: "وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير", ويعني بذلك ما جاء عن ابن الصلاح حيث قال في علوم الحديث: "وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث" ثم إنه علل ذلك بقوله: "يحتمل أن يكون العدد الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولا في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبعد العهد به أو لقلة المعرفة بالصناعة ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق" انتهى كلامه رحمه الله وغفر له وجزاه عن خدمته التامة للسنة وبخاصة أصح الكتب الحديثية خير جزاء.

الفصل الثاني

الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح

ترجمته:

هو أبوالحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ النيسابوري الموطن والدار القُشَيري النسب من أصل عربي[1].

أما مولده فقد اختلف المؤرخون في تحديد السنة التي ولد فيها، فقيل سنة إحدى ومائتين، وقيل اثنتين، وقيل سنة أربع، إلا أنهم أجمعوا أنه ولد بعد المائتين، وقد قطع بتاريخ وفاته ومقدار عمره أبوعبدالله ابن الأخرم المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وهو قريب عهدٍ بزمن مسلم رحمه الله، وممن له عناية بصحيحه، وقد عمل عليه مستخرجا ؛ قال ابن الصلاح: "لكن تاريخ مولده، ومقدار عمره كثيرا ما تطلب الطلاب علمه فلا يجدونه وقد وجدناه ولله الحمد، فذكر الحاكم أبوعبدالله ابن البَيِّع أنه سمع أباعبدالله ابن الأخرم الحافظ يقول: توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس

1نيسابور من أمهات مدائن خراسان (بإيران حاليا)، أخرجت الكثير من أئمة العلم حتى قال ياقوت الحموي في وصفها: "مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة ، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة مثلها" راجع: معجم البلدان: ياقوت الحموي, دار الفكر, بيروت ج5 ص331، والقشيري نسبة إلى قشير: إحدى القبائل العربية المعروفة، راجع: الأنساب للسمعاني, تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي, دار الجنان, بيروت, ط1 سنة1408هـ ,ج4 ص501، وانظر ترجمة مسلم في تاريخ دمشق: ابن عساكر, دراسة وتحقيق علي شيري, دار الفكر, بيروت, ط1 سنة1419, ج58 ص85, وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس, دار صادر, بيروت, ط1 سنة 1994م ج5 ص195، البداية والنهاية: ابن كثير, مكتبة المعارف, بيروت, ج11 ص34، سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط9 سنة1413هـ, ج12 ص557، جزء في ترجمة الإمام مسلم ابن الحجاج ورواة صحيحه للذهبي ، تحقيق أبي يحيى عبدالله الكندري، دار ابن حزم، بيروت ط1 سنة1416 ص13.

وخمسين سنة". وهذا يرجح أنَّ مولده كان في سنة ست ومائتين، وبه جزم النووي ورجحه جماعة من الباحثين[1].

وكان موطن مسلم رحمه الله أعلى الزمجار بنيسابور أشهر مراكز العلم بخراسان، وفي هذه المدينة نشأ الإمام مسلم في بيت علم من أبياتها، فقد كان أبوه متصدرا لتعليم الناس[2]، وبدأ في طلب الحديث مبكرا ؛ ذكر أهل التاريخ أن أول سماعه للحديث كان سنة ثماني عشرة ومائتين ؛ وسمع من يحيى بن يحيى التميمي ، ثم حج سنة عشرين ، وهو أَمْرَد ، فسمع بمكة من القَعْنَبِيّ عبدالله بن مسلمة(ت221) وهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس(ت227) وسمع من جماعة آخرين، وأسرع إلى وطنه ، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين، وأكثر عن عليّ بن الجعد(ت230) لكنه لم يروِ عنه في الصحيح شيئا, ورحل لسماع الحديث إلى العراق والرِّيّ والحجاز والشام ومصر[3].

وذكر الذهبي رحمه الله أنَّ عدة شيوخ مسلم الذين روى عنهم في الصحيح فقط مئتان وعشرون شيخا، وعدَّ منهم فى (تذكرة الحفاظ) أكثر من ثمانين كلهم أئمة وحفاظ؛ منهم سعيد بن منصور(ت227)، ويحيى بن معين(ت233)، وعلى بن عبد الله المديني(ت234)، وأبوخيثمة زهير بن حرب (ت234)، وأبوبكر بن أبي شيبة (ت235)، وإسحاق بن

---

1 صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ابن الصلاح الشهرزوري، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر, دار الغرب الإسلامي, بيروت, ط2 سنة1408, ص62، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري حياته وصحيحه: محمود فاخوري، دار السلام، القاهرة، ط2 سنة 1405هـ، ص35.

2 تاريخ دمشق ج58 ص89.

3سير أعلام النبلاء ج12 ص558 ، والرَّىّ: فتح أوله وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا, راجع معجم البلدان ج3 ص116 .

راهُويَه(ت238)، وقتيبة بن سعيد(ت240)، والإمام أحمد بن حنبل(ت241).

ومن شيوخ مسلم الذين لزمهم وكان يعترف لهم بالفضل والسبق الإمام محمد ابن إسماعيل البخاري(ت256)، قال الخطيب البغدادي: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه. قال أبوعبدالله محمد بن يعقوب الحافظ: لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم من الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هُجر ، وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قاطعه أكثر الناس غير مسلم ، فإنه لم يتخلف عن زيارته ، فأُنهي إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديما وحديثا ، وأنه عوتب على ذلك بالحجاز والعراق ولم يرجع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته ، وقام على روؤس الناس وخرج من مجلسه ، وجمع كلَّ ما كان كتب عنه ، وبعث به على ظهر حَمَّال إلى باب محمد بن يحيى ، فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلف عنه وعن زيارته.

وكان يبالغ في توقير شيخه واحترامه ، قال أبوحامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه ، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.

وقد بدت أمارات النبوغ على مسلم ، وهو في حلق العلم ومراحل الطلب ؛ مما جعل أستاذه إسحاق بن راهويه يتنبأ له بمستقبل عظيم ، وذكروا أنه نظر

إليه في شبيبته فقال بالفارسية: أيُّ رجلٍ يكون هذا. قال الحاكم: ولقد أصابت فراسته الذكية فيه[1].

وكانوا يتوسمون فيه الخير والفلاح والنفع العام للمسلمين قال الحاكم أبوعبدالله: قرأت بخط أبي عمرو المُسْتَملي: أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومائتين، ومسلم بن الحجاج ينتخبُ عليه ، وأنا أستملي ، فنظر إسحاق ابن منصور إلى مسلم فقال: لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين. وقد عرف مسلم في الناس بالخير والبر حتى لقبوه بمحسن نيسابور[2].

أما حياته وأوصافه فذكر الحاكم لنا بعضها قال: "سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث فى خان مَحْمِش، وكان تام القامة ، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه"[3]. وقد تزوج ورزق من البنات، ولم يعقب ذكرا ، وكان تاجرا يبيع الثياب، وله أملاك وثروة يتعايش منها[4].

ومكانة الإمام مسلم لا تخفى على أحد ، قال مسلمة بن القاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة. وقال ابن أبي حاتم: وكان ثقة من الحفاظ. وقال محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبوزرعة بالرَّىّ، ومسلم بنيسابور، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي بسَمَرْقَنْد، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال بَلَدِيُّه أبوعبدالله محمد بن يعقوب ابن الأخرم: إنما أخرجت نيسابور ثلاثة رجال: محمد بن يحيى الذهلي، ومسلم بن الحجاج ، وإبراهيم بن أبي طالب.

---

1 وفيات الأعيان ج5 ص194، سير أعلام النبلاء ج12 ص558 ، تاريخ دمشق ج58 ص91، المدخل إلى الصحيح: الحاكم النيسابوري ، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي , مكتبة الفرقان , عجمان الإمارات ط1 سنة1421, ج4 ص95.
2 المدخل إلى الصحيح ج4 ص95 ، سير أعلام النبلاء ج12 ص563.
3 تاريخ دمشق: ابن عساكر ج 58 ص 89 ، سير أعلام النبلاء ج 12 ص570 .
4 سير أعلام النبلاء ج12 ص343 ،570، معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري ، تحقيق السيد معظم حسين, دار الكتب العلمية , بيروت , ط2 سنة1397, ص96.

وقال القاضي عياض: هو أحد أئمة المسلمين، وحفاظ المحدثين، ومتقني المصنفين، أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين ، وأجمعوا على إمامته وتقدمه وصحة حديثه وتمييزه ومعرفته وثقته وقبول كتابه.

ووصفه النووي بأنه أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المُبرَّزين فيه ؛ أهل الحفظ والإتقان، والرحالين فى طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه فى كل الأزمان[1].

ومما يؤكد هذه المكانة العالية للإمام مسلم أنه ما من كتاب ذكره من كتب التراجم قديما أو حديثا إلا وتجد فيه هذا الثناء العاطر حتى إن بعض أصحاب المذاهب أدخله فى طبقاته كابن أبي يعلى فى طبقات الحنابلة ؛ لمجرد أنَّ مسلما سمع من الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، وقد عده ابن النديم والحاكم النيسابوري من فقهاء المحدثين[2].

وفاته:

توفي مسلم رحمه الله عشية يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين لخمسٍ بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، ودفن في محلة تقع في ظاهر نيسابور تسمى نَصْرَ آباذ، وكان لموته سبب غريب ترويه قصة ورد فيها أنه عُقد لأبي الحسين مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج وقال لمن في الدار: لا يدخلنَّ أحد منكم هذا البيت. فقيل له:

---

1 سير أعلام النبلاء ج12 ص564، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم, دار إحياء التراث العربي ، بيروت, ط1 سنة1952م ج8 ص182، إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض, تحقيق يحيى إسماعيل ، دار الوفاء, ط3 , ج1 ص79 ، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج :النووي، دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط2 سنة1392هـ ج1 ص10.

2 طبقات الحنابلة: ابن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي, دار المعرفة , بيروت ج1 ص335 ، الفهرست: ابن النديم, دار المعرفة, بيروت, ط 1398, ص286، معرفة علوم الحديث للحاكم ص125.

أُهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدموها إليّ، فقدموها، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرةً تمرةً، يمضغها، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث، قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات[1].

آثار مسلم فى علوم الحديث

يذهب العلماء وتبقى آثارهم الحميدة وذكرهم الحسن يتردد على ألسنة الناس أبد الدهر ، وأهم ما يخلد ذكرهم هو آثارهم العلمية ، وكذلك تلامذتهم الذين نهلوا من علومهم وتأثروا بمحاسنهم، ففاضت ألسنتهم بالثناء عليهم ، وأول ما يذكر من آثار مسلم رحمه الله تلامذته الذين تخرجوا به، وساروا على نهجه ، وورثوا علمه ، ورووا كتبه ، وقد روى عن مسلم وأفاد منه عدد من الحفاظ الكبار، قال النووي: روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته[2].

فمن هؤلاء الأعلام الذين تتلمذوا عليه: الحافظ أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري رفيق مسلم فى رحلتيه إلى بلخ والبصرة، وكان من أكثر تلاميذ مسلم ملازمة له، وإفادة منه ، توفي سنة ست وثمانين ومئتين[3].

ومنهم الإمام الحافظ شيخ نيسابور وإمام المحدثين فى زمانه أبوإسحاق إبراهيم ابن أبي طالب المتوفى سنة خمس وتسعين ومئتين[4].

ومنهم الإمام الفقيه المحدث إبراهيم بن محمد بن سفيان المتوفى سنة ثمان وثلاثمائة، وهو من أشهر تلاميذ مسلم ومن رواة صحيحه، قال عنه الذهبي:

---

1 صيانة صحيح مسلم ص62، وفيات الأعيان ج5 ص195، الأنساب للسمعاني ج5 ص492.
2 المنهاج ج1 ص10.
3 تاريخ بغداد, دار الكتب العلمية, بيروت,ج4 ص186، سير أعلام النبلاء ج13 ص373.
4 سير أعلام النبلاء ج14 ص311.

"لازم مسلما مدة، وبرع في علم الأثر"[1]. ومنهم أبوحاتم مكى بن عبدان التميمي النيسابوري المحدث الثقة، لازم مسلما ملازمة تامةً، وأفاد منه، وروى عنه معظم كتبه ، توفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة [2].

ومنهم الإمام الحافظ أبوعيسى الترمذي المتوفي سنة تسع وسبعين ومائتين ، وهو من أقران مسلم[3]. والإمام الحافظ صالح بن محمد بن عمرو البغدادي الملقب بـ (جزرة) المتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين[4].والحافظ الثبت محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري صاحب الصحيح، المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[5]. والإمام الحافظ شيخ خراسان محمد بن إسحاق السرَّاج المتوفى سنة ثلاث عَشرَة وثلاث مِئة[6].

أمَّا مؤلفاته فقد كان رحمه الله من المكثرين من التصانيف: فمن تصانيفه المطبوعة غير المسند الصحيح[7]:

---

1 سير أعلام النبلاء ج14 ص312.
2 تاريخ بغداد ج13 ص119، سير أعلام النبلاء ج15 ص71، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه فى الصحيح وأثره في علم الحديث: أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي, الرياض, ط1 سنة1417هـ, ج1ص221.
3 وفيات الأعيان ج4 ص278، سير أعلام النبلاء ج13 ص270.
4 وسبب تلقيبه بجزرة أنه صَحَّف في حديث: (خرزة) فقال: (جزرة)؛ روى الخطيب بإسناده إليه قال: قدم علينا بعض الشيوخ من الشام وكان عنده عن جرير بن عثمان فقرأت أنا عليه حدثكم جرير بن عثمان قال :" كان لأبى أمامة خرزة يرقى بها المريض" فصحفت الخرزة فقلت: كان لأبى أمامة جزرة ، وإنما هو خرزة, راجع تاريخ بغداد ج9 ص322.
5 الجرح والتعديل ج7 ص196، وسير أعلام النبلاء ج14 ص365.
6 تاريخ بغداد ج1 ص248. وقد تتبع أحد الباحثين تلاميذ مسلم من خلال كتب التاريخ والتراجم فأحصى منهم ثمانية وثلاثين تلميذاً من أصقاع شتى وبلادٍ مختلفة، حملوا علمه ونشروا مؤلفاته ، ووصل بهم باحث آخر إلى ما يقارب الخمسين ترجم الذهبي لنحو ثلاثين منهم في تذكرة الحفاظ وعدهم من كبار الأئمة والحفاظ , انظر الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: محمد عبد الرحمن طوالبة ص77، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه فى الصحيح وأثره في علم الحديث: مشهور حسن ج1 ص229.
7 سير أعلام النبلاء ج12 ص579، صيانة صحيح مسلم ص59، فهرست ابن النديم ص286، الإمام مسلم ومنهجه فى صحيحه محمد عبد الرحمن طوالبة, دار عمار, عمان, الأردن, ط1 سنة1418, ص86، الإمام مسلم لمشهور ج1 ص234.

1. الأسامي والكنى: وحُقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وطبع بها، ونشرته أيضا دار الفكر بسوريا سنة 1404هـ بعنوان الكنى والأسماء.

2. التمييز: كشف فيه مسلم عن طريقة المحدثين في معرفة خطأ الرواة ، وقد فُقد قسم كبير منه، وطبع الجزء المتبقي بتحقيق مصطفى الأعظمي، وصدر عن مطبوعات جامعة الرياض.

3. رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين ومن بعدهم: نشرته مجلة مَجمعَ اللغة العربية بدمشق مجلد 54 عدد 1 ، 2 سنة 1979م.

4. الطبقات: طبع قديما بهامش كتاب بلوغ الأرب في معرفة بطون أنساب العرب لعلى بن سالم العُميري الشافعي بمطبعة الفتح الوطنية سنة1359هـ. وقام بتحقيقه حديثا مشهور حسن آل سلمان، وعمل عليه دراسة موسعة ، فصدر في مجلدين عن دار الهجرة بالرياض سنة1411هـ.

5. المنفردات والوِحدان: طبع فى أكرا بالهند سنة 1323 ، وفي حيدر آباد بالهند أيضا سنة 1325 ، ثم طبع حديثا بتحقيق عبدالغفار البنداري وسعيد بسيوني زغلول ، وصدر عن دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة 1408هـ.

أمَّا عن الكتب التي في حكم المفقود[1]، فنسرد منها: الإخوة والأخوات ، وأفراد الشاميين، والأقران، وانتخاب مسلم على أبيِ أحمد الفراء ، والانتفاع بأهب السباع، والمخضرمون[2]، وأولاد الصحابة ، ومسند حديث مالك ، والجامع الكبير على الأبواب ، وذكر أولاد الحسين ، ورواة الاعتبار، وكتاب

---

[1] سير أعلام النبلاء ج12 ص579 ، الإمام مسلم لمشهور ج1 ص245 .

2 نقل عنه الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص86، وابن الصلاح فى علومه: تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا, مطبعة الصباح, دمشق ط1 1404هـ, ص 273، والحافظ العراقي فى التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان, دار الفكر, بيروت، ط1 1389هـ، ص281-282.

عمرو بن شعيب ، وكتاب التفصيل ، وهو فى الناسخ والمنسوخ ، وأوهام المحدثين، والمسند الكبير على الرجال ، وسؤالات أحمد بن حنبل .

التعريف بصحيح مسلم

صحيح مسلم فى نهاية من الشهرة، وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وقد صنفه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وسماه بالمسند الصحيح[1].

وجمعه مسلم استجابة لطلب أحد النجباء كما يفهم من قوله فى خطبته: "أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سنن الدين وأحكامه ... فأردت أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك فى التأليف بلا تكرار يكثر"[2].

هذا، وقد شجع مسلما على جمعه ما رآه من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، وذكر أنه لولا كل هذا لما سهل عليه الانتصاب لهذا الأمر[3].

فقام مسلم بهذا الواجب نصيحة للأمة ، وقال: "أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها"[4].

وصنفه فى بلده نيسابور ، واستغرق في تصنيفه خمس عشرة سنة ، كما ذكر تلميذه ورفيقه أحمد بن سلمة ، وهي مثل المدة التى قضاها البخاري في تأليف

---

1 المنهاج للنووي ج1 ص11، فهرسة ابن خير الأشبيلي, تعليق محمد فؤاد منصور, دار الكتب العلمية, بيروت ط1 1419هـ, ص 98.

2 صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي , بيروت , المقدمة ص3.

3 مقدمة صحيح مسلم ص4.

4 صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص100.

جامعه الصحيح أو قريب منها ، وفرغ مسلم من تأليف مسنده الصحيح سنة خمسين ومئتين[1].

وقد توخى فيه تجريد الأحاديث الصحاح المتصلة المرفوعة ، ووصفه بعض العلماء بالجامع؛ لاستيعابه نماذج فنون الحديث الثمانية وهي: العقائد، والأحكام، والسير، والمناقب، والآداب، والفتن، وأشراط الساعة، والتفسير[2]، وإنْ كان التفسير فيه قليلا ، وسبب ذلك قلة الأحاديث الصحيحة الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم وهو متجانب عن التكرار، ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار التي ليست بمسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا أقلَّ مادة التفسير في بابه[3].

ورتبه على طريقة الجوامع فجعله كتبا وأبوابا ، إلا أنه لم يضع لها تراجم كما صنع الإمام البخاري ؛ قال ابن الصلاح رحمه الله: "ثم إنَّ مسلما رتب كتابه على الأبواب، فهو مُبَوَّب في الحقيقة ، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب؛ لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك"، فما يوجد في نُسَخِهِ من الأبواب مترجمة، فليس من صنيع مسلم ، إنما صنعه جماعة بعده من الشُرَّاح ، كانوا يضعونها على حاشيته ، وكان أشهرهم النووي ، أمَّا الكتب الرئيسة في صحيح مسلم فهو الذي وضع عناوينها[4].

أما عدة أحاديثه: فحصل الاختلاف في تقديرها عند المتقدمين ؛ قال ابن الصلاح: "روينا عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعة فتذاكرا، فلما أنْ قام قلتُ له:

---

[1] التقييد والإيضاح للعراقي ص 25.
[2] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : الكتاني ، دار البشائر الإسلامية ط3, ص41.
[3] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: طوالبة ص113.
[4] صيانة صحيح مسلم ص 103، الإمام مسلم: مشهور حسن ج1 ص383.

هذا جمع أربعة آلاف حديث صحيح. قال أبوزرعة: فلمن ترك الباقي؟ قال ابن الصلاح: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات. وكذا قال النووي ، وقال أحمد بن سلمة: إنها بالمكرر اثنا عشر ألف حديث ، وذكر أبوحفص الميانجي أنها ثمانية آلاف حديث، قال الزركشي: ولعل هذا أقرب[1].

فتحصل من ذلك أن عدد أحاديثه دون المكرر نحو أربعة آلاف ، وبالمكرر نحو ثمانية آلاف كما رجح الزركشي ، ويؤيده الإحصاء الذي قام به في هذا العصر الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، إذ بلغت أحاديث مسلم حسب ترقيمه ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثا دون المكررات، ورقَّم كل كتاب في الصحيح على حدة، فبلغ عددها بالمكرر خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وسبعين حديثا عَدَا أحاديث المقدمة وهي سبعة أحاديث أصول، وعدا المتابعات والشواهد ، وعددها ألف وستمائة وخمسة عشر حديثا، ويضاف إليها ثلاثة في المقدمة ؛ فيكون مجموع الأحاديث في صحيح مسلم سبعة آلاف وثلاثمائة وستة وتسعون حديثا[2].

وهذه الإحصاء للأحاديث المرفوعة فقط ، فإذا أضفنا إليه ما فيه من الموقوفات والآثار كان عدة ما في صحيح مسلم ثمانية وأربعين وسبعمائة وسبعة آلاف حديثا حسب ترقيم طبعة جمعية المكنز الإسلامي.

---

[1] صيانة صحيح مسلم ص101، التقييد والإيضاح للعراقي ص27.
[2] راجع الإمام مسلم ومنهجه لطوالبة ص 109، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه لمشهور حسن مشهور ج1 ص394.

مكانة صحيح مسلم

هذا الكتاب هو ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به، ووضع له خاصةً، سبق البخاري إلى ذلك، وصلَّى مسلم ثم لم يلحقهما لاحق، وكتاباهما أصح ما صنفه المصنفون[1].

قال الحافظ أبوعلي الحسين بن علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبدالله: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث". ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب الذين أكبوا على صحيح مسلم وكثرت عنايتهم به، فنال شهرة عظيمة وحظا مفرطا لم يحصل لكتاب مثله[2].

قال النووي: أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما[3]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن[4].

وقد امتاز صحيح مسلم بفائدة حسنة ؛ وهي كونه أسهل تناولا ؛ من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا يليق به ، جمع فيه طرقه التي ارتضاها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ؛ فَسَهَّل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ، ولهذا نرى كثيرا ممن صنف في الأحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتون دون البخاري لتقطيعه لها[5].

---

[1] صيانة صحيح مسلم ص67

[2] صيانة صحيح مسلم ص67 – 68 ، الإمام مسلم بن الحجاج حياته وصحيحه: محمود فاخوري ص 137.

[3] تهذيب الأسماء واللغات: محيي الدين النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1 ص74.

[4] مجموع الفتاوي,تحقيق أنور الباز ، عامر الجزار, دار الوفاء, الطبعة الثالثة ، 1426 هـ، ج18 ص74.

[5] المنهاج للنووي ج1 ص14 ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي , تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف, دار الفكر, بيروت 1409هـ, ج1 ص95.

وقد أدرك مسلم رحمه الله ما لصحيحه من خاصية وفضيلة عندما قال: "لو أنَّ أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث، فمدارهم على هذا المسند"[1].

وذكر ابن عساكر في تاريخه أنه اجتمع يوما إلى سعيد بن السكن قومٌ من أصحاب الحديث، فقالوا له: إنَّ الكتب من الحديث قد كثرت علينا، فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها. فسكت عنهم، ودخل بيته، فأخرج أربع رزم، ووضع بعضها على بعض، وقال: هذه قواعد الإسلام: كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود ، وكتاب النسائي[2].

ولم تقف عناية العلماء بصحيح مسلم إلى هذا الحد بل اهتموا اهتماما بالغا في التصنيف في كل ما يخدمه ، فمن ذلك[3]:

1- المستخرجات: قال الذهبي: ليس في صحيح مسلم من العوالي إلا ما قلَّ، وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا ، وسموه المستخرج على صحيح مسلم فعل ذلك عدة من فرسان الحديث[4]. منهم: أبوعوانة يعقوب ابن إسحاق الإسفراييني ، وأبوالفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد، وأبونعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني.

---

[1] صيانة صحيح مسلم ص67.
[2] تاريخ دمشق ج58 ص93.
[3] انظر سير أعلام النبلاء ج12 ص568 -570، الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث: مشهور حسن ج2 ص603-646، الرسالة المستطرفة 21- 24، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة1413هـ، ج1 ص556-557، مكانة الصحيحين: خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة ط1 سنة1402هـ , ص167- 178، الإمام مسلم بن الحجاج حياته وصحيحه: فاخوري ص119، الإمام مسلم ومنهجه لطوالبة ص 145.
[4] سير أعلام النبلاء ج12 ص 568.

2- الشروح ، وهي كثيرة جدا ، سرد منها الشيخ مشهور حسن في كتابه عن مسلم أكثر من سبعين شرحا له ، لم يطبع منها إلا النذر القليل ، ومن أشهرها:

- المفهم في شرح مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت529هـ).
- المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري المالكي (ت 536 هـ) .
- إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ) .
- شرح صحيح مسلم لأبي عمرو بن عثمان بن الصلاح (ت643هـ).
- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) .
- إكمال الإكمال لأبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ت 744 هـ) .
- الديباج للسيوطي ت911هـ[1].

3- المختصرات: ومنها مختصر صحيح مسلم لأبي العباس القرطبي المسمى بـ[تلخيص صحيح مسلم] ، وقد شرحه في [المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم] ، ومنها: [الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم] للحافظ المنذري ، و[وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم] لابن جزي الكلبي.

4- رجاله: ومنها [رجال صحيح الإمام مسلم] لأبي بكر أحمد بن منجويه الأصبهاني ، و[تسمية رجال مسلم] لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني ، و[تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري] للذهبي.

---

1 الإمام مسلم ومنهجه ج2 ص634.

5- عواليه: ومنها [الرباعيات في صحيح مسلم] لمحمد بن إبراهيم الواني(ت735)، و[عوالي مسلم] لابن حجر العسقلاني.

كانت هذه إشارة عابرة عن بعض النواحي التي خُدم فيها صحيح مسلم.

بيان منهج مسلم في الصحيح:

سلك الإمام مسلم رحمه الله في تصنيف صحيحه طرقا بالغة في الاحتياط والإتقان وأجاد في الترتيب، وتفنَنَ في صنعة الإسناد حتى ذهب النووي إلى أنه لا نظير لكتابه في هذا الأمر، قال: "وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها"[1].

ونحاول هنا أن نستوضح شيئا من هذه الصنعة الحديثية في صحيح مسلم، ونورد بعض تلك الدلائل التي أشار إليها النووي، ثم نلقي الضوء على شرط الإمام مسلم في الصحة، ونسجل ما دار حوله من حوارات بين أهل العلم.

---

[1] **تهذيب الأسماء واللغات ج2 ص90.**

أبرز معالم منهج الإمام مسلم في صحيحه:

إن من أكبر الدلائل على جلالة الإمام مسلم وإمامته وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها، وتضلعه منها ما تميز به كتابه المسند الصحيح من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك، وقد فاق صحيح البخاري بهذه الزوائد من صنعة الإسناد، وإنْ كان البخاري أجل وأكثر في الأحكام والمعاني[1].

ويمكن أن نجمل الكلام على هذه الصنعة عند مسلم في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

حسن ترتيبه لأحاديث الكتاب

اختص صحيح مسلم بأنه أحسن الأحاديث مساقا، وأكمل سياقا، وأقل تكرارا، وأتقن اعتبارا بجمعه طرق الحديث في مكان واحد إسنادا ومتنا، فيذكر المجمل ثم المبين له، والمشكل ثم الموضح له، والمنسوخ ثم الناسخ له، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده من طرقه[2].

وقد ذكر الإمام مسلم رحمه الله أنه لا يكرر المتون والأسانيد إلا لفائدة ؛ كأن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك[3]. ورتب أحاديث كتابه ترتيبا علميا دقيقا على

---

[1] تهذيب الأسماء واللغات ج2 ص90، المنهاج ج1 ص151.
[2] النكت علي مقدمة ابن الصلاح للزركشي تحقيق زين العابدين بن محمد فريج , أضواء السلف , الرياض ط1، 1419هـ - 1998م ,ج1 ص167.
[3] مقدمة صحيح مسلم ص4.

نسق يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم ووقوفه على أسراره، ويظهر حسن ترتيبه من خلال أمور نذكر منها:

(1) أنه قسمه كتبا مرتبة متناسقة، يقوم كل منها على موضوع رئيسي، فبدأ بكتاب الإيمان ثم أتبعه بكتاب الطهارة ثم الحيض ثم الصلاة ثم المساجد ومواضع الصلاة...إلخ ثم رتب كتبه على الأبواب فهو مُبوب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد حجم الكتاب ؛ فترى الإمام مسلما يخرج في الباب الحديثي حديثا أصلا عن صحابي أو أكثر ثم يتبعه بأحاديث أخر في معني الحديث الأول ومدلوله، بحيث يطلع القارئ للباب الحديثي على ظروف روايات الأحاديث وملابساتها وبيئتها متصلة بسياقها ولحاقها، فيحصل له نوع من التكامل المعرفي عن أحاديث الباب[1].

(2) أنه كثيرا ما يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلا ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد رواتها دون الدرجة الأولى في الحفظ والإتقان على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة تُنبه على فائدة فيما قدمه[2].

وقد أشار في خطبة كتابه أنه يتوخى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، فإذا تقصى ذلك أتبعه بأخبار يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم[3].

ومثال ذلك قال مسلم رحمه الله : حديث زَهْدَم الجَرْميّ قال: كنا عند أبي موسي فدعا بمائدته، وعليها لحم دجاج، فدخل رجل من بني تيم الله أحمر شبيهٌ بالموالي، فقال له: هلم، فتلكأ، فقال: هلم فإني قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه..." وساق مسلم الحديث من طرق عن زهدم

---

[1] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه لطوالبة ص329 .
[2] صيانة صحيح مسلم ص96 .
[3] راجع مقدمة صحيح مسلم ص5.

الجرمي، ومنها قوله: "وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا الصعق يعني ابن حزن حدثنا مطر الوراق حدثنا زهدم الجرمي قال دخلت على أبي موسي وهو يأكل لحم دجاج وساق الحديث بنحو حديثهم وزاد فيه قال: "إني والله ما نسيتها"[1]، فانتقد الدارقطني هذه الطريق المذكورة بأن الصعق ومطر ليسا بالقويين، قال: ومع ذلك فمطر لم يسمعه من زهدم، وإنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه، قال ذلك ثابت بن حماد، عن مطر[2].

وأجاب الرشيد العطار بأن طريق مطر بن طهمان الوراق التي انتقدها الدارقطني إنما أوردها مسلم في المتابعات لا في الأصول، وإذا كان الحديث ثابتا متصلا من وجه صحيح ثم روي من وجه آخر دونه في الصحة وفي اتصاله نظر فلا يؤثر ذلك في ثبوته واتصاله من الوجه الآخر. قلت: بل رواه مسلم من أوجه صحيحة، وليس من وجه واحد ؛ رواه من حديث أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي والقاسم بن عاصم التميمي وأبي السَّلِيل ضُرَيب بن نُقَير القَيسي، وجميعهم عن زَهْدَم.

قال الرشيد: على أن مطرا قد قال فيه: حدثنا زهدم، وليس هو ممن يتهم بالكذب، لكنه سيء الحفظ عندهم، وقد سئل عنه يحيى بن معين، فقال: صالح، وكذلك قال أبوحاتم الرازي، ويحتمل أن يكون مطر قد سمعه من القاسم بن عاصم عن زهدم كما ذكره الدارقطني، ثم لقي زهدما فسمعه منه فحدث به تارة هكذا وتارة هكذا[3].

---

[1] صحيح مسلم, كتاب الأيمان والنذور, باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ح 9- (1649).

[2] التتبع385هـ تحقيق ودراسة مقبل بن هادي الوادعي, دار الخلفاء للكتاب الاسلامي ,الكويت ط 2 ,ص169.

[3] غرر الفوائد المجموعة ص260، وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج8 ص287.

مثال آخر، قال مسلم رحمه الله: "وحدثنا أبوالربيع الزهراني حدثنا حماد عن عمرو ابن دينار وأيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة إذ وقع من راحلته..." ثم قال مسلم: "وحدثنيه عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب قال نُبِّئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا كان واقفا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم. فذكر نحو ما ذكر حماد عن أيوب"[1].

ذكر الرشيد العطار أن الرواية الأخيرة – وهي رواية إسماعيل ابن علية عن أيوب قال: نبئت عن سعيد – تدخل في باب المنقطع على مذهب الحاكم وغيره، ثم بين الرشيد أن مسلما لم يورد هذه الرواية هكذا إلا بعد أن أوردها من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وأيوب كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس متصلا، ثم أورد بعده حديث ابن علية الذي ذكرناه لينبه والله أعلم على الاختلاف فيه على أيوب، وإذا اختلف حماد بن زيد وغيره في حديث أيوب بن أبي تميمة، فالقول قول حماد بن زيد وقد روي ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال: ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد .

قال الرشيد العطار: ولهذا قدم مسلم في هذا الحديث طريق حماد على طريق ابن علية والله عز وجل أعلم[2].

وقد يخالف مسلم هذا المنهج في تقديم الخبر الأصح كأن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك.

---

[1] صحيح مسلم, كتاب الحج, باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ح95-(1206).
[2] غرر الفوائد المجموعة ص220.

قال ابن الصلاح: وهو على خلاف حاله فيما رواه أولا عن الثقات ثم أتبعه بالمتابعة عمن هو دونهم[1].

قال سعيد بن عمرو البرذعي: ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي: إنما قلتُ صحيح، وإنما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[2].

مثاله: حديث أخرجه مسلم في كتاب الفضائل من رواية أسباط، ولم يخرج له غيره، قال: حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة القَنَّاد حدثنا أسباط وهو ابن نصر الهَمْدانيّ عن سماك عن جابر بن سَمُرة قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الأولى، ثم خرج إلى أهله وخرجت معه، فاستقبله وِلْدَانٌ، فجعل يمسح خَدّى أحدهم واحدا واحدا قال: وأما أنا فمسح خدّي، قال: فوجدت لِيَدِهِ بردا وريحا كأنما أخرجها من جُؤنَة عَطَّار"[3].

قال أبومسعود الدمشقي: وهذا حديث قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في معناه أحاديث كثيرة[4].

---

[1] صيانة صحيح مسلم ص98.

[2] صيانة صحيح مسلم ص98، وانظر جواب أبي مسعود عن مسلم في إخراجه عن هؤلاء الثلاثة في أجوبته عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم , تحقيق إبراهيم بن علي بن محمد ال كليب , دار الوراق , الرياض ط1 سنة 1419هـ ص329.

[3] صحيح مسلم, كتاب الفضائل, باب طيب رائحة النبي صلى الله عليه وسلم ولين مسه والتبرك بمسحه ح80 (2329) .

[4] أجوبة أبي مسعود ص333 ، وانظر مثلا ما ورد من أحاديث في هذا المعنى في دلائل النبوة للبيهقي باب طيب رائحة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبرودة يده ولينها في يد من مسها، وصفة عرقه. ج1 ص248.

(3) يقدم من الأخبار ما كان متنه أجود وأكمل، ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه في باب البكاء على الميت، قال: "حدثنا أبوكامل الجَحْدري حدثنا حماد يعني ابن زيد عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتخبره أن صبيا لها أو ابنا لها في الموت، فقال للرسول: "ارجع إليها فأخبرها أن لله ما أخذ وله ما أعطي وكل شيء عنده بأجل مسمي فمرها فلتصبر ولتحتسب" فعاد الرسول فقال: إنها قد أقسمت لتأتينها، قال: فقام النبي صلى الله عليه وسلم، وقام معه سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل وانطلقت معهم، فرفع إليه الصبي ونفسه تَقَعْقَعُ كأنها في شِنة، ففاضت عيناه، فقال له سعد: ما هذا يا رسول الله! قال: "هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء".

وحدثنا محمد بن عبدالله بن نمير حدثنا ابن فضيل ح وحدثنا أبوبكر بن أبي شيبة حدثنا أبومعاوية جميعا عن عاصم الأحول بهذا الإسناد غير أن حديث حماد أتم وأطول[1].

(4) يقدم المنسوخ ثم الناسخ له، فقد عني مسلم في صحيحه بالناسخ والمنسوخ من الحديث، وسار فيه على منهج مطرد يفهم المراد منه بسهولة

---

[1] صحيح مسلم, كتاب الجنائز, باب البكاء على الميت ح11-(923)، قوله ونفسه تقعقع كأنها في شنة هو بفتح التاء والقافين، والشنة القربة البالية، ومعناه لها صوت وحشرجة كصوت الماء إذا ألقى في القربة البالية، وقوله "ففاضت عيناه فقال له سعد ... " معناه أن سعدا ظن أن جميع أنواع البكاء حرام وأن دمع العين حرام وظن أن النبي صلى الله عليه وسلم نسي فذكره فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن مجرد البكاء ودمع بعين ليس بحرام ولا مكروه بل هو رحمة وفضيلة وإنما المحرم النوح والندب والبكاء المقرون بهما أو بأحدهما. المنهاج ج 6 ص 225.

ويسر، فيورد الأحاديث المنسوخة أولا، ثم يتبعها بالأحاديث الناسخة من غير بيان أو تحليل مكتفيا بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ[1].

ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث التي لا توجب الغسل إلا بالإنزال، والأحاديث الموجبة له بالتقاء الختانين ؛ فجاء بالأحاديث المنسوخة أولا، مثل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم "إنما الماء من الماء"، وبعدما فرغ من إيراد الأحاديث المنسوخة أردفها بالناسخة كحديث أبي هريرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل"[2].

وفي هذا دلالة على عظيم فقه هذا الإمام، وقد روى الحاكم بإسناده إلى مسلم أنه قال فقه هذه الأحاديث: "حديث عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري في ترك الغسل من الإكسال، وقوله الماء من الماء ثابت متقدم من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منسوخ بحديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان"، والرواية الأخرى: "وجاوز الختان الختان"، وفي حديث أبي هريرة من رواية هشام: "ثم جهدها" ومن رواية سعيد: "ثم اجتهد"، وكل ذلك في المعنى راجع إلى أمر واحد، وهو تغييب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان ذلك من الفعل وإلا قد اجتهد وجهدها"[3].

---

[1] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: محمد عبدالرحمن طوالبة ص352 .
[2] صحيح مسلم, كتاب الحيض , باب إنما الماء من الماء وباب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ح 343 - 350.
[3] معرفة علوم الحديث للحاكم ص125.

وهكذا صنع الإمام مسلم في مثل هذه الأحاديث كأحاديث النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، والأحاديث الناسخة لها ؛ فبدأ بتخريج الأحاديث المنسوخة، ثم أتبعها بالناسخة[1].

(5) يذكر المشكل من الأسانيد ثم الموضح له، ومثاله قول مسلم: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حُجْر جميعا عن إسماعيل بن جعفر قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل بن جعفر قال: أخبرنا العلاء وهو ابن عبدالرحمن مولى الحُرَقَةِ عن مَعْبَد بن كعب السُّلَمِي عن أخيه عبدالله بن كعب عن أبي أُمَامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة" فقال له رجل: وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله؟ قال: "وإنْ قضيبا من أراك".

وحدثنا أبوبكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وهارون بن عبدالله جميعا عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب أنه سمع أخاه عبدالله بن كعب يحدث أن أبا أمامة الحارثي حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله[2].

ففي الإسناد الأول قال: (عن أبي أمامة)، وفي الصحابة أكثر من واحد يكنى بأبي أمامة منهم الباهلي والحارثي والأنصاري، لذلك أعقبه مسلم بما يرفع الإبهام فبين في الإسناد الذي يليه أنه أبوأمامة الحارثي[3].

---

1 صحيح مسلم كتاب الأضاحي باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحة إلى متى شاء ح1969- 1977.

2 صحيح مسلم, كتاب الإيمان ,باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ح219-(137).

3 أبوأمامة بن ثعلبة الحارثي مشهور بكنيته، قيل اسمه عبدالله، والمشهور أن اسمه إياس، وممن اشتهر بهذه الكنية أبوأمامة الباهلي صُدي بن عجلان بن الحارث مات سنة ست وثمانين، وأبوأمامة الأنصاري أسعد بن زرارة الخزرجي النجاري قديم الإسلام شهد العقبتين، وكان نقيبا علي قومه مات علي رأس تسعة أشهر من الهجرة. راجع الإصابة في

تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي, دار الجيل, بيروت ط1 سنة 1412, ج4 ص32، ج3 ص420، ج1 ص54 - 55 .

المطلب الثاني

مقاصد الإمام مسلم من تعداد الأسانيد

تميز صحيح مسلم بأنه يجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، وهذا يخالف صنيع الإمام البخاري في صحيحه، فإنه قطَّع الأحاديث في الأبواب بسبب عنايته باستنباط الأحكام[1].

وقد بين الإمام مسلم في خطبة الصحيح أنه لا يكرر المتون والأسانيد إلا لفائدة[2]، وهذا ما التزم به في صحيحه، فإنه أعاد أحاديث كثيرة وكررها، ولكن إعادته وتكراره في كتابه كله متنا وسندا لم تخل من فائدة وغرض، فإذا حصل التكرار في كتابه متنا أو سندا فلابد من البحث عن غرضه فيه[3]، وهنا أشار مسلم إلى غرضين:

الأول: التنبيه على بعض الزيادات الواردة في بعض روايات الحديث، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه مسلم في كتاب (المساقاة) وبوبه النووي بقوله باب الشفعة، قال مسلم:

"حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا أبوالزبير عن جابر رضي الله عنه ح وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبوخيثمة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان له شريك في رَبْعَة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ وإن كره ترك".

---

[1] المنهاج للنووي ج1 ص15.
[2] وقع منه مخالفة ذلك علي سبيل الندرة راجع المنهاج للنووي ج11 ص138.
[3] شرح صحيح مسلم المسمى الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: محمد الأمين الأثيوبي , دار طوق النجاة , بيروت ط5 سنة1421 ص98 .

حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لابن نمير – قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا – عبدالله بن إدريس حدثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شِرْكة لم تُقسم، رَبْعةٍ أو حَائطٍ، لا يحل له أن يبيع حتى يُؤْذن شريكَه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به.

وحدثني أبوالطاهر أخبرنا ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الشفعة في كل شِرْكٍ في أرض أو رَبْع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يَعْرِض على شريكه فيأخذَ أو يدعَ، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يُؤذنه"[1].

فأورد الإمام مسلم كل إسناد من هذه الأسانيد مع متنه لزيادة معنى، ولاختلاف الرواة في السياق، ففي الرواية الأولى قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان له شريك في ربعة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن رضي أخذ وإن كره ترك" وفي الرواية الثانية زيادة معنى ؛ وهي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط، وأنه إذا باع ولم يؤذن شريكه فهو أحق به، وفي الرواية الثالثة أنه إن أبى أي لم يعرضه عليه فشريكه أحق به حتى يأذن له أن يبيع نصيبه.

---

[1] صحيح مسلم, كتاب المساقاة, باب الشفعة ح133، 134، 135، (1608)، الشفعة من شفعت الشيء إذا ضممته وثنيته ومنه شفع الأذان وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب والربعة والربع بفتح الراء وإسكان الباء: الدار والمسكن ومطلق الأرض وأصله المنزل الذي كانوا يرتبعون فيه. وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار مالم يقسم. والحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك. وخصت بالعقار لأنه أكثر الأنواع ضررا واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول. راجع المنهاج للنووي ج11 ص45، إكمال المعلم ج 5 ص 312.

والغرض الثاني الذي ذكره مسلم أنْ يقع إسناد إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك فيؤيد الرواية بالرواية، ويعضد الطريق بالطريق فتحصل بذلك الطمأنينة إلى صحة الحديث.

ومثاله ما رواه مسلم، قال: "حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هُشَيم عن سيَّار عن يزيد الفقير عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة..." حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار حدثنا يزيد الفقير أخبرنا جابر بن عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه"[1].

ساق مسلم هذا الحديث من طريق هشيم بن بشير، وهو مع ثقته متهم بالتدليس مشهور به[2]، وقد عنعن ؛ ولهذه العلة أتبع مسلم هذا الإسناد بإسناد آخر له صرح فيه بالسماع فزال احتمال التدليس.

شرط الإمام مسلم في صحيحه:

اشترط مسلم رحمه الله في صحيحه أنْ يخرج جملةً مما صحَّ عنده من الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسمَّاه المسند الصحيح، وقصد في تأليفه إلى الاختصار كما صرح به في المقدمة، ولم يكن من مقصوده استيعاب كل ما صح عنده من الأحاديث، فقد روى عنه تلميذه وراوية كتابه أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان قوله: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه[3].

---

[1] صحيح مسلم, كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح3- (521).
[2] راجع: تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس(طبقات المدلسين): ابن حجر، تحقيق عبدالغفار البنداري ومحمد أحمد عبدالعزيز, دار الكتب العلمية, بيروت ط1 سنة 1984م، ص115.
[3] صحيح مسلم, كتاب الصلاة , باب التشهد في الصلاة ح63- (404).

ومكث مسلم يجمع في هذا المسند وينتخب خمس عشرة سنة، وقال: ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة[1].

ولم يكتف رحمه الله بذلك التحقيق والانتقاء في هذه المدة الطويلة، بل عرض صحيحه على كبار حفاظ عصره، فعرضه على أبي زرعة الرازي، وهو مَنْ هو في الإمامة والحفظ والإتقان حتى بالغ إسحاق بن راهويه فقال: كل حديث لا يعرفه أبوزرعة الرازي فليس له أصلٌ قال مكي بن عبدان: سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنَّ له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة أخرجته[2].

ويحسن بنا قبل الخوض فيما دوَّنه العلماء رحمهم الله في بيان شرط الصحة عند مسلم أنْ ننظر فيما قيده مسلم نفسه في مقدمة صحيحه، من تقسيمه الأخبار إلى ثلاثة أقسام ورواتها إلى ثلاث طبقات، حيث قال: "ثم إنَّا إنَ شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنَّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس".

ثم قال: "فأمَّا القسم الأول : فإنَّا نتوخى أنْ نُقدِّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى ؛ من أنْ يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش".

ثم قال: "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإنْ كانوا فيما وصفنا دونهم، فإنَّ اسم الستر والصدق وتعاطي العلم

---

[1] الصيانة ص68، تذكرة الحفاظ للذهبي ج2 ص590.

[2] تاريخ بغداد ج10 ص326، صيانة صحيح مسلم ص68، تذكرة الحفاظ للذهبي ج2 ص590.

يشملهم، كعطاء ابن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حُمَّال الآثار، ونُقَّال الأخبار"

ثم قال: "فأمَّا ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم...وكذلك مَنْ الغالبُ على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا عن حديثهم"[1].

فذكر رحمه الله أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه[2]، واختلف العلماء في مراد مسلم بهذا التقسيم، فقال أبوعبدالله الحاكم وصاحبه أبوبكر البيهقي وكذلك أبوالقاسم ابن عساكر بأنَّ المنية اخترمت مسلما رحمه الله قبل إخراج القسم الثاني، وإنما أخرج القسم الأول[3].

وتعقب القاضي عياض هذا الرأي بأنه غير مُسلَّم لمن حقق النظر، ولم يتقيد بتقليد ما سمعه، ثم ذهب إلى أن مسلما أراد أنه يُقسِّم الناس إلى ثلاث طبقات على غير تكرار، فذكر أنَّ القسم الأول حديث الحفاظ، ثم قال بأنه إذا تقصى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص7.
[2] المنهاج ج1 ص23.
[3] المدخل إلى الصحيح لأبي عبدالله الحاكم ، ج1 ص161، والمدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم، تحقيق أحمد بن فارس السلوم, دار ابن حزم , بيروت ، ط1 سنه 1423هـ-2003م، ص78.

والصدق وتعاطي العلم، وذكر أنهم لاحقون بالطبقة الأولي، ثم أشار إلى ترك حديث من أُجمع أو اتَّفق الأكثر على تهمته[1].

ونبه القاضي إلى أنَّ ثمة قسمًا مخرجًا له في الصحيح لم يذكره مسلم صراحة ههنا، وهو من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم، فيكون عدد الطبقات أربعة ؛ خرَّج لثلاثٍ منها وطرح الرابعة ؛ قال: "ووجدته رحمه الله قد ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأوليين التي ذكر في أبوابه، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سمَّاها وحديثها – كما جاء بالأولى – على طريق الإتْباع لأحاديث الأولى والاستشهاد بها، أو حيث لم يجد في الباب من الأولى شيئا، وذكر أقواما تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضُعف أو اتُّهم ببدعة، وكذلك فعله البخاري رحمه الله"[2].

قال القاضي: "وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما وجدت منصفا إلا صوّبه، وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب"[3]. ومال ابن الصلاح إلى ما ذهب إليه القاضي عياض وارتضاه النووي ورجحه أبوالعباس القرطبي والسنوسي والسيوطي، وغيرهم[4].

ويؤكد ذلك أقوالُ للإمام مسلم نفسه تفيد أنه أتم كتابه، مثل قوله: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنَّ له علة تركته وكل ما قال:

---

[1] مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم: تحقيق الدكتور الحسين محمد شواط, دار ابن عفان, الخبر, السعودية، ط1سنه1414هـ ص123.

[2] المرجع نفسه ص 124- 128.

[3] مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم ص123.

4صيانة صحيح مسلم ص91، المنهاج ج1ص 24، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبوالعباس القرطبي، تحقيق محيي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، ط1 سنة1417، ج1 ص102، تدريب الراوي للسيوطي ج1 ص97، مكمل إكمال إكمال المعلم: محمد بن محمد السنوسي، مكتبة طبرية، الرياض ج1 ص9، وانظر: بين الإمامين مسلم والدارقطني: ربيع المدخلي, مكتبة الرشد، الرياض ط1 سنة1420, ص20، فتح الباري لابن حجر ج9 ص548.

إنه صحيح، وليس له علة أخرجته" وقوله: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة، وقوله: لو أنَّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند[1].

ولكن هل إخراج مسلم لأصحاب الطبقة الأولي والثانية يدلَّ على أنه أدرج في مسنده الصحيح والحسن؟

الجواب أنّ هذا الذي تقتضيه عبارته، فأصحاب الطبقة الأولي، وهم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا، وهؤلاء المعروفون بتمام الضبط المأخوذ قيدا في رسم الصحيح، ثم يخرج أحاديث الصنف الثاني، وهم الذين خف ضبطهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، وهؤلاء هم شرط الحسن[2].

قال الذهبي في آخر ترجمة محمد بن طلحة بن مصرّف اليامي، وهو ممن أخرج له الشيخان:"ويجيء حديثه من أدني مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أنَّ الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإنْ شئت قلت : فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أنَّ الحسن قسم داخل في الصحيح"[3].

وإدراج الحسن في نوع الصحيح مذهب سلكه بعض قدماء المحدثين كالحميدي ومحمد بن يحيى الذهلي، وكذلك الحاكم وابن حبان وابن خزيمة[4]، وقال العلائي: درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا يعنى بالحسن إلا

---

[1] الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث : مشهور حسن ج2 ص419 .

[2] توضيح الأفكار: الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد, المكتبة السلفية , المدينة المنورة ج1 ص106.

[3] سير أعلام النبلاء ج7 ص339 .

[4] راجع تدريب الراوي ج1ص160، مقدمة ابن الصلاح ص24، النكت علي مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، دار أضواء السلف - الرياض

الدرجة الدنيا منها، والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم منها شيئا في الأصول، إنما يخرجها في المتابعات والشواهد[1].

فأصحاب الطبقة الثانية الذين هم شرط الحسن أخرج لهم مسلم في المتابعات والشواهد، وأيضا حيث لم يجد في الباب لأصحاب الطبقة الأولى شيئا[2]، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا، فإنه يخرج ذلك"[3].

وأيَّد الحافظ كلامه بأن مسلما لو أخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول والمتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، فإنه مثلا أخرج لعطاء بن السائب وهو من المكثرين، ومع ذلك لم يخرج له سوي مواضع يسيرة وكذا محمد بن إسحاق، وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة أحاديث، ولم يخرج لليث ابن أبي سليم، ولا ليزيد ابن أبي زياد، ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونا.

وبناء على كلام الحافظ فإنَّ الحكم على حديث في صحيح مسلم بأنه حسن إنما يكون غالبا بالنظر إليه بمفرده دون سائر طرقه، ولو نظر إلى مجموع طرقه لاعتضد الحسن بغيره وارتقي إلى مرتبة الصحيح لغيره، ولهذا لمَّا تعرَّض الحافظ لحد الصحيح ورأي أنه ينبغي أنْ يزاد فيه بأن يقال: هو الحديث الذي

ط1 سنة1419هـ ج1 ص379، الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح لمشهور حسن ج2 ص443.

[1] راجع فتح المغيث للسخاوي ج1 ص81 .

[2] كما سبق أنْ نقلت عن القاضي عياض رحمه الله، راجع مقدمة إكمال المعلم ص126 .

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ج1 ص434.

يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذّا، ولا معللا قال: "وإنما قلتُ ذلك لأنني اعتبرتُ كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك" وذكر أمثلة على ذلك من صحيح البخاري ثم قال: ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري[1].

آراء بعض العلماء في بيان شرط مسلم:

اعتنى بعض العلماء ببيان شروط الأئمة منهم الحافظان ابن طاهر المقدسي وأبوبكر الحازمي، وينبغي التنبه إلى أن ابن طاهر قد ذكر أنه لم ينقل عن أحدٍ من الأئمة الستة أنه قال: شرطت أنْ أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم[2]، ولهذا اختلفت أنظار العلماء رحمهم الله في بيان هذا الشرط إلا أنهم متفقون على أنَّ الشيخين قد وفَّيا بشروط الصحيح المشهورة عند أهل العلم من حيث الجملة .

فقال ابن طاهر: "اعلم أنَّ شرط البخاري ومسلم أنْ يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع..."[3]وقد نوزع ابن طاهر في قوله: "المتفق على ثقة نقلته"، فقال العراقي: وليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعف جماعةً أخرج لهم الشيخان أو أحدهما[4]. ويؤيد كلام العراقي رأي القاضي عياض المذكور آنفا: وهو أنه وجد مسلما أخرج لأقوام تكلم فيهم قوم وزكاهم

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ج1 ص417.
[2] شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي , تحقيق طارق السعود , دار الهجرة , بيروت ط2 سنة1408 ص13.
[3] شروط الأئمة الستة: ابن طاهر ص13- 14.
[4] فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي تحقيق وتعليق محمود ربيع, مكتبة السنة القاهرة ط2: 1418هـ ص22.

آخرون، وخرج حديثهم ممن ضُعف أو اتُّهم ببدعة، وذلك استنتاجا من قول مسلم: "فأمَّا ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم...وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا عن حديثهم"[1] فهذه العبارة تدل بمفهوم المخالفة أنه قد يخرج لمن مُسّ بضرب من التجريح ما لم يصل إلى اتفاق النقاد أو أكثرهم على جرحه، فما تنوزع فيه من الرواة بين النقاد وترجح لدي مسلم توثيقه، أو كان جرحه خفيفا يخرج له مع الاحتياط الشديد.

ولعل ابن طاهر رحمه الله قال: المتفق على ثقة نقلته استنادًا إلى مثل قول مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه[2] وإن كان قوله هذا استشكله ابن الصلاح، فإن مسلما وضع في صحيحه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث أناس اختلفوا في صحة حديثهم، ولم يجمعوا عليهم، وتأول ابن الصلاح هذا القول من مسلم على معنيين[3]:

الأول: أنْ يكون مراده بها أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي توافرت عنده فيها شرائط المجمع عليه، وإنْ لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص7.

[2] صحيح مسلم ج1 ص303, واختلف العلماء في مراد مسلم بالإجماع هنا، فقيل: إجماع مشايخه عامة، وقيل: إجماع أئمة الحديث، وقيل: إجماع أربعة من مشايخه الحفاظ خاصة، واختلفوا في تعيين الأربعة، فقال بعضهم: يحيي بن معين وأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني، وقال بعضهم: هم يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل وأبوزرعة الرازي وأبوحاتم الرازي. راجع الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح: مشهور حسن ج2 ص407.

[3] صيانة صحيح مسلم ص75.

الثاني: أنْه أراد لم يضع فيه ما اختلف الثقات فيه في نفس الحديث متنا أو إسنادا، ولم يُرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته . قال ابن الصلاح: وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لمَّا سئل عن حديث أبي هريرة : "وإذا قرأ فأنصتوا" هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح، فقيل له: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا؟ فأجاب بالكلام المذكور[1]. أقول: وعلى هذا فليس في كلام مسلم إشكال، بل إن سياقه يكاد يكون نصا في هذا المعنى، وليس ظاهرا فقط، وأيًّا كان مراد مسلم بهذه العبارة فإنَّ ما قاله ابن طاهر مِن أنَّ شرط الشيخين أنْ يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته . هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، كما قال ابن حجر: وقد يخرجان عنه لمُرجح يقومُ مقامه[2]. أما الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) فقال بأنَّ شرط الصحيح أنْ يكون إسناده متصلا، وأنْ يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متيقظا سليم الذهن عن شوائب الغفلة، قليل الغلط والوهم،

---

[1] هذه القصة ذكرها أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان في روايته لصحيح مسلم، وهي من زياداته علي الصحيح، راجع صحيح مسلم, كتاب الصلاة, باب التشهد في الصلاة ج1 ص 303 ح404 وتمام هذه القصة أن مسلما أخرج حديث أبي عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبدالله الرقاشي عَن أبي موسى، عَن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنن الصلاة وتعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياهم ذلك، ثم أتبعه بطرق أخرى عن قتادة أيضا، منها طريق جرير عن سليمان عن قتادة ؛ قال مسلم: وفيه من الزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا). ثم عقب أبوإسحاق بهذا الكلام: "قال أبوإسحاق: قال أبوبكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث (يعني قدح في صحته)، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ (يعني أن سليمان كامل الحفظ والضبط فلا تضر مخالفة غيره)، فقال له أبوبكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال هو صحيح، يعني (وإذا قرأ فأنصتوا)، فقال: وعندي صحيح، فقال: لمَ لمْ تضعه ههنا ؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه" وهذه الزيادة طعن فيها الدارقطني واعتبرها مخالفة لجماعة من الثقات، واتهم سليمان التيمي فيها بالوهم قال: "وفي اجتماع أصحاب قتادة علي خلاف التيمي دليل علي وهمه" انظر الإلزامات والتتبع ص171.

[2] تدريب الراوي ج1 ص125.

حسن السمت، موصوفا بالوقار، سليم الاعتقاد ؛ قال: "فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية، واحتملوا رواية من لم يكن داعية"[1].

ولخص ابن الصلاح هذه الشروط فقال: "شرط مسلم في صحيحه أنْ يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حدُّ الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته"[2].

وابن طاهر والحازمي وإنْ كانا لم يصرحا بأنَّ من شرط الصحيح عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة فإنَّ مرجعهما إلى ضبط الراوي وقد ذكراه، واستظهر ابن حجر أنْ يكون ابن الصلاح أخذ الحد المذكور من كلام مسلم يعني في مقدمة الصحيح [3]، قال: "ولم يتبين لي أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم، ثم ظهر لي مأخذ ابن الصلاح، وهو أنه يري أنَّ الشاذ والمنكر اسمان لمسميَّ واحد"[4]، وبيان ذلك أنَّ الشائع في اصطلاح المتأخرين هو المباينة بين المنكر والشاذ حيث يطلقون المنكر على ما رواه الضعيف مخالفا للثقة، ويستعملون مصطلح الشاذ فيما رواه الثقة أو المقبول مخالفا لمن هو أولي منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ. لكن ذهب ابن الصلاح وغيره كابن دقيق العيد إلى

---

[1] شروط الأئمة الخمسة للحازمي , عناية طارق السعود , دار الهجرة , بيروت ط ’2, 1408 ه, ص51، هدي الساري لابن حجر ص7، وانظر فتح المغيث للسخاوي ج1ص46. وسيأتي الحديث عن الرواة المبتدعين وموقف أهل العلم من روايتهم في موضعه.

[2] صيانة صحيح مسلم ص72.

[3] فاتصال السند يؤخذ من مثل قوله في المقدمة: (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)، واشتراط ثقة الرواة يؤخذ من مثل قوله باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذاب.

[4] تدريب الراوي ج1 ص69.

أنَّ الشاذ ما خالف رواية الثقات أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أنْ يُقبل ما تفرد به وصرح ابن الصلاح بأنَّ المنكر بمعني الشاذ[1].

فظهر بذلك أن ما ذكره ابن الصلاح في حد الصحيح من اشتراط عدم الشذوذ مأخوذ من قول مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله".

وثمة أمور أخري ذكرها بعض أهل الحديث في بيان شرط مسلم منها:

أولا: معني قولهم صحيح على شرط مسلم:

ذكر الحافظ جمال الدين المزي أن اصطلاح المتقدمين إذا قالوا على شرط البخاري ومسلم أنَّ ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين، واصطلاح المتأخرين: إذا كان مخرجا على رجال الصحيحين[2] .

وقد اعتني الحاكم أبوعبدالله بالزيادة على ما في الصحيحين، وجمع في ذلك كتابه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرطهما أو على شرط أحدهما[3].

فذهب الحافظ العراقي رحمه الله إلى أنَّ مراد الحاكم بشرط الشيخين مثل رجال الشيخين، لأنه قال في خطبة المستدرك: "وأنا أستعين الله على إخراج

---

[1] الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح: ابن دقيق العيد، دراسة وتحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط سنة1402هـ، ص197، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص46

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ج1 ص257.

[3] مقدمة ابن الصلاح ص13، والواقع أنَّ الحاكم قد أودعه أحاديث في الصحيحين وقعت له سهوا علي خلاف شرطه. راجع النكت علي مقدمة ابن الصلاح للزركشي ج1 ص198.

أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما" فقوله بمثلها أي مثل رواتها، لا بهم أنفسهم[1].

وجزم ابن الصلاح والنووي وابن حجر بأن المراد أنْ يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، قال ابن حجر: لأن المراد بشرطهما راوتهما مع باقي شروط الصحيح، وهو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم ؛ فإنه ينقل تصحيح الحاكم للحديث، وأنه على شرط البخاري مثلا ثم يعترض عليه بأنَّ فيه فلانا ولم يخرج له البخاري، وهكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك[2].

وكذلك رأى السخاوي أنَّ تصرف الحاكم يقوي ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه؛ فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطهما أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب[3] ومن الشواهد على هذا أنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان بأنه صحيح الإسناد ثم قال: "وأبوعثمان هذا ليس هو مولى المغيرة، وليس بالنهدي ولو كان النهدي لحكمت بصحته على شرط الشيخين"[4]، وكثيرا ما يُعقب على الأحاديث بمثل قوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد احتجا برواته عن آخرهم[5].

---

[1] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ص22.
[2] راجع مقدمة ابن الصلاح ص13، صيانة صحيح مسلم ص73، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ج1 ص127، نزهة النظر لابن حجر, تحقيق أبومالك كمال سالم, مكتبة العلم , القاهرة, ص33، التقييد والإيضاح للعراقي ص30، والنكت علي مقدمة ابن الصلاح للزركشي ج1 ص198.
[3] فتح المغيث للسخاوي ج1 ص48.
[4] مستدرك الحاكم ج4 ص277 ح7632.
[5] راجع مثلا تعليقاته علي الأحاديث التالية: رقم 4، 17، 19، 28، 31، 35، 38، 39، 44.

قال السخاوي: "وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ... ولا ينافيه قوله في خطبة مستدركه (قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما)؛ لأنا نقول المثلية أعم من أنْ تكون في الأعيان أو الأوصاف، لا انحصار لها في الأوصاف، لكنها في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز، فاستعمل المجاز حيث قال عقب ما يكون عن نفس رواتها: على شرطهما، واستعمل الحقيقة حيث قال عقب ما هو عن أمثال رواتهما: صحيح"[1] قال رجلٌ لشريح: إني قلت لهذا: اشتر لي مثل هذا الثوب الذي معك، فاشتري ذلك الثوب بعينه. فقال شريح: لا شيء أشبه بالشيء من الشيء بعينه، وألزمه أخذ الثوب[2].

وهنا أمرٌ ينبغي التنبه له وهو أنه لا يلزم من كون الراوي محتجا به في الصحيح أَنْ يكون كل حديث وجدناه له صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح ؛ لاحتمال فَقْد شرط من شروط ذلك الحافظ ؛ فلذلك ينبغي أنْ يلاحظ الراوي مع شيوخه، فقد يكون من شرط الصحيح في بعض شيوخه دون بعض، كأن يقال في هشيم عن الزهري: كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما. فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري فإنه ضعف فيه، وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئا[3].

وقد يكون الإسناد ملفقا من رجالهما كسماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما[4].

---

[1] راجع فتح المغيث ج1 ص48 .
[2] القصة بالمعنى أخرجها عبدالرزاق في مصنفه: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي, المكتب الإسلامي, بيروت, الطبعة الثانية، 1403 ج8 ص45 ح14238.
[3] قواعد التحديث :القاسمي, تحقيق محمد بهجة البيطار , دار النفائس , بيروت , ط 2 سنة 1414هـ, ص206 .
[4] تدريب الراوي ج1 ص127.

قال ابن الصلاح: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد عليه[1]. قال السخاوي: "وعدم النظر في هذا من جملة الأسباب المقتضية لوهم الحاكم، ولذا قال عقب حديث أخرجه من طريقِ الحسن عن سمرة: صحيح على شرط البخاري. قال ابن دقيق: ليس من شرطه الحسن عن سمرة، وإنْ أراد أنَّ الحسن أو سمرة في الجملة من شرطه، فهو من شرط مسلم أيضا". قال: فعلم منه أنَّ الشرط إنما يتم إذا خرج لرجال السند بالصورة المجتمعة[2].

ثانيا: شرط مسلم في السند المعنعن:

السند المعنعن هو ما يقال فيه: فلان عن فلان، من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع؛ مثل قولنا: مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]. وقد بين مسلم رحمه الله شرطه فيه حين قال في مقدمة صحيحه: "وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أنَّ كل رجلٍ ثقة روى عن مثله حديثا، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحدٍ وإنْ لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أنْ يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روي عنه أو لم يسمع منه شيئا، فأمَّا والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بَيَّنَا"[4].

---

[1] صيانة صحيح مسلم ص100.
[2] فتح المغيث ج1ص48.
[3] السنن الأبين: ابن رشيد الفهري, دراسة وتحقيق أبوعبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية, المدينة المنورة ,السعودية ط 1 1417هـ، ص43.
[4] مقدمة مسلم ص30.

فذكر رحمه الله الإجماع على الاحتجاج برواية من عنعن من الثقات، وأنها تحمل على السماع بشرط إمكان اللقاء والسماع بينهما لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، ما لم توجد دلالة بينة على عدم لقاء بينهما أو سماع ؛ فهو لا يشترط العلم بسماع الراوي ممن روى عنه، فلا يشترط أنْ نجد في شيء من الروايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث.

يضاف إلى ذلك أمر رابع ذكره الإمام مسلم وهو براءة الراوي من وصمة التدليس، عندما قال: "وإنما كان تفقدُ من تفقدَ منهم سماع رواة الحديث ممن روي عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس"[1].

وخلاصة كلام مسلم أن عنعنة الثقة هي أبدا على السماع ما لم يوجد دليل على خلاف ذلك، ويعرف انتفاء الاتصال بأمور هي:

– ثبوت عدم التعاصر بين الراويين.

– ثبوت أنه لم يلق من روى عنه أو وجود قرائن دالة على عدم السماع.

– شهرة الراوي بالتدليس، وهي لا تنفي الاتصال، إنما توجب التوقف في الحكم بالاتصال حتى نجد تصريحه بالسماع.

وعلي هذا فلا يصح قول القائل: إنَّ مسلما يشترط المعاصرة بمجردها للحكم باتصال سند الحديث المعنعن، ولا يلتفت إلى القرائن الأخرى التي تنفيه؛ كأن يتعاصر الراويان، ولكن توجد دلالة بينة على أنهما لم يلتقيا، أو التقيا ولكن توجد دلالة بينة على أنهما لم يتشافها ولم يسمع أحدهما من الآخر.

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص33.

وقد ألزم الحافظ ابن رجب الحنبلي الإمام مسلم أنْ يحكم باتصال كلّ حديث رواه من ثبتت له رؤية من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: "بل هذا أولي ؛ لأن هؤلاء ثبت لهم اللقيّ، وهو يكتفي بمجرد إمكان السماع"، وقال: "ويلزمه أيضا الحكم باتصال كل من عاصر النبي صلى الله عليه وسلم وأمكن لقيه له إذا روي عنه شيئا وإن لم يثبت سماعه منه ولا يكون حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلا، وهذا خلاف إجماع أئمة الحديث"[1].

وهذا ذهولٌ من ابن رجب رحمه الله فإن الحكم باتصال حديث من ثبت عدم سماعه، وإنْ رأى من روى عنه أو لقيه لم يقله الإمام مسلم ولا يقول أحد باتصاله! كيف وقد استثناه في قوله: "إلا أن يكون هناك دلالة بينة على أنَّ هذا الراوي لم يلق من روي عنه أو لم يسمع منه شيئا".

وقد ذكر مسلم في طبقة التابعين من كتاب (الطبقات) له: من قيل إنه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم سماه النبي صلى الله عليه وسلم بالاسم الذي هو اسمه، ثم عدَّد سبعين نفسا ممن أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم معدود في الصحابة وله رواية مثل أبي أمامة بن سهل بن حنيف، فلو كان من مذهب مسلم الحكم بالاتصال بمجرد المعاصرة لعدَّ كل هؤلاء في طبقة الصحابة[2].

هذا وقد شنع مسلم في مقدمة صحيحه على من اشترط في الاحتجاج بالسند المعنعن "العلم بأنهما قد اجتمعا من دهرهما مرة فصاعدا أو تشافها بالحديث بينهما أو يرد خبرٌ فيه بيان اجتماعهما وتلاقيهما مرة فما فوقها". قال: "وهذا

---

[1] شرح علل الترمذي ج1 ص374.

[2] الطبقات: الإمام مسلم , تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الهجرة , الرياض ط 1, 1411هـ ج1 ص227.

القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه"[1].

وبعد، فقد ظهرت الصنعة الحديثية للإمام مسلم في تصنيفه لأحاديث صحيحه؛ في حسن ترتيبه لأحاديث الكتاب، وانتقائه لأحاديث الباب، وجمعه لطرق الحديث مع الكشف عن بعض مشكلات الإسناد، وتحريه في سياق الروايات، واعتنائه بدقائق الرواية، ويسبق كل ذلك ملكته النقدية الفذة التي برزت في جمع هذا الصحيح.

الفصل الثالث

أبو داود السجستاني ومنهجه في السنن[2]

ترجمته:

أبو داود كنيته اشتهر بها ذاك العالم الثبت سيد الحفاظ على حد وصف الحافظ الذهبي له[3].

أما اسمه فهو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني.

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص29.

(2) هذه البحوث التالية نقلا عن الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي، ج2 ص227 -270.

(3) في تذكرة الحافظ جـ2 ص 591 – 593؛ سير أعلام النبلاء جـ 12 ص 102–221 ؛ الكاشف 1 / 29.

وينسب أبو داود إلى سجستان الإقليم المشهور الملاصق لإقليم السند أو الذي يفصل بين بلاد الهند وبلاد خرسان.

ولد أبو داود سنة اثنتين ومائتين ونشأ كغيره من أعلام عصره نشأة علمية، شغف حبا بمجالس العلم وأشرب الدأب على طلبه وعرف بملازمة العلماء ومخالطتهم فاقتبس هداهم ونهل من معينهم الفياض.

ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالسفر والترحال يخطب ما عز عليه طلبه في بلده فقصد الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة والثغر وخرسان وغيرها، مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي حاول بعد غربلتها وتصفيتها ثم أودعها في كتابه "السنن".

وقد قدم بغداد أكثر من مرة وحدث أهلها بكتاب السنن، بل يقال: إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه، وقد اتخذ من البصرة موطنا وذلك لما عزم عليه أميرها وطلب منه المقام بها.

شيوخه والرواة عنه:

لقد أتاح ارتحال أبي داود إلى كثير من الأمصار فرصة لقاء كثير من علماء عصره ووقوفه على العديد من المعارف التي ماجت بها الأمصار في تلك الأعصار، ومن أعيان من لقيهم أبو داود وأخذ عنهم: أبو عبدالله أحمد بن حنبل، وعبدالله بن مسلمة، وأبو عمرو الضرير، ومسلم ابن إبراهيم، وأحمد بن يونس، وسليمان بن حرب، وغيرهم.

ومن أشهر من أخذ عن أبي داود: أبو عيسى الترمذي، وأبو عبدالرحمن النسائي، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وأبو بشر الدولابي، وأبو على اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسة، وأبو سعيد بن الأعرابي، وغيرهم.

صفاته وثناء الأئمة عليه:

كان الإمام أبو داود من العلماء العاملين، وكان في أعلى درجات النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث وجهابذته.

وقد نقل الحافظ ابن كثير[1] وابن حجر[2] جملا من ثناء العلماء عليه فمن ذلك ما قاله إبراهيم الحربي وغيره: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد.

وقال غيره: كان ابن مسعود يشبه بالنبي ρ في هديه ودله وسمته، وكان علقمة يشبهه، وكان إبراهيم يشبه علقمة، وكان منصور يشبه إبراهيم وكان سفيان يشبه منصور وكان وكيع يشبه سفيان وكان أحمد يشبه وكيعا وكان أبو داود يشبه أحمد.

وقال أحمد بن محمد ياسين الهروى: كان أحد حفاظ الإسلام للحديث وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة مع النسك والعفاف والصلاح والورع.

وقال محمد بن بكر بن عبدالرازق: كان لأبي داود كم واسع وكم ضيق، فقيل له: ما هذا يرحمك الله؟ فقال: هذا الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه. وقال موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة. وقال علان بن عبد الصمد: كان من فرسان هذا الشأن.

وقال أبو حاتم بن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا ونسكا وورعا واتقانا جمع وصنف وذب عن السنن. وقال أبو عبدالله بن مندة: الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم وبعدهما أبو داوود والنسائي.

وعن علم أبي داوود ومكانته في الحديث ومنزلته في الرواية حدث ولا حرج، ذكروا أن سهل بن عبدالله التسترى وهو من هو في الزهد والتقى والورع

---

(1) في البداية والنهاية جـ 11 ص 45 - 56.
(2) في تهذيب التهذيب جـ 4 ص 619 - 173.

والصلاح، جاء سهل أبا داود زائرا فرحب به وأجله فقال له: يا أبا داود لي إليك حاجة قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قضيتها مع الإمكان قال: قد قضيتها مع الإمكان. قال أخرج لسانك الذي حدثت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله فأخرج لسانه فقبله.

ومن الأخلاق الكريمة التي ينبغي أن تذكر لأبي داود وتشكر شدة اعتزازه بكرامة العلم والعلماء شاهد ذلك ما ذكره الخطابي بسنده عن أبي بكر ابن جابر خادم أبي داود قال: كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ثم أقبل عليه أبو داود فقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث فقال: ما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك، قال هذه واحدة هات الثانية، قال: وتروي لأولادي كتاب السنن فقال: نعم، هات الثالثة، قال: وتفرد لهم مجلسا للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة. فقال أبو داود أما هذه فلا سبيل إليها، لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة ولمثل هذا فليعمل العاملون وليعز العلماء أنفسهم بعزة الله وليعلموا أن العلم يؤتى إليه ولا يأتي إلى أحد.

وفاته:

توفى أبو داود في السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين بعد ثلاثة وسبعين عاما قضاها في خدمة العلم والسنة وتبوأ مقعد صدق عند مليك مقتدر بما قدم وأسدى وقدر ما أفاد وأدى ودفن رحمه الله بجوار سفيان الثوري وذلك بمدينة البصرة التي اتخذها موطناً له في حياته وصارت بعد موته مستقر رفاته.

مؤلفاته:

ترك أبو داود العديد من المؤلفات النافعة التي ذاع ذكرها واشتهرت عند العلماء وتركز جلها حول السنة الغراء نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
1- كتاب السنن. 2- كتاب المراسيل. 3- كتاب القدر. 4-الناسخ والمنسوخ. 5- كتاب التفرد. 6- كتاب فضائل الأعمال. 7- كتاب المسائل. 8- كتاب الزهد. 9- كتاب دلائل النبوة. 10- كتاب الدعاء. 11- ابتداء الوحي. 12- كتاب أخبار الخوارج.

وأجل هذه الكتب وأبقاها: كتاب "السنن" وهو الذي سنحاول التعرف عليه.

سنن أبي داود وَصْفُهُ ودرجة أحاديثه

كانت المؤلفات في الحديث الجوامع والمساند ونحوها – يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب – حتى جاء أبوداود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستيفاء والاستقصاء.

ولما صنف أبو داود كتابه "السنن" عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه. ولم يلتزم فيه أبو داود إخراج الصحيح فحسب كما فعل البخاري ومسلم بل ذكر فيه الصحيح والحسن لذاته ولغيره والضعيف المحتمل ولم يجمع الأئمة على تركه وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله فيما نقل ابن أبي داسة عنه قال:

"كتبت عن رسول الله ρ خمسمائة ألف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنتها هذا الكتاب وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، ولا أعلم بعد القرآن شيئاً ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث؛ أحدها: إنما الأعمال بالنيات. الثاني: من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه. الثالث: لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه. الرابع: الحلال بين والحرام بين ... الحديث[1].

شرط أبي داود في السنن ومنهجه فيه:

---

(1) سير أعلام النبلاء جـ 13 ص 209 - 210.

تستطيع أن تستنبط الشرط الذي ألزم به أبو داود نفسه من خلال عبارته السالفة ومن خلال رسالته إلى أهل مكة التي بين لهم فيها منهجه في كتاب "السنن" ومنزلة هذا الكتاب والتي جاء فيها:

"إنكم سألتموني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب. فاعلموا أنه كله كذلك إلا أن يكون قد روى من وجهين، أحدهما: أقوم إسناداً والآخر أقوم في الحفظ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنها تكثر وإنما أردت أقرب منفعته فإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه وإنما تكون في كلمة زائدة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من يسمعه المراد فيه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك، وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة. وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء فإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره. وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وهي فيه، ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ولا يضر رجلا ألا يكتب من العلم شيئاً بعدما يكتب هذا الكتاب، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره، وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث أصولها ... والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل من كتب شيئاً من

الأحاديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، فالحديث المشهور المتصل الصحيح ليس يقدر أن يرده عليك أحد. وأما الحديث الغريب فإنه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم، ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام فهذه أربعة آلاف وثمانمائة كلها في الأحكام فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها فلم أخرجها" أهـ مختصراً[1].

وحكى أبو عبد الله بن مندة: أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال"[2].

من هذا كله يتبين لنا:

1. أبو داود لا يلتزم بإخراج الصحيح فحسب.
2. شأنه في ذلك شأن غيره من أصحاب السنن غير البخاري ومسلم يخرجون الحديث عمن لم يجمع على تركه.
3. إذا أخرج المنكر أو الضعيف نبه عليه.
4. لا يخرجهما إلا إذا لم يجد في الباب غيرهما.
5. يركز أبو داود على أحاديث الأحكام ويستقصي في ذلك ما وسعه الاستقصاء.
6. يكتفي أبو داود بإيراد الحديث والحديثين في الباب ولا يستطرد إلى استيفاء ما ورد فية تسهيلا للتناول وتقريبا للمنفعة.
7. إذا أكثر من إيراد العديد من الروايات فلاشتمالها على زيادة مفيدة لحكم أو مقوية لما استنبطه.

---

(1) أعلام المحدثين ص 223 - 224.
(2) شروط الأئمة الستة 13.

8. يعتز أبو داود بكتابه وإن شئت فقل يحدث بنعة الله عليه وتوفيقه إياه لإنجاز هذا العمل الجدير بالاعتزاز، والقمين باعتبار إنجازه نعمة من كبريات النعم، فهو يعتبره أصلاً لمسائل الفقه التي أرساها فقهاء المذاهب ويمكن للباحث في الأحكام الاستغناء بها إن أحسن فهمها وأجاد فقهها.

هذا تلخيص لبيان منهج الرجل في سننه وما ألزم به نفسه أو شرطه الذي سار عليه.

منزلة كتاب السنن وثناء الأئمة عليه:

من الحقائق الثابتة عند أهل العلم أن سنن أبي داود أحد دواوين الإسلام وعليه المعول في الأحكام أجاد فيه مؤلفه وضع التراجم وسوق الأبواب وأحكم تنسيقه وتبويبه وهو أحد كتب السنة الستة، والأكثر على أن منزلته تجيء بعد منزلة الصحيحين، ولا يغض من قيمته بعض ما أخذ عليه فذلك شأن كل عمل بشري وهل يصل الطاعنون في سنن أبي داود إلى منزلة هؤلاء الأئمة الأعلام الذين أحسنوا تقييم الكتاب وصاحبه وأجادوا عندما خصوه بعاطر ثنائهم عليه ومنهم السيوطي[1] الذي نقل عن زكريا الساجي قوله: كتاب الله أصل الإسلام وكتاب السنن لأبي داود عهد الإسلام.

وقال ابن الأعرابي: لو أن رجلا لم يكن عنده العلم إلا المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء.

وقال الخطابي: اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه ورد ومنه

---

(1) في طبقات الحفاظ 621 - 622.

شرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض فأما أهل خرسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطيهما في السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبي داود أحسن وصفاً وأكثر فقهاً وكتاب أبي عيسى أيضاً حسن والله يغفر لجماعتهم ويحسن على جميل النية فيما سعوا له مثبوتهم برحمته"[1].

وقال العلامة ابن القيم: ولما كان كتاب السنن لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني – رحمه الله تعالى– من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلا في موارد النزاع والخصام فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام مع انتقائها أحسن انتقاء، وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء"[2].

وقال الإمام النووي: ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيبه.

عدد أحاديث سنن أبي داود:

لقد مر آنفا عن أبي داود أن عدد الأحاديث التي انتقاها وأودعها السنن أربعة آلاف وثمانمائة حديث. وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب، والكتب إلى أبواب، وعدة الكتب خمسة وثلاثون كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا، وعدة الأبواب أحد وسبعون وثمانمائة وألف، ولا يشكل على هذا أن الدكتور: محيي الدين عبدالحميد رحمه الله أحد من حقق السنن عدَّ أحاديثها فبلغت

---

(1) معالم السنن جـ1 ص 10 - 11.
(2) تهذيب السنن بهامش عون المعبود جـ1 ص23.

خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً بزيادة أربع مائة وأربعة وسبعين فمرد هذا إلى اختلاف النسخ وتفاوتها بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير، ولا يخفى أن الاعتبارت تتفاوت من شخص إلى آخر عند العدد فلعل أبا داود عندما ذكر هذا العدد أسقط المكرر ولعل من زاد في العد راعى إحصاء كل المتون ولاحظ اختلاف الطرق وغض النظر عن الاتحاد أو التقارب في ألفاظ المتون والأمر في هذا جد يسير.

شروح سنن أبي داود ومختصراته:

شرح سنن أبي داود كثير من العلماء ولا ريب في أن عنايتهم بالشرح لم تصل إلى حد عناية شراح الصحيحين سيما البخاري، وأكثرهم عالة في شروحهم على شرح البخاري، وممن شرح سنن أبي داود:

1- الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة وقد سمى شرحه: "معالم السنن" وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات وضبط الكلمات واستنباط الأحكام والآداب والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث وبيان ما استغلق من المعاني، وقد ألف شرحه استجابة لجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل وهذا الشرح مطبوع في مصر وفي غيرها.

2- وشرحه الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة شرح زوائده على الصحيحين في مجلدين.

3- وشرحه الشيخ الحافظ ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم العراقي المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة، وقد بسطه جداً كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات وكتب مجلداً في الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً.

4- وشرحه أبو الثناء بدر الدين محمود بن أحمد موسى العيني، شرح قطعة كبيرة منه في مجلدين لكنه لم يكمل.

5- وللشيخ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة شرح على سنن أبي داود سماه "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود".

6- وللعلامة أبي الحسن السندي المدني المتوفى سنة ألف ومائة وثمان وثلاثين تعليق لطيف على السنن سماه "فتح الودود في شرح سنن أبي داود".

7- وشرحه الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي، المكنى بأبي الطيب العظيم أبادى، المتوفى في القرن الرابع عشر الهجري وسمى شرحه "عون المعبود شرح سنن أبي داود".

جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر في مقدمة شرحه أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية وكشف بعض اللغات المغلقة وتركيب العبارات مجتنباً الإطالة والتطويل إلى ما شاء الله ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة. وأشار في المقدمة[1] أيضا إلى أن الذي تكفل بالبسط والاستيعاب والتطويل والإسهاب إنما هو العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، صاحب كتاب: "غاية المقصود في حل سنن أبي داود" وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وقد أشار مؤلفه بالحاجة الماسة إلى اختصار حاشيته على سنن أبي داود فلبى شرف الحق صاحب "عون المعبود"

---

(1) عون المعبود 1 / 11 - 12.

الذي طبع في الهند في أربع مجلدات وطبع في مصر ومعه تهذيب المختصر لابن القيم فجاء في أربعة عشر جزءًا.

8- "المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود" للعارف بالله العالم العامل المدقق الشيخ محمود بن محمد خطاب السبكي، صاحب كتاب "الدين الخالص" وغيره من المصنفات النافعة، وشرحه لأبي داود غاية في البسط عنى فيه بالترجمة لرجال الحديث وشرح ألفاظه وبيان معناه وما يستفاد منه، كما عنى ببيان أوجه الخلاف وأدلتها، وذكر من أخرج الحديث غير أبي داود، وبيان حاله من الصحة أو الضعف، وقد وصل إلى باب "التلبية" من كتاب "المناسك" ثم وافاه أجله يوم الجمعة الرابع عشر من ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة واثنتين وخمسين، وقد وعد باتمام هذا الشرح الجليل ابنه الشيخ: أمين محمود خطاب.

وكما كانت العناية بشرح سنن أبى داود كانت كذلك باختصاره فممن اختصره: الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى صاحب كتاب "الترغيب والترهيب" المتوفى سنة وفاة الخلافة الإسلامية ببغداد سنة ستة وخمسين وستمائة، وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد، وقد هذب هذا المختصر العلامة ابن قيم الجوزية، وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب "معالم السنن" للإمام الخطابي في كتاب واحد بمصر بتحقيق الشيخ: أحمد شاكر، والشيخ: حامد الفقى رحمهما الله.

الأحاديث المنتقدة في سنن أبي داود:

سبق أن قررنا من كلام أبي داود نفسه انه لم يلتزم إخراج الصحيح فحسب وإنما أخرج الصحيح والحسن وما يقاربها ومن خلال كلامه أيضاً نقرر أنه لا يسكت على ما كان فيه وهن شديد وأنه أخرج المشاهير. ولنكن على بينة من الأمر ودقة في حكمنا على البشر وتصرفهم فلا نلزم أحداً فوق ما التزم به ولا نفرط في الطعن أو النيل من إمام جليل لمجرد أنه خرج بضعة أحاديث ضعيفة حتى ولو كان الضعف غير محتمل، ذلك أن الكمال لله وحده وأن وجهات نظر علماء الجرح والتعديل متفاوتة فما أكثر أن يوثق الراوي جماعة ويضعفه آخرون.

إذن لا نلوم على ابن الجوزي حكمه على بضعة أحاديث في سنن أبي داود بالوضع وتبلغ هذه الأحاديث تسعة أحاديث تعقبه فيها الجلال السيوطي، ورأى كثير غيره أن ابن الجوزي متطرف في الحكم بالوضع على أحاديث كثيرة، وفي مقابلة تيار ابن الجوزي في انتقاد بعض الأحاديث على سنن أبي داود نرى تياراً آخر يغالي في التعصب لأبي داود ويبالغ في الانتصار له فهذا هو الخطابي ينفي وقوع الموضوع في السنن، قال رضى الله عنه: "كتاب أبي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول وكتاب أبي داود خليّ منها برئ من جملة وجهها"[1].

وذلك الرأي الذي يعبر عنه الخطابي له أنصار كثيرون لسنا نشاركهم رأيهم ولا يسعنا هنا أن نصدر حكماً عاماً على الكتاب فهو مجال دراسة تحليلية نقدية لكل أحاديثة في ميزان التخريج الدقيق الذي يقوم به باحثون متجردون منضوون في موسوعة السنة نترك لهم الحكم على كل حديث ونكتفي هنا بإيراد مثال

---

(1) معالم السنن 1 / 11.

مما عساه أن ينتقد إيراده على أبي داود في كتاب "الأدب" "باب في العصبية" أورد سبعة أحاديث كان رابعها تحت رقم (5120) قال فيه:

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنا أيوب ابن سويد عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن سراقة بن جعشم المدلجي قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "خيركم المدافع عن عشيرته مالم يأثم" قال أبو داود: أيوب بن سويد ضعيف. وإذا عنّ لأحد أن يدافع عن أبي داود بأنه أبان الضعف وحدد العلة، كان لمخالفه أن يعترض بقوله: ولم أخرج حديثا معلوم الضعف؟

والمحدثون يرون أن هذا الإسناد ضعيف جدًا من أجل أيوب بن سويد ضعفه أحمد وأبو داود وغيرهما.

وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم في العلل: سمعت أبي يقول: أول ما أنكرنا على أيوب بن سويد حديث أسامة بن زيد عن سعيد ابن المسيب عن سراقة بن مالك (فذكر هذا الحديث) ثم قال: وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئاً، وقال في موضع آخر قال أبي: كنت أسمع منذ حين يذكر عن يحيى بن معين أنه سئل عن أيوب ابن سويد فقال: ليس بشيء، وسعيد بن المسيب عن سراقة لا يجيء وهذا حديث موضوع، والحديث أعله المنذرى في مختصر السنن بأيوب ابن سويد والانقطاع من سعيد بن المسيب وسراقة.

وذهل المناوى في"فيض القدير"عن الإنقطاع فأعله بأيوب فقط وأورده الهيثمي في المجمع من حديث خالد بن عبدالله بن حرملة المدلجي ثم رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم.

والذي تقتضيه الصنعة الحديثية هو الحكم على الحديث بأنه ضعيف جداً رأينا ابن أبي حاتم قد حكم عليه بالوضع وله ثقله ورجاحة رأيه فلابد أن يكون لحكمه وزنه.

الفصل الرابع

أبو عيسى الترمذي ومنهجه في جامعه[1]

ترجمته:

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذي، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، والسلمى بضم السين: نسبة إلى بني سليم على صيغة التصغير للقبيلة العربية المشهورة.

وترمذ: بفتح التاء وكسرهما وضمهما مع إسكان الراء دائماً اسم مدينة على نهر جيحون سمى الإقليم بها. ولد أبو عيسى سنة تسع ومائتين. كان جد أبي عيسى مروزياً ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها، وبها ولد حفيده أبو عيسى، وقد حبب إليه العلم والحديث من صغره ورحل في سبيله المراحل الطويلة فارتحل إلى العراق والحجاز وخرسان وغيرها.

وبعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وألف وصنف كف بصره في آخر عمره وبقي ضريراً سنين ثم توفى وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

وفي حله وترحاله لقي أبو عيسى كثيرين على رأسهم الإمام البخاري وبه تخرج ومسلم وأبو داود وشاركهم في بعض شيوخهم وقتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد بن منيع وسفيان بن وكيع.

وأخذ عن الترمذي خلق كثير منهم: أبو حامد أحمد بن داود المروزى ومكحول بن الفضل ومحمد بن محمود بن عنبر وحماد بن شاكر والهيثم ابن كليب

---

(1) نقلا عن الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي، ج2 ص241.

الشاش ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروى وأحمد بن يوسف النسفى وأبو العباس المحبوبى وغيرهم.

حفظه وفقهه وثناء الأئمة عليه:

كان أبو عيسى مشهودا له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط ومما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ما ذكره الحافظ ابن حجر[1]، عن أحمد بن عبدالله بن أبي داود قال: سمعت أبا عيسى الترمذي يقول: كنت في طريق مكة وكنت كتبت جزئين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزئين معي وإنما حملت معي في محملي جزئين غيرهما شبههما فلما ظفرت به سألته السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحي مني؟ فقصصت عليه القصة وقلت له إني أحفظه كله فقال: اقرأ فقرأته عليه على الولاء قال: هل استظهرت قبل أن تجيء إلى؟ قلت: لا. ثم قلت له: حدثني بغيره فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه. ثم قال: هات: فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال: ما رأيت مثلك.

وقد أثنى عليه كبار الأئمة، قال الإمام الحاكم: سمعت عمر بن على يقول: مات البخاري، لم يخلف بخرسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد. وقال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

وقال أبو يعلي الخليلي: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل. وهو مشهور بالأمانة والإمامة وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه وغاية

---

(1) في تهذيب التهذيب جـ 9 ص 388- 389.

تبحره في فن الحديث وقد جمع إلى الحفظ الفقاهة ومعرفة المذاهب الفقهية والترجيح بينها.

ولا يعيب الترمذي ولا ينقص من قدره تجاهل ابن حزم له ودعواه في كتاب المحلي أنه مجهول، قال الحافظ ابن كثير[1]: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: ومن محمد بن عيسى ابن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

قال الحافظ ابن حجر: "وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الإطلاع فقال في كتاب الفرائض من الاتصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول، ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه؟ وقال الإدريسي: "كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ"[2].

وقد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله الفقه وله فيه باع طويل ومن يطلع على جامعه يرى مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وإحاطته بها وتصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها فأنت تراه بعد استيفاء الروايات الواردة في الباب تصريحاً بإيرادها أو تلميحاً بالإشارة إليها بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان" ويستقصي ذكر من روى لهم بعد هذا

---

(1) في البداية جـ 11 ص 67.
(2) تهذيب التهذيب جـ 9 ص 389.

يعرض للمسائل الفقهية فيقول: وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم ثم يستطرد إلى إيراد الخلافات.

التعريف جامع الترمذي

ترك لنا أبو عيسى الكثير من المصنفات التي حوت الغزير من العلم على رأسها وفي مقدمتها:

1- كتاب الجامع.

2- كتاب العلل في آخر جامعه وهو قيم في الجرح والتعديل ومما يدلك على نفاسته كثرة إشارة الأئمة إليه وتعويلهم عليه في حل بعض ألغاز الجامع.

3- كتب التاريخ.

4- كتاب الشمائل النبوية. وهو أحسن الكتب في هذا الباب وأشملها.

5- كتاب الزهد.

6- كتاب الأسماء والكنى.

وأجل هذه المصنفات وأبقاها وأنفعها "كتاب الجامع" وهو أحد الكتب الستة وقد اشتهر بنسبته إلى مؤلفه فيقال: "جامع الترمذي" ويقال له أيضاً: "سنن الترمذي" والأول هو الأكثر.

ومن العلماء من سماه "صحيح الترمذي" وهو تساهل منهم ومجانبة للصواب لأن التحقيق قاطع بأن جامع الترمذي يحوي الصحيح والحسن والضعيف بل والموضوع، ولما ألف للترمذي جامعه عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم وروى عنه أنه قال: " صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم[1].

وكتاب الترمذي كبقية كتب السنن لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته.

---

1) البداية والنهاية جـ 3 ص 67 .

وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثا عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الاعتراض ودفع اللوم فقد شفى في صنيعه وكفى وأدى ما ألزم به نفسه ووفي فتكلم على كل حديث بما يقتضيه وكان من طريقته رحمه الله أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح فيورد في الباب ذلك من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول: " وفي الباب عن فلان وفلان" ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر .

وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة وقد روى عنه أنه قال: جميع ما في الكتاب هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين، أحدهما حديث: أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر. وثانيهما حديث: فإن عاد – أي شارب الخمر – في الرابعة فاقتلوه.

قال الحافظ الذهبي[1] قال أبو نصر عبدالرحيم بن عبدالحق اليوسفي: الجامع على أربعة أقسام:

قسم مقطوع بصحته .

وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا .

وقسم أخرجه وأبان عن علته .

---

1) في تذكره الحفاظ جـ154/2 .

وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء .

وقال الحافظ ابن رجب[1]: اعلم أن الترمذي – رحمه الله – خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد أخرج عن سئ الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق ابن أبي فروة، وغيره .

وقال الذهبي: في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤس المسائل وهو أحد أصول الإسلام لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل. إلى أن قال: جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ونفسه في التضعيف رخو[2].

ومن هنا انتقد الذهبي – رحمه الله – في أكثر من ترجمة في كتابه "ميزان الاعتدال" تصحيح الترمذي أو تحسينه وبين أنه لا يعتمد قوله في ذلك إذا انفرد، وفي الحديث علة تمنع من القول بصحته .

ولعل الذهبي يعبر عن الاتجاه السائد عند كثير من العلماء من ترتيب كتب السنة على النحو التالي: الصحيحان ثم المجتبي للنسائي فهو أقل كتب السنة

---

1) في شرح علل الترمذي 395/1 ، 397 .
2) سير أعلام النبلاء 274/13 – 276 .

ضعيفا بعد الصحيحين على ما سيجيء ثم سنن أبي داود، ولا يبعد أن يراعى في تقديمه اتجاهه إلى إفراد أحاديث الأحكام بالذكر ثم جامع الترمذي وآخر الستة سنن ابن ماجه . وسنزيدك الأمر وضوحاً عند الكلام على الأحاديث المنتقد على الترمذي إيرادها في جامعه .

وقد أثني على جامع الترمذي كثيرون ومنهم من اعتبره أكثر تنويراً من الصحيحين لسهولة أخذ الحديث منه ووصول الطالب إلى بغيته من أيسر طريق، أما الصحيحان فإنهما غاية في الإتقان ولا سبيل إلى الحصول على الفائدة منهما أو من أحدهما سميا من صحيح البخاري إلا بإحاطة بدقائق الحديث وخبرة تامة بأسراره .

والحق أنه لا يعدل بهما كتاب آخر فضلاً عن أن يقدم عليهما وقد امتاز جامع الترمذي بما يأتي:

1- بحسن الترتيب وعدم التكرار .

2- ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من المذاهب .

3- بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل .

4- بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال. وفي آخر الجامع كتاب "العلل" وفيه من الفوائد الحسنة مالا يخفى على الفطن ولذا قالوا: " وهو كاف للمجتهد ومغن للمقلد " .

5- وامتاز الجامع أيضاً بكثرة الكتب والأبواب التي اندرجت تحتها رغم قلة عدد أحاديثه إن قسناه بالصحيحين أو بسنن أبي داود، فعدد أبواب الجامع ألفان ومائتان وواحد وثمانون مندرجة تحت خمسين

كتاباً غير كتاب العلل الذي ختم به أبو عيسى جامعة . وقد وصل محققو الكتاب في ترقيمهم لأحاديث الجامع إلى رقم ثلاث آلاف وتسعمائة وستة وخمسين عند آخر حديث في الجامع .

شروح الترمذي ومختصراته:

للجامع شروح كثيرة منها:

1- "عارضة الأحوذي على الترمذي " وهو شرح الإمام أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة بفاس وهو صاحب " أحكام القرآن " و"العواصم من القواصم " وفي شرحه هذا على الجامع تكلم على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فنوناً من الأحكام والعقائد والنحو والأدب ونكتاً من الحكم والمصالح ، وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها ولاسيما مذهب إمامة مالك – رحمه الله تعالى – ، كل ذلك في عارضة قوية وبيان مشرق وأسلوب عربي رصين ، وهو مطبوع في سبعة مجلدات بمصر والهند .

2- شرح الإمام الحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي المتوفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتم ، ثم أكمله الحافظ زين الدين العراقي المتوفي سنة ست وثمانمائة .

3- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفي سنة إحدى عشر وتسعمائة سماه " قوت المغتذي على جامع الترمذي " ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته واصطلاحاته ، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولاسيما ابن العربي المالكي ، وقد طبع بالهند.

4- شرح الشيخ أبي الحسن عبدالهادي السندي المدني المتوفي سنة ألف ومائة وثمان وثلاثين، وهو شرح لطيف مختصر اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء وهو مطبوع .

5- "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي" وهو من أشهر الشروح وأنفعها وأوسعها وأمتعها وأكثرها انتشاراً وتداولا، مؤلفه الإمام الحافظ أبو العلي محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري.

وقد جاء في عشرة أجزاء كبار غير المقدمة التي جاءت في جزئين متضمنة بابين – ذكر في الباب الأول: واحداً وأربعين فصلاً حول الحديث وكتابته وأهله وهذا الباب ملخص واف لموضوعات المصطلح . وجاء الباب الثاني تحت عنوان: فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذي، وجاء معه سبعة عشر فصلاً والمقدمة غاية في النفاسة فكيف بالمقدَّم له: وهي في بابها لا تقل أهمية عن مقدمة فتح الباري الذي جعله صاحب تحفة الأحوذي فيضه الجاري وأحسن الاستفادة به، وقد طبع الكتاب بالهند وغيرها .

وقد اختصر جامع الترمذي جماعة منهم: نجم الدين محمد بن عقيل الميالسي الشافعي المتوفى سنة تسع وعشرين وسبعمائة . ومنهم: نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي المتوفى سنة عشر وسبعمائة .

الأحاديث التي انتقد على الترمذي إيرادها في جامعه:

انتقد بعض الحفاظ على الترمذي أحاديث ذكرها في جامعه وعددها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزي في موضوعاته والإمامين ابن تيمية والذهبي وجملة ما انتقده ابن الجوزي عليه ثلاثون حديثاً وقد نازعه في الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه " التعقبات على الموضوعات " وقد علمت أن الترمذي يخرج أحاديث جماعة منسوبين إلى الوضع كمحمد بن السائب الكلبي ومحمد بن سعيد المصلوب ، ولعلك تشارك المتعجبين من

هذا الصنيع . ترى هل يشفع للترمذي أنه أبان في أكثر الأحيان عن موطن الضعف أم أن للرجل فلسفته الخاصة به على حد ما روى هو في كتاب العلل عن سفيان الثوري أنه قال: احذروا أحاديث الكلبي فإنه كذاب يضع الحديث، قيل له: إنك تروى عنه، قال: أنا أعرف بصدقه من كذبه . وربما حلى لأبي عيسى أن يقتفي نهج الثوري .

* وهاك بعض الأمثلة من الأحاديث التي انتقد على الترمذي إيرادها في جامعه :

1- في كتاب المناقب باب: مناقب في فضل العرب . قال أبو عيسى: "حديثنا عبد بن حميد حدثنا محمد بن بشر العبدي حدثنا عبدالله ابن عبدالله بن الأسود عن حصين بن عمر الأحمس عن مخارق بن عبدالله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ρ : من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي".

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمس عن مخارق وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القرى"أ.هـ.

ونحن نرى الترمذي هنا قد وضح علة الحديث وإن كان قد ترك هذه العلة غير مبينة فحصين ليس بذاك القوى وهي عبارة تحتمل قبول الرواية عنه على اعتبار أن ضعفه محتمل وحاله على النقيض من هذا إذ هو كذاب على ما صرح به غير واحد من فحول النقاد: قال ابن خراش: حصين كذاب. وقال ابن حبان عن حصين هذا: إنه يروى الموضوعات عن الأثبات. وحديث حصين هذا معارض لما صح عنه ρ من قوله: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي" .

ثم إن حديث حصين يحمل في طياته دلائل وضعه إذ هو تمييز صريح للعرب وأصول الكتاب والسنة ناطقة بتحقيق المساواة بين أجناس البشر وأنه لا

تفاضل إلا بالتقوى، وأين التخصيص بالزجر والتهديد على غش العرب من الوعيد الشديد على غش الأمة قاطبة .

2- وأخرج الترمذي عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد ابن ثابت قال: دخلت على رسول الله ρ وبين يديه كاتب فسمعته يقول: " ضع القلم على أذنك فإنك أذكر للمملي ". قال أبو عيسى : إسناده ضعيف، وعنبسة ومحمد ضعيفان.

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وكان عمله أوفق للصنعة الحديثية ذلك أن عنبسة ومحمد الضعيفين في نظر الترمذي أولهما شر من الثاني فعنبسة هو ابن عبدالرحمن الأموي قال عنه أبو حاتم: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعه لا يحل الاحتجاج به. وأشار البخاري إلى اتهامه فقال: تركوه. وقال النسائي: متروك. ووجود وضاع في سند الحديث يقتضى الحكم على الحديث بالوضع. ويبقي لأبي عيسى تنبيه على ضعف راويين في الإسناد ويبقي له تقديره لمدى الضعف فيهما .

ومهما يكن من شيء فإن تلك المآخذ الضئيلة لا تنقص قيمة الكتاب ولا تنزله من عليائه فهو قد نزل منذ القديم من النفوس منزل الإجلال والتكريم .

الفصل الخامس

الإمام النسائي ومنهجه في السنن[1]

ترجمته:

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبدالرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على ابن سنان بن بحر الخرساني القاضي، صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة.

كان إمام أهل عصره في الحديث والمقدم على أضرابه وفضلاء عصره ولد الإمام النسائي بنساء سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة أربع عشرة ومائتين ونساء بفتح النون والسين المهملة وفي آخره همزة: بلدة بخرسان.

ولما شب النسائي عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولما يجواز الخامسة عشرة فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع من الكثير من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد حتى قيل: إنه حفظ من مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها وكان يسكن بزقاق يسمى " زقاق القناديل" وقد استمر بها إلى قبيل وفاته بعام فخرج إلى دمشق وهناك حدثت له حادثة كانت السبب في استشهاده.

وقد رمى النسائي بالتشيع ولعل السبب في ذلك أنه ألف كتاب "الخصائص" في فضل على وآل البيت . والظاهر أنه برئ من هذه التهمة وإنما السبب في تأليفه الخصائص ما ذكره هو فقد روى عن محمد ابن موسى المأموني صاحب النسائي قال: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبدالرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي τ وتركه تصنيف فضائل الشيخين: أبي بكر وعمر، فذكرت

---

(1)نقلا عن الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي، ج2 ص252.

ذلك له فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن على بها كثير فصنفت كتاب " الخصائص " رجوت أن يهديهم الله ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة .

فلما خرج النسائي إلى دمشق في آخر حياته فسئل بها عما جاء من فضائل معاوية وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله كما ألف في فضائل على فقال للسائل: ألا ترضى رأساً برأس حتى تفضل؟ وقيل: إنه قال لا أعلم له فضيلة فما زالوا يدفعونه ويضربونه في خصيتيه ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت . وقد اختلف في مكان وفاته فقال الدارقطني إنه لما امتحن بدمشق وأدرك الشهادة . قال: احملوني إلى مكة فحمل وتوفى بها وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكذا قال عبدالله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره إنه حمل إلى مكة فتوفي بها. قال الذهبي[1]: كذا في هذه الرواية مكة وصوابه الرملة بلدة بفلسطين.

وبهذا جزم ابن يونس في تاريخه حيث قال : كان أبو عبدالرحمن النسائي إماماً حافظاً ثبتا خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفى بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة .

وذكر ابن خلكان[2] أن وفاته كانت في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة، وقال بوفاته في الرملة أبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن نقطة الحافظ ، ومع أنه توفى بالرملة فقد دفن ببيت المقدس – فرحمه الله – رحمة واسعة وأنزله منازل الشهداء .

ولقد أتاح ارتحال النسائي إلى كثير من الأمصار فرصة لقاء كثيرة من علماء عصره ومن أعيان من لقيهم: قتيبة بن سعيد وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة وأقام عنده سنة وشهرين ، وإسحاق بن إبراهيم بن راهوية وحميد بن

---

1) انظر ترجمته له في سير أعلام النبلاء 125/14 – 135، تذكرة الحفاظ 698/2 – 707.
2) في وفيات الأعيان 77/1- 78 .

مسعده وعلى بن خشرم ومحمد بن عبد الأعلى والحارث ابن مسكين وهناد بن السري ومحمد بن بشار ومحمود بن غيلان وأبو داود والترمذي وهشام بن عمار.

وأخذ عن أبي عبدالرحمن النسائي الحديث والعلم خلق كثير منهم : أبو بشر الدولابي وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة وأبو جعفر الطحاوي ومحمد بن هارون وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان وأبو على الحسين بن محمد النيسابوري وحمزه الكناني والحسن بن الخضر السيوطي وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ وآخرون .

صفاته وثناء الأئمة عليه واتجاهه في الرواية:

رفع العلم شأن النسائي أبي عبدالرحمن وعلا ذكره في كل مكان ولهج بالثناء عليه كل لسان بأوضح بيان . وصفه الذهبي بقوله : كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خرسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر ورحل الحفاظ إليه ولم يبق له نظير في هذا الشأن، وكان شيخاً مهيباً مليح الوجه ظاهر الدم حسن الشيبة .

وكان مجتهداً في العبادة بالليل والنهار مواظباً على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازياً فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذي خرج معه الشيء الكثير ، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم فإذا ما دعا دعى الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء .

وقد بلغ من ورعة وتقواه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وهو هدى نبي الله داود – عليه السلام – ، وحظى الإمام النسائي بثناء كثير من أئمة الحديث وجهابذته مما يدل على سعة حفظه وتبحره وإتقانه ومعرفته بالعلل والرجال، نقل

الحاكم أبو عبدالله عن الدارقطني أنه قال: أبو عبدالرحمن النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم – علم الحديث – من أهل عصره، وكان يسمى كتابه " الصحيح "، وقال حافظ خرسان أبو على النيسابوري: حدثنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبدالرحمن النسائي، وكان يقول أيضاً : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج .

وقال الدارقطني: كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث ولم يحدث عن غير النسائي، وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله .

وقد نقل السيوطي[1] وابن كثير[2] وابن حجر[3] جملة من ثناء الأئمة عليه، من ذلك قول أبو على: رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري، اثنان بنيسابور محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبدالرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز .

وقال الحاكم سمعت عمر بن على يقول : النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم وأعلمهم بالرجال .

وكان النسائي شديد التحري في البحث عن الرجال ، ومن المتشددين في قبول المرويات . وقد مر بك قول أبي على النيسابوري فيه وميله إلى أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم ، والحق أن في كلامه تجاوزا ومبالغة فللشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما قطعاً .

ورغم أن المدققين لم يسلموا للنيسابوري ترجيحه النسائي على مسلم إلا أنهم حملوا كلامه وكلام غيره فيه على شدة تحريه في نقد الرجال وتمكنه في معرفة علل الحديث .

---

1) في طبقات الحفاظ ص 303 .
2) في البداية والنهاية 123/11 – 124 .
3) في تهذيب التهذيب 36/1 – 39 .

وقد دعاه تشدده في نقد الرجال إلى ترك حديث ابن لهيعة، قال: أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، – يعني عن قتيبة ، عن ابن لهيعة – قال : فما حدث بها .

وكان النسائي شديد التحري في الألفاظ ، فلا يتساهل في وضع "حدثنا" مكان "أخبرنا" ولا "أخبرنا" مكان "حدثنا" وليس أدل على ذلك من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبي عبدالرحمن شيء لم يمكنه من حضور مجلسه فكان يستتر في موضع، ويسمع حيث لا يراه ، فلذلك تورع وتحرى فلم يقل: " حدثنا وأخبرنا " ولكن يقول " الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع " وهذا غاية الأمانة والورع في النقل .

كان النسائي إلى حفظه للحديث ومعرفته بالعلل والرجال فقيها ، قال الدارقطني فيه : " وكان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم بالحديث والرجال " وقال الحاكم أبو عبدالله : أما كلام أبي عبدالرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر . ومن نظر في كتابه السنن له تحير في حسن كلامه. وقد ذكر مجد الدين ابن الأثير الجزري في مقدمة جامع الأصول أنه كان شافعي المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعي .

منهج النسائي في السنن ودرجة أحاديثه وشرطه فيه:

لقد ألف النسائي كتبا كثيرة منها :

1- المناسك .

2- فضائل الصحابة .

3- السنن الكبرى .

4- السنن الصغرى المسمى "المجتبي" أشهر كتبه وأكثرها تداولاً.

وقد دار على ألسنتهم أنه لما ألف السنن الكبرى أهداها إلى أمير "الرملة" فقال له أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما يقاربها فقال له : ميز لي الصحيح من غيره فصنف كتاب " السنن الصغرى " وسماها " المجبتي من السنن " وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

تشدد النسائي في نقد الرجال وبالغ في التحري حتى قال بعضهم: إن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم بل البخاري. وقال أحمد بن محبوب الرملي: سمعت أبا عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: لما عزمت على جمع كتب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم. ويبدو أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليفه كتابه " السنن الصغرى " فمن ثم قال العلماء إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيح، لأنها أقل السنن ضعيفاً، ولذا وجدنا الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في سنن النسائي " المجتبي " قليلة جداً لم تتجاوز عشرة أحاديث ، وليس الحكم عليها بالوضع مسلماً لابن الجوزي ، وإنما نازعه فيه بعض العلماء .

وليس بقليل من يفضل كتاب السنن الصغرى على سنن أبي داود، لكننا إذا نظرنا إلى عدد الأحاديث التي انتقدت على السنن الأربعة، وجدنا الترتيب هكذا، سنن أبي داود، ثم سنن النسائي، ثم سنن الترمذي، ثم سنن ابن ماجه.

وخلاصة القول أن "المجتبى" اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف وهو قليل فيه إذا قسناه بالكتب الأخرى.

وأما ما قاله ابن منده وابن السكن وأبو على النيسابوري وأبو أحمد ابن عدي والخطيب والدارقطني: كل ما في السنن صحيح، فتساهل صريح، وقول غير دقيق، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح. وكذا ما قاله محمد ابن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي، قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب المسمى "بالمجني" صحيح كله فهو محمول أيضاً على الغالب والكثير أو أنه قال ذلك على حسب اجتهاده وغالب ظنه .

قال ابن كثير: " وقول الحافظ أبي على بن السكن ، وكذا الخطيب البغدادي في كتاب "السنن" للنسائي، إنه صحيح ، فيه نظر . وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم غير مسلَّم . فإن فيه رجالا مجهولين، إما عيناً أو حالا ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة"[1].

وعلى الجانب المقابل هناك من يرى أن النسائي أخرج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، وهذا محمول على صنيعه في " السنن الكبرى " التي يكثر عزو المصنفين إليها ، فحين يقول المنذري في مختصر أبي داود: رواه النسائي أو حين يقول المزي في تحفه الأشراف ذلك، فمرادهما روايته إياه في الكبرى.

---

1) الباعث الحثيث ص 31 .

وأشهر من روى السنن الصغرى " ابن السني " صاحب "عمل اليوم والليلة" . وقد توفى سنة ستين وثلاثمائة.

شروح السنن الصغرى " المجتبي " :

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح . وقال السيوطي في مقدمة شرحه : وهو تعليق على سنن الحافظ " أبي عبدالرحمن النسائي " على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي وهو بذلك حقيق ، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق[1].

وأشهر هذه الشروح:

1- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشر وتسعمائة وهو شرح لطيف موجز وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه " زهر الربي على المجتبي " وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ والغريب وذكر نكت من الحكم والأحكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث وكثيرا ما ينقل فيه عمن سبقه من العلماء ولاسيما الحافظ ابن حجر – رحمه الله – وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها .

2- شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبدالهادي المشهور بالسندي، نزيل المدينة المنورة سنة ألف ومائة وثمان وثلاثين وقال في مقدمته: " فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، يقتصر على جل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللغة وإيضاح الغريب والإعراب". وهو أوفى من شرح السيوطي، وله فيه آراء دقيقة.

---

1) زهر الربي على المجتبي جـ 1 ص 1 .

وقد طبع هذان الشرحان في الهند ومصر ، والطبعة المصرية جعل فيها السنن في أعلى الصفحة ، وتحتها زهر الربي وعلى الهامش تعليق السندي وكان الفراغ منها عام 1312هـ .

3- شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي ، وهو يقع في مجلد.

الفصل السادس

الإمام ابن ماجه ومنهجه في السنن[1]

ترجمته:

هو الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني صاحب السنن، وغيرها من الكتب المعتبرة ، وماجه بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذي عليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض، وهو لقب والد محمد بن يزيد لا جده كما قال صاحب القاموس، ونقل ابن كثير[2] عن الخليلي أنه قال: " يعرف يزيد بماجه مولى ربيعة " وعلى هذا كان ينبغي أن يقال محمد بن يزيد ماجه لا ابن ماجه. ولكن أغلب المترجمين له قالوا: محمد بن يزيد بن ماجه .

وقد صحح الأستاذ المحقق الكبير محمد فؤاد عبدالباقي استعمال ماجه بالتاء، ورأي أن كلا الاستعمالين وارد فمن الكتب العديد الذي استعمل ماجه بالهاء، ومنها العديد الذي استعمله بالتاء وقد نقل رحمه الله شاهداً على صحة استعمال الكلمة بالتاء من كتاب " التبيان لبديعة البيان" وذكر أن هذه النسخة مخطوطة كتبت في حياة مؤلفها وهذا يدفع ما عساه أن يرد على الخاطر من أن التردد بين الاستعمالين في الكتب المشهورة قد يكون من فعل النساخ .

ولد ابن ماجه سنة تسع ومائتين – كما قال الذهبي – وتوفي لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين .

نشأ أبو عبدالله بن ماجه محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته وارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق والحجاز والشام

---

(1) نقلا عن الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتورأحمد محرم الشيخ ناجي، ج2 ص262.
2) في البداية والنهاية جـ11 ص 52 .

ومصر والكوفة والبصرة وغيرها من الأمصار والأقطار ولقى كثيراً من شيوخ الحديث وأئمته، وذاكرهم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث – رحمهما الله تعالى – جل هذا العلم النبوي الشريف .

سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير وإبراهيم بن المنذر وعبدالله بن معاوية وهشام بن عمار ومحمد بن رمح وداود ابن رشيد وعلقمة بن عمرو الدارمي وعلى بن محمد والعباس بن الوليد وأحمد بن الأزهر وموسى بن عبد الرحمن وبشر بن آدم ومحمد بن بشار وعمرو بن عثمان بن سعيد وغيرهم.

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري وأبو عمر أحمد بن محمد بن حكيم وأبوالحسن القطان وسليمان بن يزيد القزويني وأحمد بن إبراهيم وغيرهم كثيرون.

وقد أثنى على ابن ماجه كثيرون. قال أبو يعلى الخليلي: ابن ماجه ثقة ومتفق عليه محتج به له معرفة وحفظ. ووصفه الإمام الذهبي بأنه الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار. وقال الحافظ ابن كثير: محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع.

سنن ابن ماجه ودرجة أحاديثه:

ترك لنا ابن ماجه عدداً من المصنفات منها :

- تفسير القرآن الكريم : وهو تفسير حافل كما وصفه ابن كثير.
- كتاب التاريخ، أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .
- كتاب السنن، الذي هو أحد الكتب الستة، ويعد أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان، وبه عرف واشتهر . وقد رتبه على الكتب والأبواب. وذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث، وقد نقلت هذه الأعداد عن أبي الحسن القطان صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه، وهي مرتبة ترتيباً فقهياً كما هو الشأن في الكتب الخمسة، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بأبواب اتباع سنة رسول الله ρ وساق فيها الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها .

والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد وأبو جعفر محمد بن عيسى وأبو بكر حامد الأبهري .

هذا ومن العلماء من جعل سنن ابن ماجه في مرتبة أدنى من بقية كتب السنة وأبى عده سادسها لتأخر مرتبته عنها . وأول من عده منها ابن طاهر المقدسي ثم تبعه الحافظ عبدالغني المقدسي المتوفي سنة ستمائه وهو صاحب "الكمال في معرفة الرجال" وتبعهما على ذلك أكثر المصنفين والمشتغلين بالحديث.

وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على الموطأ مع أنه أصح منها بل في درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء، لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه – إلا القليل منها – موجودة في الكتب الخمسة مندمجة فيها، فهذا هو السبب في عدهم السادس سنن ابن ماجه دون الموطأ .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة أربعين وثمانمائة كتابا سماه "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" تكلم على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكت عنه فقيه نظر، وقد يصرح في بعضها بمن حكم بوضعه وقد لا يصرح، ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار .

وبذا حسم البوصيري مشكلة الزوائد عند ابن ماجه التي كانت مثار طعن من كثير من العلماء، وهم يعدون النسائي بعد الشيخين ويعدون ابن ماجه في الطرف المقابل من حيث التساهل، وإخراج أحاديث جماعة من الوضاعين مع تفردهم بما يخرج لهم، وعدم تنبيهه على ذلك. ونقل عن أبي زرعة أنه أجاز الكتاب وقبله وأثنى عليه، وإن كان قد أشار بأن فيه نحواً من ثلاثين موضعاً لا تصح .

قال ابن كثير: " وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة بابا وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة، وقد حكى عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً . ربما يقال إنها موضوعة أو منكرة جداً"[1].

وخلاصة القول: أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف وأن على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتحري ومعرفة درجته . ورأينا أن شأنه في ذلك شأن بقية الكتب الستة ما عدا الصحيحين، والفارق بينه وبينهما أن الأمر قد يهون عند تتبع أحاديث أبي داود والنسائي أو الترمذي لتبينهم في الأعم الأغلب على ما في الحديث من العلل أو ما يعتري إسناده من الخلل بخلاف ابن ماجه ، أضف إلى هذا أن الضعيف في ابن ماجه أكثر وعدم احتماله أظهر .

---

1) البداية والنهاية جـ 11 ص 52 .

وقد انتقد ابن الجوزي أحاديث ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها ثلاثون حديثاً ، وقد نازع السيوطي ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع . والإنصاف يقتضي أن أكثر هذه الأحاديث بل وأكثر منها يسلم لابن الجوزي ولمن كان على شاكلته الحكم عليها بالوضع وبعض هذه الأحاديث مما أجمع العلماء على أن وضعها جاء من جهة الغلط: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" فهذا القول موضوع لا على سبيل العمد وإنما من باب الغلط والوهم ، قال ابن ماجه:

"حدثنا إسماعيل ابن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى أبو يزيد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ρ: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"[1].

وقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثاً وليس بحديث، والسبب في هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ρ ولم يذكر المتن. فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : " من كثرت صلاته... الخ " وإنما أراد شريك ثابتا لزهده وروعه فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطا وقد سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عنه .

وقال الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي تعقيباً على هذا الحديث: "معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة. لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت. وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن عبدالرحمن بن كامل قال: قلت لمحمد بن عبدالله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في هذا

---

1) سنن ابن ماجه 423/1 رقم الحديث: 1333 .

الحديث ؟ قال: غلط من الشيخ. وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه، وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط ! لا التعمد. وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال في الحديث إلى ثبوته"أ.هـ.

ترى هل يرجح ميل القضاعي إلى تصحيح هذا الحديث على جزم الآخرين بالحكم عليه بأنه موضوع!

ونسوق إليه حديثاً رواه ابن ماجه وسكت عليه الأستاذ المحقق ولم يعقب عليه ببنت شفه . قال ابن ماجه: "باب صيام رمضان بمكة ". حدثنا محمد بن أبي عمر العدني ثنا عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بني جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ρ : «مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ، فَصَامَهُ، وَقَامَ مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ لَهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ، فِيمَا سِوَاهَا، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ، بِكُلِّ يَوْمٍ عِتْقَ رَقَبَةٍ، وَكُلِّ لَيْلَةٍ عِتْقَ رَقَبَةٍ، وَكُلِّ يَوْمٍ حُمْلَانَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ حَسَنَةً، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ حَسَنَةً» [1].

هذا حديث تظهر عليه أمارات الوضع وما كان ينبغي لمحقق السنن أن يسكت عليه فبعرضه على نقاد الحديث وصيارفته يتضح الحكم عليه بالوضع، فبالإضافة إلى أمارات الوضع اللائحة عليه أبان النقاد عن فادحة أخرى فعبد الرحيم بن يزيد العمي كذاب خبيث على ما وصفه به يحيى بن معين . وقال عنه النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. وقال عنه ابن حبان: يروى عن أبيه العجائب مما لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها .

وبعد فكل واحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا المعصوم ρ ، وإذا كان العلماء قد أخذوا على ابن ماجه هذه الأحاديث؛ فإن هناك من يأخذ على محققه الكبير العالم النحرير أكثر .

---

1) سنن ابن ماجه 1940/1 الحديث 3117 .

وسنن ابن ماجه شأنه شأن بقية كتب السنة عدا الصحيحين. أجريت عليه دراسة ناقدة، وحقق مع غيره تحقيقاً دقيقاً وخرجت الأحاديث تخريجاً وافياً في موسوعة السنة التي توفر عليها عدد من الباحثين في قسم الحديث وأعدت فيها جملة من الرسائل العلمية، وهي أحوج ما تكون لإمكانيات مادية تتيح لها أن ترى النور بطبعها وتداولها في الأيدي.

عدة الكتب والأبواب والأحاديث في سنن ابن ماجه:

سبق نقل ما ذكره العلامة أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه من أن عدة أحاديث السنن أربعة آلاف حديث والظاهر أنه أراد التقريب، أو أن بعض النسخ من السنن لابن ماجه فيها من الزيادات ما ليس في الأخرى، وقد عد أحاديث السنن المحقق الكبير الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي الذي تولى تحقيق السنن وتحرير نصوصها والتعليق على بعض أحاديثها وبذل في ذلك جهداً مشكوراً ما وسعه الجهد البشري .

فكان عدد أحاديث السنن أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعين منها ثلاثة آلاف وحديثان وافق ابن ماجه في إخراجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، يبقى ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثون حديثاً انفرد ابن ماجه بإخراجها عن بقية الستة . وهي التي أفردها الحافظ الشهاب البوصيري في تصنيفه "مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجه ".

من هذه الزوائد أربعمائة وثمانية وعشرون حديثاً رجالها ثقات أثبات صحيحة الإسناد، ومنها مائة وتسعة وتسعون حديثاً أسانيدها حسان، ومنها ستمائة وثلاثة عشر حديثاً أسانيدها ضعيفة، وتسعون حديثاً ما بين شديد الضعف أو منكرة أو مكذوبة.

كما ذكر محقق الكتاب أن عدد الكتب سبعة وثلاثون غير المقدمة وعدد أبوابه ألف وخمسمائة وخمسة عشر .

شروح سنن ابن ماجه:

لم يحظ كتاب السنن لابن ماجه بانكباب الشراح عليه أو توجه همتهم إليه، فقليل جداً أولئك الذين عنوا بشرحه منهم:

1- كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفي سنة ثمان وثمانمائة، في خمس مجلدات وأسمى شرحه " الديباجة " ولكن عاجلته المنية قبل تحريره وتنقيحه

2- الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفي سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

3- الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة وأسمى شرحه " مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه " وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الايجاز والاقتصار على المهم .

4- الشيخ السندي المدني وهو شرح لطيف وجيز ومفيد على وجازته اقتصر فيه على المهمات وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن. وقد سبقت الإشارة إلى كتاب " مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" للشهاب البوصيري، والطريقة التي سلكها فيه ومدى أهميته. وقد طبع الكتاب بتحقيق المغفور له الشيخ موسى محمد على والأستاذ الدكتور عزت على عطيه، وقدمته للقراء دار الكتب الإسلامية في ثلاثة أجزاء. وقد أفاد في بابه وأجدى .

وبعد، فهذا تطواف سريع مع الكتب الستة التي عدها الأئمة الأعلام أصول الأصل الثاني من أصول الإسلام، ومحاولة لإبراز ما بذله مصنفوها من جهد، والتعرف على ما كانوا عليه من قوة إدراك ونقد .

ولعل ما كتب يمثل الرد على المحاولات الخبيثة التي تبذل للتشكيك في السنة وتقلل من أهميتها ، وتحاول زعزعة ثقة الناس بها[1].

(1) نقلا عن الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي.

خاتمة في التعريف بالإمام مالك وكتابه الموطأ

ترجمة مالك بن أنس[1]:

هو الإمام الجليل مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي. ينتهي نسبه إلى ذي أصبح –قبيلة باليمن– قدم أحد أجداده إلى المدينة، وسكنها وجده أبوعامر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد معه المغازي كلها ما خلا بدرا.

ولد مالك بالمدينة سنة ثلاث وتسعين، وأخذ العلم عن علماء المدينة، وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز، الذي أقام معه مدة طويلة من الزمان لم يشركه بغيره، وسمع نافعا مولى ابن عمر، ومحمد بن المنكدر، وأبا الزبير، والزهري، وكثيرا من التابعين، وتابعيهم بلغ عددهم على ما يقال تسعمائة شيخ؛ من التابعين ثلثمائة، ومن تابعيهم ستمائة، وكلهم ممن اختاره مالك، وارتضى دينه وفقههه، وقيامه بحق الرواية، وشروطها، وخلصت الثقة به. كما ترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية.

وأخذ عنه الحديث يحيى الأنصاري، والزهري، وهما من شيوخه، وينازع ابن عبد البر في رواية الزهري عن مالك. كذلك أخذ عنه ابن جريج، ويزيد بن عبد الله بن الهادي، والأوزاعي، والثوري، وابن عيينة، وشعبة، والليث، وابن المبارك والشافعي وابن علية وابن وهب، وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة، وابن مهدي ومعن بن عيسى وخلائق لا يحصون غيرهم.

أجمع العلماء على إمامته، وجلالته في الحديث ونقد الرواة، واستخراج الأحكام من الكتاب والسنة، وشهد له بذلك أقرانه وعلماء عصره. فذا حبيب الوراق يقول: دخلت على مالك فسألته عن ثلاثة رجال لم لم يرو عنهم، قال:

---

(1) نقلا عن الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو ص288.

فأطرق ثم رفع رأسه، وقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله –وكان كثيرًا ما يقولها– فقال: يا حبيب أدركت هذا المسجد، وفيه سبعون شيخا ممن أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عن التابعين، ولم نحمل الحديث إلا عن أهله.

وكان مالك يقول: ربما جلس إلينا الشيخ، فيحدث نهاره ما نأخذ عنه حديثا واحدا ما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث.

كان مالك ثبتا في الحديث عالما بالرجال، موثوقا به في كل ذلك حتى أخذ الحديث عنه شيوخه وأقرانه، ولما كانت المدينة هي منبع الحديث، ومهبط الوحي لم يرحل مالك عنها، لذا تجد معظم روايته عن أهل الحجاز، وقلما تجد في موطئه ذكرا لغيرهم، ورحل إليه الناس من الأقطار البعيدة يتلقون عنه الحديث والمسائل، لما سمعوا عن علمه ونباهة شأنه في علوم الحديث، والفقه وكانوا يزدحمون على بابه، ويقتتلون عليه من الزحام لطلب العلم.

امتحن مالك سنة 147 وضرب بالسياط، واختلف الناس في سبب ذلك فقيل: أنه أفتى بعدم وقوع طلاق المكره، وقد كانوا يكرهون الناس على الحلف بالطلاق عند البيعة، فرأوا أن فتوى مالك تجعل الناس في حل من نقض البيعة، وقيل: إن ابن القاسم سأل مالكا عن البغاة يجوز قتالهم. فقال: إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز. قال: فإن لم يكن مثه. فقال: دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما. فكانت هذه الفتوى سبب محنته، فضربه عامل المنصور بالمدينة سبعين سوطا، ولما بلغ ذلك المنصور غضب على عامله وعزله، ثم لقي المنصور مالكا من قابل في موسم الحج، فاعتذر إليه، وفاتحه في كثير من مسائل الدين، وطلب إليه أن يجمع ما ثبت لديه من الأحاديث، والآثار ويدونها في كتاب يوطئه للناس، فاعتذر الإمام عن ذلك فلم يقبل المنصور عذره، فألف كتاب الموطأ، ولما جاء المهدي حاجا بعد ذلك

سمعه منه، ولم يزل مالك رحمه الله محل احترام الخلفاء، وإجلالهم وتقدير العلماء وتعظيمهم، وقد سمع منه الرشيد وأولاده االموطأ في موسم الحج. وقال له الرشيد:

أردت أن أعلق كتابك هذا في الكعبة، وأفرقه في الأمصار، وأحمل الناس عليه. فقال له مالك: لا تفعل، فإن الصحابة تفرقوا في الآفاق، ورووا أحاديث غير أحاديث أهل الحجاز، وأخذ الناس بها، فاتركهم وما هم عليه، فقال له الرشيد: جزاك الله خيرا يا أبا عبد الله. وكان مالك رحمه الله كثير التواضع، جم الحياء عظيم الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إنه كان لا يركب دابة في المدينة، إجلالا لأرض ضمت جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي رحمه الله سنة مائة وتسعة وسبعين بالمدينة، ودفن بالبقيع.

موطأ مالك[1]:

صنفه الإمام مالك بن أنس "ت179هـ" وسماه بالموطأ لأنه وطأ به الحديث أي يسره للناس أو لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه. قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ".

وقد انتقى الإمام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها، واستغرق تصنيفه وتنقيحه أربعين عاما، أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد قال: عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما, فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذوه في أربعين يوما ما أقل ما تفقهون فيه.

---

(1) نقلا عن بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم بن ضياء العمري ص241، علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: 1407هـ): ج1 ص387.

طريقة الإمام مالك في الموطأ[1]:

ألف الإمام مالك كتابه على الأبواب, ولم يتقيد فيه بالأحاديث المرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم, بل جمع فيه أيضا أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وطريقته فيه: أن يذكر في مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم, ثم ما ورد من أقوال الصحابة, ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة.

وأحيانا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له.

ولم يتقيد الإمام في موطئه بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات "وهي التي يقول فيها مالك: بلغني أو نحوه من غير أن يبين من روى عنه", كقوله: بلغني عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, أنه قال: "للمملوك طعامه وكسوته".

ولقد اعتنى الإمام مالك بالحديث رواية ودراية: ولذلك كانت أحاديثه في الموطأ منتقاة, ولقد وصف ابن عبد البر مالكا في روايته وصفا موجزا محكما, فقال: "إن مالكا كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم, وأشدهم انتقادا للرجال, وأقلهم تكلفا, وأتقنهم حفظا, ولذلك صار إماما".

هذا شأن الموطأ في أحاديثه, أما فقهه: فقد كان بعضه تخريجا للأحاديث وبعضه بيانا للأمر الذي كان مجتمعا عليه بالمدينة, وبعضه بيانا لما كان عليه التابعون الذين التقى بهم, وبعضه رأيا اختاره من مجموع آرائهم, وبعضه رأيا رآه قد قاسه على ما علم, فهو شبيه بما علم من كتاب الله وسنة رسوله صلى

---

(1) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ج1 ص269.

الله عليه وسلم, وما اجتمع عليه أهل المدينة, وما نقله عن أهل العلم من الصحابة والتابعين.

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:

قام الأستاذ الكبير محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى بتحقيق كتاب الموطأ, فأتقن وأجاد وأحسن, وبلغ عدد كتبه واحدا وستين كتابا تشتمل على سبعمائة وثلاثة أبواب, وقد رقم الكتب مجتمعة, ثم أفرد كل كتاب بترقيم يخصه في الأبواب والأحاديث.

ويبلغ عدد أحاديث الموطأ –رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عن الإمام مالك– 853 حديثا، ويختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك وكان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه.

وليست أحاديث " الموطأ " كلها مسندة، بل فيه المرسل والمعضل والمنقطع وغير ذلك. وقد أحصى بعض العلماء فيه (650) حديث مسند، و (222) حديثًا مرسلاً، و (613) موقوفًا، و (285) قولاً للتابعين، كما ذكروا أن جميع ما فيه من قوله: «بَلَغَنَا»، وقوله: «عَنْ الثِّقَةِ» من غير أن يسنده (61) لكنها مسندة من طرق أخرى غير طريق مالك نفسه. ولذلك تصدى ابن عبد البر النمري إلى تأليف كتاب حاول به أن يصل ما في موطا مالك من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة.

مرتبة الموطأ:

أما عن مرتبه أحاديث الموطأ فقد قدمه جمهور المالكية ومنهم ابن العربي على الصحيحين. ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين كما فعل الدهلوي الحنفي. على أن جمهور المحدثين يعتبرونه دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع، وقد احتج أصحاب القولين الأولين بأن المراسيل والمنقطعات التي أوردها الإمام مالك في الموطأ وردت كلها من طرق

أخرى متصلة السند وقد عده رزين السرقسطي "ت535هـ" والمجد ابن الأثير "ت606هـ" في جامع الأصول سادس الكتب الخمسة ".

قال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة: أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفا, وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلا, وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها, وفيه أحاديث ضعيفة وهَّاها جمهور العلماء. ومن هنا يتبين لنا تجاوز الذين قوموا الموطأ على الصحيحين واعتبروه اللباب, واعتبروا صحيح البخاري الأصل الثاني في هذا الباب كابن العربي وغيره.

وأما اعتبار الشافعي الموطأ أصح شيء بعد كتاب الله, فمرد ذلك وتأويله إلى أنه قاله قبل أن تشرق شمسا الصحيحين, ولو قدر له أن يعيش إلى زمنهما, وأن يقف عليهما لما قدم عليهما شيئا.

والحق أن ما فيه من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها هي في الصحة كأحاديث الصحيحين, وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى, وإنما لم يعده أكثر العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه ما المراسيل والبلاغات والمنقطعات, وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره.

روايات الموطأ وأشهر رواته[1]:

روي الموطأ بروايات مختلفة تتفاوت في ترتيب الأبواب وعدد الأحاديث، وقد ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون، وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي: الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب، والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى،

---

(1) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ج1 ص269.

وموطأ ابن بكير، وموطأ أبي مصعب، وموطأ ابن وهب، ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة 1139 في كتابه "بستان العارفين" المؤلف بالفارسية: إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة عد منها ست عشرة نسخة، كل نسخة عن راو خاص".

ومن الموطآت المشهورة المشروحة التي تدور بين يدي الناس الآن موطأ يحيى ابن يحيى الليثي، وموطأ محمد بن الحسن الشيباني، ولا يعترض على الموطأ بما بين رواياته من تفاوت بالزيادة أو النقصان أو بالتقديم والتأخير في الأبواب؛ لأن الإمام مالكا رضي الله عنه ظل يرتب فيه ويحذف منه إلى قرب وفاته.

ولا يضير الموطأ هذا التفاوت أيضا لأن المعول عليه صحة السماع وانضباط النقل. على أن الأئمة الشراح تعرضوا لبيان تلك الزيادات في بعض النسخ عن بعض، كما فعل ابن عبد البر في آخر كتابه التقصي، حيث أشار إلى زيادات "يحيى" ورتبها على حروف المعجم.

عناية العلماء بموطأ مالك:

وقد اهتم العلماء بموطأ مالك فشرحوه وعرفوا برجاله ووصلوا مراسيله ومنقطعاته ومن شروحه المهمة "الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار"، و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" وكلاهما لابن عبد البر القرطبي "ت463هـ".

شروحه:

ومن الشروح المشهورة: "أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك" لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الرزقاني المالكي (ت1122هـ)، وهو شرح وسط بين الطول والقصر، وتعرض فيه لشرح متون الأحاديث من

جهة اللغة، وأفاض في شرح المذاهب الفقهية، ولم يعن بالرجال ولا بتراجم الأبواب، وقد نال الكتاب حظا موفورًا من الشهرة[1].

---

(1) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ج1 ص282.